فاعلية برنامج مقترح في الفلسفة النسوية لتنمية أبعاد المساندة الاجتماعية والوعي بقيم العدالة الجندرية لدى طلاب الدبلوم العامة في كلية التربية

إعـــداد

د.هناء حلمي عبد الحميد أبو نعمة

أستاذ المناهج وطرائق التدريس المساعد(المواد الفلسفية)

كلية التربية–جامعة الإسكندرية

الملخص:

هدف هذا البحث إلى الكشف عن فاعلية برنامج مقترح في الفلسفة النسوية لدى طلاب الدبلوم العامة في كلية التربية في تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية، والوعي بقيم العدالة الجندرية لديهم، وقد أعدت الباحثة كتابًا للطالب، ودليلًا للمحاضر، واشتمل كتاب الطالب على عدد من موضوعات الفلسفة النسوية، وأبرز أعلامها، وأهم تطبيقات الفلسفة النسوية في مجال الحياة بشكل عام، ومجال حياة المرأة بشكل خاص، ونُفِّذ البرنامج على طلاب من الدبلوم العامة تخصص الفلسفة كمجموعة تجريبية؛ ولقياس فاعلية البرنامج المقترح صَمَّمَت الباحثة مقياس لأبعاد المساندة الاجتماعية، كذلك صَمَّمَت الباحثة اختبارًا للوعي بقيم العدالة الجندرية

وقد كشفت نتائج البحث بعد التطبيقين (القبلي) و(البعدي) لأدوات البحث على طلاب المجموعة التجريبية عن وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى ٠.٠١ بين متوسطات درجات القياسيين (القبلي) و(البعدي) لصالح القياس البعدي في نمو أبعاد المساندة الاجتماعية ككل، وكذلك نمو الوعي بقيم العدالة الجندرية؛ مما يدل على تأثير (المتغير المستقل) برنامج الفلسفة النسوية المقترح في زيادة مستوى نمو (المتغير التابع) أبعاد المساندة الاجتماعية، والوعي بقيم العدالة الجندرية.

الكلمات المفتاحية: الفلسفة النسوية– المساندة الاجتماعية – العدالة الجندرية– طلاب الدبلوم العامة.

The effectiveness of a proposed program in feminist philosophy to develop the dimensions of social support and awareness of the values of gender justice among students of the General Diploma in the College of Education.

Summary:

This research aimed to reveal the effectiveness of a proposed program in feminist philosophy to general diploma students in the College of Education in developing the dimensions of social support and their awareness of the values of gender justice. The researcher prepared a book for the student and a lecturer's guide. The student's book included a number of topics of feminist philosophy, its most prominent figures, and the most important applications of feminist philosophy in the field of life in general, and the field of Women's lives in particular The program was implemented on general diploma students majoring in philosophy; As an experimental group; To measure the effectiveness of the proposed program, the researcher designed a measure of the dimensions of social support. The researchers also designed a test for awareness of gender justice values.

The results of the research after the pre- and post-application of the research tools on the students of the experimental group revealed that there were statistically significant differences at the 0.05 level between the average scores of the pre- and post-measurements: in favor of the post-measurement in the growth of the dimensions of social support as a whole, as well as the growth of awareness of the values of gender justice; Which indicates the effect (the independent variable) of the proposed feminist philosophy program in increasing the level of growth (the dependent variable) of the dimensions of social support and awareness of the values of gender justice.

Keywords: feminist philosophy - social support - gender justice - general diploma students.

أولًا: خطة البحث ومعالجتها

مقدمـــــــة.

يتطلَّب دور المرأة في المجتمع الحديث ثقةً بالنفس، وسموًّا في الطموح والأفكار، بالإضافة إلى المبادرة والمواظبة، والرغبة الكامنة في العمل، والإنجاز والإبداع، فالمرأة هي الأم، وهي القائدة، وهي القادرة على تربية شباب المجتمع تربيةً طيبةً، وهي الأكثر تأثيرًا فيهم وإسهامًا في نجاحهم؛ لذلك فإن دور المرأة من أكثر الأدوار الإنسانية تأثيرًا في المجتمع، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك العديد من النساء مكبلون بالقيود والأغلال التي صنعها المجتمع لهن بشكل يمنعهم من تقديم ما لديهن من قدرات يمكن لها أن تسهم فعليًّا في تطوير المجتمع، وهذا يتطلب شروطًا بعينها للجماعات الاجتماعية، بحيث تبني على قواعد ومعايير بينها وبين أفرادها علاقات إيجابية.

وترجع هذه القيود إلى ما تتعرض إليه المرأة من عنف على مستويات عدة مستهدفة إنتاج ذوات نسائية تقبل القمع والامتثال والخضوع والهيمنة من الآخر؛ فضلًا عن تهميش حقوق المرأة، وعدم المساواة بين الجنسين من خلال بعض الاستراتيجيات المنسجمة بشكل كبير مع بعض الأفكار المحلية والثقافية وبعض الممارسات الاجتماعية والسياسات العالمية التي تعكس تمييز ضمني وصريح بين الجنسين (زينب الأمير عكار، ٢٠٢١: ٢٨).

وفي هذا الصدد تؤكد العديد من الهيئات والمنظمات الحكومية والعالمية، مثل: هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه لا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين متأصلة في معظم المجتمعات، وتعاني النساء من عدم الحصول على عمل لائق، ويواجهن الفصل المهني، والفجوات في الأجور، وفي حالات كثيرة يحرمن من الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية، ويمثلن تمثيلًا ناقصًا في عمليات صنع القرار السياسي والاقتصادي (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨: ٢٤-٢٥).

ولذلك تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٢: ٢٩)-جاهدة- إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من خلال القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، وتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بينهما؛ بوصفهما شريكين في التنمية وفي حقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن؛ وبوصفهما مستفيدين من هذا الأمر مؤكدة الدور الحاسم للمساواة بين الجنسين كمحرك للتقدم والتطور والنماء على جميع الأصعدة.

وعلى صعيد آخر ظهرت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات تتويجًا لعمل استمر لأكثر من ثلاثين عامًا من هيئة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية؛ وذلك للخروج بمجموعة من المواد لتعزيز حقوق المرأة؛ منها: القضاء على التمييز، والتمتع بكل الحقوق، واتخاذ تدابير خاصة للمساواة، والتصدي للأدوار النمطية، والتصدي لاستغلال المرأة، وتمثيل المرأة للحكومة، والمشاركة في الحياة السياسية والعامة، والمساواة في التعليم (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٨: ٣٠).

وقد أدت هذه الاستبعادات والحواجز الجنسانية وغياب المرأة عن المجال في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها إلى ضعف الثقة بالنفس والشعور بالدونية، والإقصاء والتهميش والوحدة، وعدم الشعور بالرضا، كما أنه يلحق بهن مشكلات وضغوط نفسية، ويؤدي بهن في النهاية إلى التوتر والإجهاد (إسماعيل الهلول، ومحيسن عون، ٢٠١٦: ٣٨).

ونظرًا لأن الجماعات ليست ثابتة أو ساكنة على الإطلاق، خاصة في علاقاتها بأفرادها، لكنها في الوقت ذاته تحتاج إلى توطيد علاقات الترابط والاتحاد فيما بينها، وهنا تكمن أهمية المساندة الاجتماعية في كونها مصدرًا مهمًّا من مصادر الدعم النفسي الاجتماعي الفعَّال الذي يحتاجة الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص، حيث يؤثر حجم المساندة ومستوى الرضا عنها في كيفية إدراك الفرد لأحداث الحياة وأساليب التعامل معها وانعكاساتها على سلامته، وقد حظي مفهوم (المساندة الاجتماعية) بعناية كبيرة من جانب الباحثين اعتمادًا على مسلمة أن المساندة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد من الجماعات المختلفة التي ينتمي إليها (الأسرة، الأصدقاء، الجيران، زملاء العمل أو الدراسة) تؤدي دورًا كبيرًا في خفض الآثار السلبية للأحداث والمواقف السيئة التي يتعرض لها الفرد (السيد أبو هاشم، ٢٠١٨: ٢٨٩).

كما أنها تعد أحد مصادر الأمن الذي يحتاجة الإنسان من المجتمع الذي يعيش فيه عندما يشعر أن هناك أمرًا ما يهدده، ويشعر أن طاقته قد استنزفت، ولم يعد بوسعه أن يقف ضد هذا الخطر المهدد له، وأنه في حاجة ماسة إلى المعاونة والمساعدة، وشد أزر عون من الخارج، خاصة عندما يريد أن يأتي هذا العون من أقرب الناس إليه Caplan, D, 2017: (27-2).

فالمساندة الاجتماعية – كما يشير ريتشارد لابوتا Richard Lapota (٢٠١٧: ٣٦٦) – من أهم المصادر المخففة من حدة وقع الضغوط على الأفراد، والتي تساعده على التكيف مع الخبرة المؤلمة، وعلى الآثار المترتبة عليها؛ لأن الفرد من خلال المساندة الاجتماعية يتلقى مشاعر الدفء والود والمحبة من الأشخاص المقربين منه، حيث يساعدونه في التغلب على أزماته وشدائده ومصائبه وهذا يتوقف على عمق المساندة واعتقاد الفرد بكفاءته.

ويذكر لافي العازمي (٢٠١٥: ٣٠) أن للمساندة الاجتماعية وظائف نفسية واجتماعية وصحية متعددة، منها: مقاومة الفرد لإحباطه ومشاكله، كما أنها تسهم في الشفاء من الاضطرابات النفسية، وتساعده في إشباع حاجات الانتماء والاندماج والاحترام والتقدير والحب، وزيادة تقدير الذات والثقة بالنفس والتأثير الايجابي في المشاعر والانفعالات، والتخفيف من الخوف، والقلق والاكتئاب، والتخفيف من الضغوط الخارجية بسبب توافر الدعم والمساندة.

ويقصد بالمساندة الاجتماعية– كما تشير صفاء خضير (٢٠١٧: ٦٢)– "مقدار ما يتلقاه الفرد من دعم وجداني ومعرفي وسلوكي ومادي خلال علاقاته بالآخرين من حوله خاصة عندما يواجه أحداثًا ضاغطة، أو مواقف تثير القلق وتسبب المتاعب.

وتتضمن المساندة الاجتماعية –في ضوء ما سبق– مكونات أساسية تتركز في المساندة العملية، حيث توفير الإمكانات اللازمة المالية في شكل الخدمات أو الخبرات أو الاستشارات والمساندة المعرفية، من حيث توفير حاجة الفرد والجماعة للمعلومات والمعارف اللازمة لتنمية العلاقات والخبرات والمساندة الوجدانية، حيث يتم استخدام المشاعر والانفعالات من أجل تأكيد أهمية المساندة ومضمونها (راوية حسين،٢٠١٩: ٩).

وتعد المساندة الاجتماعية أمرًا حيويًّا لأفراد المجتمع بشكل عام وللمرأة بشكل خاص؛ لذلك تولي المجتمعات اهتماماتها بتوفير المساندات المختلفة للمرأة كالمساندة الحكومية والأسرية، والمساندة من الأصدقاء، والمساندة من أصحاب العمل، وكذلك المساندة الوجدانية، والمساندة المعلوماتية حتى تتطور قدرات المرأة ومهاراتها الحياتية للمشاركة في تنمية المجتمع، حيث إن مشاركتها قد صارت ضرورة اقتصادية، وليست واجبًا أخلاقيًّا فحسب (وداد المطيري، ٢٠١٩: ٢٩٩–٣٠٠).

وتجمل لنا هبة عبد اللطيف حجازي (٢٠١٨: ٢٤) عدة أدوار أو فوائد لوعي الطلاب بالمساندة الاجتماعية وأبعادها وأشكالها بشكل عام وللمرأة بشكل خاص، حيث إنها تسهم في:

-التخفيف من الضغوط الحياتية التي قد تواجه المرأة، والتي تعيقها عن إنجاز المهام والأدوار المنشودة أو الموكلة إليها.

- تحقيق التوافق النفسي والنمو الشخصي المتزن، حيث إنها تمكنها من مواجهة مشكلاتها المختلفة.

- تعزيز ثقتها بنفسها مما يشعرها بالصمود النفسي.

- تشجيع المرأة في المشاركة التطوعية المجتمعية.

والجامعة تؤدي دورًا بارزًا في توعية الطلاب بحقوق المرأة وأهميتها وحاجاتها للمساندة الاجتماعية في ضوء ما يدرسونه من مقررات ومناهج دراسية تؤكد على ذلك؛ فيشير سعد الزامل وآخرون Saad Alzaml & etl (٢٠١٧) -في هذا الصدد- إلى أن الجامعات تمارس تأثيرًا واسع المدى في توفير الدعم الاجتماعي للطلاب وبشكل يفوق تأثير الأسرة، فهي تمارس ذلك من خلال المعارف والعلوم التي تصوغ الدور الاجتماعي للفرد، كما يظهر تأثيرها في نسقه الوجداني واتجاهاته الخاصة.

وتؤدي الجامعة دورها في الدعم أو المساندة الاجتماعية في تمكين الطالبات من طرح التساؤلات، وتقديم الرؤى والمقترحات تجاه مختلف القضايا الاجتماعية، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم الاجتماعية، وضرورة إخضاع انتماءاتهم، ورغباتهم، وأهدافهم الاجتماعية للمصلحة العامة، وبما يسمح لهم بوضع ملامح الحرية في إطار من المسؤولية الاجتماعية التي تمنحهم القدرة على المشاركة في تغيير الظروف من حولهن للأفضل (Dong, P, 2017:680).

وعلى الرغم مما يجب أن تضطلع به الجامعات من دور في تثقيف طلابها بدور المساندة الاجتماعية في تمكين المرأة في كافة المجالات؛ فقد أكدت دراسات عدة افتقار معظم طلاب الجامعات إلى الحد الأدنى من المعرفة بالمساندة الاجتماعية وكيفية ممارستها، وعدم وعيهم بقيمها وبسلوكياتها بين شباب الجامعات، كدراسات: حامد محمد دعوم، وعبد اللطيف المؤمني (2016)، وفاء رشاد راوي عبد الجواد (2016)، وسمية حيدر، رمضان عمومن (2017)، حنان ونيس الربيعي (2018)، وورد محمد مختار (2018)، ومشاعل بنت محمد آل شيخ (2019)، وفيكتور أسناني Vector Asnani(2019)، وراملیو ساهبان Ramelue Sahban (2020)، وأوصت هذه الدراسات بضرورة تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية لشباب الجامعة؛ كونهم أكثر فئات المجتمع حيوية، وقدرة على الحركة، فهم يشكلون- في ضوء فهمهم المساندة الاجتماعية لبعضهم البعض وللغير وملامحها، ودعمهم إياها- نواة التطور المستقبلي.

ويعد وعي الفرد بأبعاد المساندة الاجتماعية مطلبًا رئيسًا للحياة المستقرة، فالوعي بالعدالة الجندرية–على صعيد آخر– أحد المطالب المهمة التي يجب للأشخاص (رجال ونساء) تفهمها وتمثلها في حياتهم كي يعيشوا حياةً هادئةً مطمئنةً يسودها الاستقرار والعدل والمساواة أو التكافؤ؛ وذلك لأنها قضية بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أصبح تحقيق المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرص المتساوية والمتكافئة للمشاركة والتفاعل في كل المجالات، خاصة في مجالات: (التعليم، والصحة، والعمل، وصنع القرار) جزءًا لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية التي هي هدف من أهداف التنمية (إيمان محمد عز العرب،٢٠١٧: ١٥).

والعنف القائم على الجندرة بات قضية تهدد الحياة في مجال الصحة والحماية وتشير التقديرات إلى أن خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي يزداد بشكل كبير بالنسبة للفتيات والنساء، حيث تعد العلاقات القائمة على القوة واللامساواة بين الجنسين من أهم المشكلات الناتجة عن طبيعة القيم الاجتماعية والثقافية، وتنقسم الأدوار بين الجنسين حسب الاتجاهات والسلوكيات المتوقعة التي يحددها المجتمع للرجل والمرأة، وعلى الرغم من التطورات التي طرأت على وضع المرأة من حيث مكانتها وتموقعها في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ما زال المجال العام الذكوري مسيطر، حيث تعد النساء أكثر تعنيفًا من الرجال.

ويقصد بالعدالة الجندرية: "تحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان حقوق المرأة والرجل على قدم المساواة، سواءً في الفرص الاقتصادية أو التعليمية أو السياسية، أو في غيرها (رياض القرشي، ٢٠١٦: ٨٨).

والعدالة الجندرية – كما تشير منى حسن السروري (٢٠١٧: ٧) – المساواة في التعامل مع كل من الرجال والنساء بناءً على الاحترام الكامل لاحتياجاتهم، ويتضمن هذا تعاملات عادلة أو تعاملات مختلفة، لكنها تعتمد على المساواة في الحقوق والمكتسبات والحريات المدنية والسياسية.

وهناك قيم فرعية تتفرع عن العدالة الجندرية – كما تشير إيمان محمد عز العرب (٢٠١٧: ٢٠) –٢٤)– يجب تنميتها والعناية بها، منها: العدالة الاجتماعية، والعدالة الأسرية، والعدالة الاقتصادية، والعدالة السياسية، والعدالة التعليمية، والعدالة الجسدية، والعدالة الثقافية، والعدالة القانونية، وفي حال عدم تحقيقها ستعد أحد الأسباب التي تعرض المرأة للعنف؛ وذلك بسبب الصورة النمطية التي تفرض سيطرة الرجل على المرأة، ووضع حدود لاستقلاليتها.

وتؤدي الجامعات – كما يذكر شوقي جلال نقلًا عن: مالا هتون (٢٠١٥: ٣٦-٣٨) – دورًا بارزًا في دعم قيم العدالة الجندرية للطلاب؛ وذلك بتوفير مجال معرفي من خلال بعض العلوم الاجتماعية يدرج فيها مفاهيم الجندرية وأبعادها والأدوار الاجتماعية للرجال والنساء كما يحددها المجتمع دون الإشارة إلى الاختلافات البيولوجية بينهما، كما أنها توفر مناخًا اجتماعيًّا يتمثل في العلاقات والتفاعلات مع المحيط الجامعي بكل عناصره: (التعليمية، والاجتماعية، والسياسية)، وما تحققه هذه العلاقات الإيجابية، والتشاركية من تنمية الوعي بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة، وتغيير بعض الأفكار غير الحقيقية والعدائية الشائعة في المجتمع، والتي تسيء إلى المرأة، وتقلل من قدراتها وإمكاناتها؛ وذلك من خلال خلق مجالات اجتماعية تتوافر فيها المشاركة الفاعلة من تأدية أدوار ومهارات سلوكية مختلفة، يظهر خلالها الدور الحقيقي للمرأة تمهيدًا لتصحيح وعيهم الجندري بها.

وتكمن أهمية وعي الطلاب المعلمين، وكل من يُعد للعمل بمهنة التعليم بالعدالة الجندرية فيما يأتي من نواحٍ:

- المعلم قد يكون له دور بارز في التوجيه الاجتماعي وتعزيز الوعي الجندري للطلاب.
- يسهم المعلم في غرس القيم التي تعزز من قيمة المرأة ووقوفها جانب الرجل؛ موفرًا بيئة عادلة للمدرسة كمؤسسة تربوية تؤدي العادل بسهولة مطلقة.
- يسهم المعلم في بناء الشخصية السويَّة المتقبلة للنوع الاجتماعي الآخر.
- المعلم يؤدي- في كثير من الأحيان- دور المرشد النفسي بقصد أو دون قصد؛ مما يوجب وعيه ببعض المفهومات الجندرية المهمة، منها: العدالة الجندرية (Browne, J,2017: 15).

إلا أن هناك عددًا من الدراسات التي أكدت غياب وعي الطلاب الجامعيين بالجندرية بشكل عام، والعدالة الجندرية بشكل خاص، وطبيعتها، وماهيتها، كدراسات: آلاء عبد الله أحمد مكاوي (٢٠١٦)، وزهراء علي (٢٠١٧)، ومثنى أمين الكردستاني (٢٠١٨)، ورشا سهيل منصور (٢٠١٩)، ورهام جعفري (٢٠٢٢)، موصية –جميعها- بضرورة توفير مناخ نفسي مناسب للطلاب من خلال وضع خطط وبرامج متنوعة، يمكن –في ضوئها- تحقيق العدالة الجندرية، وتوفير بيئة إيجابية مشجعة على المساواة بين الرجل والمرأة.

وهناك علاقة بين المساندة الاجتماعية، وتحقيق العدالة الجندرية- وفي هذا الصدد تشير سارونا آدم Sarona Adam(٢٠١٩: ١٢-١٤) إلى أن مفهوم العدالة الجندرية يركز على فكرة التوزيع المتساوي بين الرجل والمرأة، كما أن هناك عددًا من الضوابط التي تشكل في مجملها فلسفة العدالة الجندرية، تتمثل في أن العدالة الجندرية ليست هدفًا في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق تنمية مجتمعية مستدامة، وتحقيق الدعم الاجتماعي أو المساندة الاجتماعية؛ لأن الرجال عندما يمنحون السيدات حقوقهن في كافة المجالات، سواءً في المنزل أو العمل أو المدرسة أو حتى المناصب السياسية المختلفة فإنهم بذلك يمنحون النساء فرصًا كبيرة للتعايش النفسي السليم مع أنفسهم ومع الغير، كذلك يمنحونهن الثقة بالنفس؛ لأن هناك أشخاصًا يقفون بجانبهن، ويشدون من أزرهن، ويساعدهن في التخلص من مشاكلهن المختلفة.

وتضيف سيا نورجي Sia Nowrogee (2022: ٥-٧) أن الشعور بالمساندة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين، أمران متممان لبعضهما البعض؛ فغرض المساواة الجندرية هو حماية كل من الذكور والإناث من التهديدات القائمة على اختلاف النوع الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال توفير الحقوق والحريات الحيوية لجميع الأشخاص، وتهيئة الظروف المختلفة التي يمكن -في ضوئها-أن يعيش الناس في مودة ومساندة ودعم من كلا الطرفين، وهذا يتحقق في ظل معرفتهم بأن حقوقهم وحرياتهم مضمونة، ولا يمكن للناس أن تشعر بالمساندة والتضامن الاجتماعي في جو يسوده العنف الجندري.

إن التوعية بأبعاد المساندة الاجتماعية وأفكارها ومبادئها، وتحقيق درجة من العدالة أو المساواة الجندرية لدى الأفراد من الأهداف المهمة التي تسعى الشعوب- كافة- إلى تحقيقها، كأن يكون هذا في صورة برنامج قومي، تتساند وتتكامل فيه جهود جميع الجهات الفاعلة في هذا المجال من مؤسسات مختلفة، وتأتي مؤسسات التعليم على رأس مؤسسات الدولة في النهوض بهذا الدور؛ لارتباط فترة التعليم بمرحلة التكوين، ونمو الشخصية ونضجها ووعيها، فضلًا عن أن المؤسسات التعليمية منوط بها مسؤولية توضيح الأدوار الاجتماعية وحقوق الفرد وواجباته تجاه نفسه والآخرين.

ونظرًا لأن تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية والوعي بقيم العدالة الجندرية- للطلاب الجامعيين- مطلبان غاية في الأهمية؛ فإن تحقيق هذا يتطلب برنامجًا يلبي هذين المطلبين، وتعد الفلسفة النسوية من المجالات المعرفية التي يمكن الاستناد إليها في تقديم خلفية فلسفية

واجتماعية نظرية وتطبيقية –حول أبعاد المساندة الاجتماعية، كما يقدم العديد من المواقف الحياتية التي تهيء المناخ المناسب لممارسة العدالة الجندرية.

ويؤكد نويل مكافي Noel Mcafee (٢٠١٦: 58) – في هذا الصدد– أن الفلسفة النسوية تعد التزامًا فكريًّا، وحركة سياسية، تسعى إلى تحقيق العدالة للنساء، والقضاء على التمييز الجنسي بكافة أشكاله، وبدافع من المطالبة بالعدالة الاجتماعية، حيث تقدم الفلسفة النسوية مدىً واسعًا من وجهات النظر حول الظواهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، لكن على الرغم من الكثير من الالتزامات الرئيسة المشتركة فإن هناك الكثير من الاختلافات بين الفلاسفة النسويين فيما يتعلق بالتوجه الفلسفي (أهو تحليلي أم قارِّي مثلًا)، وكذا الالتزامات الأنطولوجية (مثل فئة المرأة)، ونوعية الإصلاحات السياسية والأخلاقية التي ينبغي البحث عنها؛ مما جعلها مجالًا خصبًا يجمع العديد من الموضوعات التي تمس حياة المرأة.

وتعد الفلسفة النسوية– كما تذكر ليندا ألكوف Linda Alcof (٢٠١٧: ١٢) – حركة نسوية تعبر عن انتماء نظري والتزام فكري (حركة سياسية)، تسعى إلى تحقيق العدل للنساء، واستئصال فكرة التحيز النوعي، وينطلق أصحاب هذه الحركة من البحث عن العدالة الاجتماعية، فيقفون مواقف شتى من الظواهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية على أساس التجارب الشخصية للنساء وخبراتهن الفلسفية لتحليل القضايا التي بعثتها وأثارتها حركة تحرير المرأة، كالإجهاض والتمييز والزواج القسري... وغيرها من القضايا.

كما يشير عبد الجبار أحمد عبد الله (٢٠١٥: ٥–٧) إلى أن الحاجة إلى الشعور بالمساواة والتقدير الاجتماعي والثقة بالنفس والحرية بكافة مجالاتها أمر يمكن تداركه من خلال دراسة الفلسفة النسوية، وتتمثل أهدافها في الآتي:

- تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المجالات.
- توفير فرص متساوية للنساء في الحصول على التعليم والوظائف والأجور، والوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية.
- تغيير الثقافة والمجتمعات التي تعتمد على القوالب التقليدية التي تحد من حرية النساء، وتمنعهن من تحقيق طموحاتهن.
- تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للنساء، وزيادة مشاركتهن في الشؤون العامة والحكم، وإلى إنشاء مجتمع يتسم بالعدالة والمساواة.

- تغيير وجهات نظر بعض الرجال التي تحد من قيمة النساء وتقلل من شأنهن.

ووفق ما سبق تتناول موضوعات الفلسفة النسوية في طياتها العديد من مفردات الدعم الاجتماعي أو المساندة الاجتماعية من معلومات وقيم ومهارات، فضلًا عن أن طبيعة موضوعات الفلسفة النسوية، ومجالات دراستها يؤهلها لأن تؤدي دورًا كبيرًا في تنمية قدرة الطلاب على فهم قيم العدالة الجندرية واحترامها وتعريفهم بمسؤولياتهم نحو أنفسهم ونحو مجتمعهم، وتحقيق أكبر قدر من العدالة والمساواة لهم خلال تعاملاتهم اليومية داخل المجتمع.

مما سبق نستخلص أن الفلسفة النسوية قد تكون من أنسب المجالات التي يمكن –في ضوئها–طرح موضوعات مناسبة، يمكنها من تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية، والوعي بقيم العدالة الجندرية، وعلى الرغم من أهمية دراسة الفلسفة النسوية فإن هناك العديد من الدراسات التي أوضحت عدم العناية بإدراج موضوعات الفلسفة النسوية ضمن برامج التعليم الثانوي أو الجامعي، كدراسات: باركر موهنيBarker Mohny(٢٠١٧)، ونورسين نودينج Norsin Nodding(٢٠١٨)، وبوديل جيمس Bodil Jems (2018)، وجون جان John Jan(2019)، ودراسة رائي لانجتون Rae Langton (٢٠١٦)، وأوصت– جميعها– بضرورة تدريس موضوعات الفلسفة النسوية لطلاب المرحلتين: (الثانوية)، و(الجامعية)، والتركيز على كيفية دمج هذه الموضوعات في المناهج الدراسية الحالية للفلسفة، وتوفير طرائق تدريس وواجبات متعددة تعمل على إشراك الطلاب، ومساعدتهم في فهم هذه الموضوعات وتمثلها في سلوكهم.

مشكلة البحـــث:

تتجلى أهمية تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية ، وتحقيق درجة من الوعي بقيم العدالة الجندرية لدى طلاب المرحلة الجامعية، خاصة الطلاب في كلية التربية؛ لارتباط ذلك بالمسؤوليات التي يضطلعون بها –حاليًا أو مستقبلًا– كمعلمين يناط بهم مسؤولية مباشرة في إعداد المواطن المسؤول المدرك لكيفية مساندة غيره في كافة المواقف والأزمنة، بغض النظر عن نوعه الاجتماعي، والواعي بمعنى العدالة الاجتماعية، أو المساواة بين الرجل والمرأة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال معلم لديه قدرة على تمثل أبعاد المساندة الاجتماعية في سلوكه تجاه الآخر، ووعي كافٍ بقيم العدالة الجندرية؛ لتحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع.

ويعد طلاب برنامج الدبلوم العام في التربية بحاجة إلى هذا البرنامج، حيث أنهوا دراساتهم الجامعية، ومنهم من هو منخرط بالفعل في العمل الميداني، ويختلطون بالعديد من

الأفراد؛ فهم يتعاملون مع عدد أكبر من الأشخاص، وعلى نطاق أكبر في المنزل والعمل والمحيط الخارجي؛ لذلك يجب تأهيلهم للقيام بدورهم كأداة لنشر أبعاد المساندة الاجتماعية بينهم وبين الآخرين، ودعم قيم العدالة والمساواة الجندرية فيما بينهم، كما أنهم مسؤولون عن إنتاج جيل من المعلمين قادر على هذه الأبعاد وهذه القيم لدى طلابهم، وكيفية تحقيقها على أرض الواقع؛ ومن ثم كانت الحاجة الماسة إلى إدراج مقررات أو مناهج أو برامج دراسية تستهدف نشر ثقافة المساندة الاجتماعية، وكذلك تستهدف تحقيق أكبر قدر من العدالة الجندرية في ظل الظروف المجتمعية السائدة.

وتعضيدًا لمشكلة البحث، فقد أُجرِيت مقابلة مفتوحة – كدراسة استكشافية[١] – لمجموعة من طلاب وطالبات الدبلوم العام في التربية (خريجي كلية الآداب قسم فلسفة)، بلغ عددهم (٢٢) في يوم الخميس الموافق ٢٠٢٠/١١/٢٢م تضمنت أسئلتها عما لو درسوا أي موضوعات لها علاقة بالفلسفة النسوية أو أبعاد المساندة الاجتماعية، أو العدالة الجندرية طيلة سنوات الدراسة الأربعة في كلية الآداب، وجاءت إجاباتهم كالآتي:

- لم يدرس الطلاب –طيلة الأربع سنوات– مقررًا مستقلًّا للفلسفة النسوية.
- لم تكن هناك أي إشارات لدور الفلسفة النسوية في الحياة اليومية.
- لم يكن هناك أي إشارات لتطبيقات الفلسفة النسوية في الحياة العامة.
- لم يكن هناك أي وجود لأي فيلسوفة داخل أي مقرر درسوه طيلة الأربعة سنوات دراسة.
- لم يكن هناك أي مقرر يُعْنَى بأبعاد المساندة الاجتماعية.
- لم يكن هناك إشارات للعدالة الجندرية.

وتأسيسًا على ما سبق، وما تم عرضه من دراسات سابقة ، تتحدد مشكلة البحث الحالى فى ضعف أبعاد المساندة الاجتماعية، والوعى بقيم العدالة الجندرية لدى طلاب الدبلوم العام في التربية ، وذلك فى ظل غياب تدريس موضوعات الفلسفة النسوية خلال فترة إعدادهم الأكاديمي.

ومما سبق يمكن صوغ مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

---

[١] ملحق١

ما فاعلية برنامج مقترح في الفلسفة النسوية في تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية، والوعي بقيم العدالة الاجتماعية لدى طلاب الدبلوم العام في التربية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

- ما البرنامج المقترح في الفلسفة النسوية لدى طلاب الدبلوم العام في التربية؟
- ما فاعلية البرنامج المقترح في تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية لدى طلاب الدبلوم العام في التربية؟
- ما فاعلية البرنامج المقترح في الوعي بقيم العدالة الجندرية لدى طلاب الدبلوم العام في التربية ؟

أهداف البحث:

- تعرف تأثير برنامج في الفلسفة النسوية في:
  ١. تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية.
  ٢. الوعي بقيم العدالة الجندرية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فيما يأتي:

١- تقديم دراسة نظرية عن الفلسفة النسوية، والمساندة الاجتماعية، والعدالة الجندرية.

٢- استجابة مباشرة لكثير من التوصيات العالمية للبحوث والدراسات والمؤتمرات التي أُجرِيت في مجال الفلسفة النسوية، والتي أكدت ضرورة العناية بالمرأة بوصفها شريكًا في كل مجالات الحياة.

٣- محاولة تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية، من خلال تدريس بعض موضوعات الفلسفة النسوية.

٤- محاولة تنمية الوعي بقيم العدالة الجندرية من خلال تدريس موضوعات الفلسفة النسوية.

٥- توفير بعض أدوات القياس التربوي، ممثلة في: مقياس (المساندة الاجتماعية)، واختبار (العدالة الجندرية)، مواقف لطلاب المرحلة الجامعية.

أدوات البحث ومواده التعليمية:

أدوات البحث:

١. مقياس المساندة الاجتماعية (إعداد الباحثة).

٢. اختبار العدالة الجندرية (اختبار مواقف) (إعداد الباحثة).

المواد التعليمية:

١.برنامج الفلسفة النسوية (دليل الطالب).

٢.دليل المحاضر في تدريس البرنامج (دليل عضو هيئة التدريس).

حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على ما يأتي:

– عينة من طلاب الدبلوم العام (ذكور–إناث) من شعبة الفلسفة في كلية التربية – جامعة الإسكندرية، كونهم لا يدرسون أية مقررات أكاديمية تخص الفلسفة؛ ولأنهم أكثر انخراطًا في الميدان العملي؛ ومن ثم فهم بحاجة ماسة إلى تنمية المتغيرات التابعة للبحث.

فروض البحث:

١– يوجد فرق دال إحصائيًّا عند مستوي0.01≤ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية (أبعاد المساندة الاجتماعية) لصالح القياس البعدي.

٢– يوجد فرق دال إحصائيًّا عند مستوي ٠.٠١≤ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية الوعي بـ (قيم العدالة الجندرية) لصالح القياس البعدي.

منهج البحث وإجراءاته:

أ– منهج البحث:

نظرًا لطبيعة البحث وأهدافه، فقد استخدم البحث المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، والمنهج التجريبي ذا تصميم المجموعة الواحدة؛ نظرًا لأن البرنامج الذي سيدرس يعد جديدًا.

ب– إجراءات البحث:

اتبع البحث الحالي–في إجابته عن تساؤلاته – الخطوات الآتية:

(١) الإطار النظري للبحث، ويتضمن مسحًا للكتابات والأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بـــ:

أ– الفلسفة النسوية.

ب– المساندة الاجتماعية.

ج– العدالة الجندرية.

(٢) إعداد أدوات البحث الميداني ومواده التعليمية، وتشمل:

أ- تصميم برنامج الفلسفة النسوية، مع مراعاة الآتي:

- تحديد الغرض منه.
- تحديد الأهداف التعليمية المراد تحقيقها.
- جمع المادة العلمية الخاصة به.
- إعداد الوسائل والأنشطة التعليمية الملائمة له.
- تحديد استراتيجياته التدريسية.
- تحديد أساليب تقويمه.
- عرض البرنامج على مجموعة من المحكمين في مجالي: الفلسفة المناهج، وطرائق التدريس (المواد الفلسفية)؛ للتأكد من صلاحيته.

ب- قائمة بأبعاد المساندة الاجتماعية في صورتها الأولية، وعرضها على المحكمين، ثم ضبطها في ضوء آرائهم؛ وصولًا إلى صورتها النهائية.

ج- قائمة بأبعاد الوعي بقيم العدالة الجندرية في صورتها الأولية، وعرضها على المحكمين، ثم ضبطها في ضوء آرائهم؛ وصولًا إلى صورتها النهائية.

د-مقياس نمو أبعاد المساندة الاجتماعية في صورته الأولية، وعرضه على المحكمين، ثم ضبطه في ضوء آرائهم؛ وصولًا إلى صورته النهائية.

هـ-اختبار قيم العدالة الجندرية (مواقف) في صورته الأولية، وعرضه على المحكمين، ثم ضبطه في ضوء آرائهم؛ وصولًا إلى صورته النهائية.

ز_ تحديد عينة البحث من طلاب الدبلوم العامة شعبة الفلسفة بكلية التربية-جامعة الإسكندرية.

ح - التطبيق القبلي لأدوات البحث على عينة البحث لتحديد مستواهم قبل التطبيق الميداني.

ط- التطبيق الميداني للبرنامج.

ي- التطبيق البعدي لأدوات البحث على عينة البحث لتحديد مستواهم بعد التطبيق الميداني.

ك- إجراء المعالجة الإحصائية للنتائج باستخدام الإحصاء البارامتري.

(٣) تقديم ملخص لأهم نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها.

(٤) تقديم بعض التوصيات والمقترحات في ضوء ما يسفر عنه البحث من نتائج.

مصطلحات البحث:

الفلسفة النسوية:

يعرف –إجرائيًّا– بأنه: "مجال أكاديمي مبني على منظور نسوي من خلال توظيف الأساليب الفلسفية في معالجة المفاهيم والموضوعات النسوية، يقدم إلى طلاب الدبلوم العام في التربية تخصص الفلسفة في كلية التربية – جامعة الاسكندرية؛ بغرض تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية والوعي بقيم العدالة الجندرية لديهم".

أبعاد المساندة الاجتماعية:

تعرف –إجرائيًّا– بأنها: "مجموعة الأنشطة والعلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على إشباع الحاجات الإنسانية، وتسهم في بناء شخصية الفرد والمجتمع التي توفر لطلاب الدبلوم العام في التربية تخصص الفلسفة في كلية التربية – جامعة الاسكندرية التشجيع والدعم والتعاطف والشعور بالأمان والانتماء، وتساعد في تشكيل هويتهم الاجتماعية.

الوعي بقيم العدالة الجندرية:

يُعرف –إجرائيًا– بأنه: إدراك طلاب الدبلوم العام في التربية تخصص الفلسفة في كلية التربية– جامعة الاسكندرية أن التكافؤ في التعامل مع الرجال والنساء واحترام احتياجاتهم بشكل كامل، بحيث تكون المرجعية في المعاملات هي مبادئ المساواة في الحقوق والمكتسبات والحريات المدنية والسياسية؛ بعيدًا عن النوع الاجتماعي".

ثانيًا: الإطار النظري للبحث.

يتضمن هذا الجزء الإطار النظري والدراسات؛ وذلك في محاور ثلاثة رئيسة، هي:

المحور الأول: مفهوم الفلسفة النسوية، ونشأتها، وتطورها، وإسهاماتها الفكرية في تتبع أوضاع المرأة على مستوى العالم.

المحور الثاني: مفهوم المساندة الاجتماعية، وأبعادها، وأهميتها التربوية بالنسبة للطلاب في المراحل التعليمية المختلفة.

المحور الثالث: مفهوم العدالة الاجتماعية، وقيمها، ومتطلبات الحفاظ عليها، والوعي بها، وأهميتها التربوية للطلاب في مختلف المراحل العمرية.

وفيما يأتي عرض تفصيلي لهذه المحاور:

المحـور الأول: الفلسفة النسوية.

يتضمن هذا المحور عرضًا مفصَّلًا عن الفلسفة النسوية، من حيث: ماهيتها أو مفهومها، ونشأتها، وتطورها، وموضوعاتها، ومكانتها في الفكر الفلسفي بشكل عام كما يأتي:

أولا: مفهوم الفلسفة النسوية ونشأتها.

أ- مفهوم الفلسفة النسوية.

إن لمصطلح (النسوية) إطلاقات شتى، وفي تحديد معناها اختلاف، فالبعض يأتون بها دالة على حركة سياسية ثارت في الولايات المتحدة وأوربا في زمن بعينه، وبعضهم يطلقونها على رؤية ترى أن المرأة تتكبد أنواعًا من الاضطهاد وألوانًا من الظلم، وإن كانت هذه الألوان مختلفًا فيها.

وقد ظهرت الحركة النسوية في الفكر الغربي في القرن التاسع عشر لأول مرة في عام ١٨٩٥م، لكنه طُرِح كمفهوم محدد له أهداف وملامح واضحة في مؤتمر النساء العالمي الذي عُقِد في باريس عام ١٩٨٢م، وعُرِف وقتئذ أنه "الإيمان بالمرأة وتأييد حقوقها وسيادة نفوذها".

أما معجم (اكسفورد) فعرفها بأنها: "آراء ومبادىء مؤيدي إنجازات المرأة ومطالبها"، ويعرفها معجم (هاتشيت) بأنها: "منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن"، في حين يعرفها معجم (ويبستر) بأنها: "النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتمامتها، وإزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه"، أما قاموس (كامبردج) فقد حددها بأنها: "تلك الحركة الفكرية الرافضة لربط الخبرة الإنسانية بخبرة الرجل دون خبرة المرأة" (نقلًا عن: وسام محمد أحمد بلابل، ٢٠٢٢: ١٠).

وعرفتها سارة جامبل Sara Gamble (٢٠١٥: ٤) بأنها: "حركة فلسفية وفكرية سعت إلى تغيير المواقف من المرأة كامرأة قبل تغيير الظروف القائمة، وما تتعرض له النساء من

إجحاف كمواطنات على المستويات القانونية والحقوقية في العمل والعلم والتشارك في السلطة السياسية والمدنية".

وعرفتها لويز توبان Louiz Toban (٢٠١٦: ٧) بأنها: "انتزاع فكري فالبداية؛ ومن ثم وعي جمعي تتبعه ثورة ضد موازين القوى الجنسية، والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية بعينها".

أما ليندا شيفرد Linda Sheferd (٢٠١٦: ٥) فتوضح تعريف النسوية بشكل عام في كونها كل جهد نظري أو عملي يهدف إلى مراجعة واستجواب أو نقد أو تعديل النظام السائد في البنيات الاجتماعية الذي يجعل الرجل المركز والإنسان والمرأة جنسًا ثانيًا، أو في منزلة أدنى، فتفرض عليها حدود وقيود تمنع عنها إمكانات النماء والعطاء فقط لأنها امرأة".

ب- نشأة الفلسفة النسوية.

لقد اتحدت عدة عوامل أدت إلى نشأة الفلسفة النسوية، وبلورة موضوعاتها، وفكرها على مراحل، مع إبراز المحور الذي دارت عليه أغلب الجهود في كل مرحلة، ولقد جاءت الفلسفة النسوية الغربية كردة فعل لما تعانيه المرأة من الظلم والاضطهاد على عدة مراحل أو حركات لخصت نشأتها وتطورها كما يأتي:

- **الحركة النسوية الأولى (محاولة تحطيم النظام الأبوي):**

جاءت نتيجة الصورة السلبية المترسخة في الوعي الجمعي الغربي من أفكار سلبية عن المرأة في المصادر الثقافية والدينية الغربية، وصورتها في التراث اليهودي والمسيحي، فهي لم تكن بشرية ذات عقل أو روح، فالمرأة في هذا التراث هي أصل الخطيئة والشر، بالإضافة إلى بعض الأفكار الفلسفية الغربية؛ مما ترتب عليه أفكار مسبقة لدونية المرأة وتدني مكانتها.

كذلك نتيجة عدم تمتع المرأة بأية حقوق رسمية في مجال الحكم على المستوى الوطني أو المحلي بما في ذلك الحق في التصويت، وكانت محرومة من التعليم الجامعي، وما يصاحبه من مميزات؛ فقد كان دور المرأة مقتصرًا على رعاية الأسرة وإنجاب الذكور من أجل الميراث، ولم تكن آنذاك تملك قرارها، بل كانت وكل ما تملكه ملكًا لزوجها، فهو صاحب القرار في كل ما يتعلق بقررات أفراد الأسرة (خديجة عزيزي، ٢٠١٥: ١٩-٢٠).

كذلك حالات الإقصاء والتهميش لدور المرأة ومكانتها أرضية خصبة للتمرد عليه، وتحدي الأفكار التي تضع النساء في مرتبة أدنى، وولدت الدعوة لتحطيم النظام الأبوي المتسبب في خضوع المرأة للرجل ومن هنا ظهرت الحركة النسوية الأولى، كما سعت هذه

الحركة إلى إذابة الفروق النوعية بين الرجل والمرأة، واهتمت بمعالجة صور عدم المساواة الاجتماعية والقانونية، واستمرت هذه الحركة، لكنها لم تحقق كل أهدافها، ثم دخلت النسوية مرحلة الركود المؤقت لوجود الحرب العالمية الثانية، وانشغال العالم بها وبعواقبها.

وقد حققت الحركة النسوية الأولى بعض المكاسب للنساء؛ فخرجت المرأة للعمل كالعمل بالتدريس والتمريض، كما نجحت في الدخول إلى حقول جديدة كانت حكرًا على الرجال آنذاك، كالأعمال الكتابية والوظائف العامة والإدارات الحكومية (Debarfor, S, 2017: 307).

- **الحركة النسوية الثانية:**

انبعث الفكر النسوي من جديد وسُمِّي بـ(النسوية الجديدة)، واتسعت دائرة الاهتمام بقضايا المرأة في أنحاء العالم كافة، حيث تجاوزت الحركة النسوية مطلب المساواة، واعتمدت على لغة التحرر من القمع السياسي والاجتماعي والجنسي، وبدأت تعيد قراءة المنظومة الثقافية التي تنحاز إلى الرجل، وعليه تميزت هذه الموجة بالنضج الفكري، والبحث عن إطار نظري أعمق من المطالبة بالمساواة مع الرجل؛ وذلك عن طريق صياغة نظرية خاصة بهن نتيجة التطور المعرفي، وتطور مناهج البحث، والاعتماد على النساء الأكاديميات القادرات على عمل بحوث خاصة بهن (نادية عيساوي، ٢٠١٨: ١٢).

وعادت هذه الحركة بقوة حيث دعت من خلاله إلى إعادة تشكيل الصورة الثقافية للأنوثة بما يسمح للمرأة بالوصول إلى النضوج واكتمال الذات؛ ذلك أن الأنوثة غامضة وغريزية وقريبة من خلق الحياة، وأصلها إلى درجة أن العلم الذي صنعه الرجل قد يستطيع فهمها.

وتعالت أصوات نسويات الموجة الثانية المطالبة بحقوق النساء، وبدأت تتجاوز الخطابات التقليدية، ووجدت نسويات الموجة الثانية أن مؤسسات الزواج وأمور رعاية الأطفال وشئون الأسرة تمارس سلطة ذكورية وهيمنة على المرأة؛ لذلك أخذت المطالبات في الموجة الثانية شكلًا أكثر جرأة وأكثر تجاوزًا للمفاهيم التقليدية، وتوجهت المطالبات لإيقاف كافة أشكال الاضطهاد للمرأة، ومنها تلك المبنية على الفارق البيولوجي، والتي تبدو جلية داخل مؤسسة الأسرة (Gambole, S, 2015: 25-28).

وتعد هذه الحركة متممة للحركة الأولى، حيث تبنت نص المنهج إلى حد ما، لكنها رفضت ما أقرته الحركة الأولى في تطبيق النموذج الذكوري السائد والمهيمن على الحضارة الإنسانية في الكتب التاريخية وليس في الحياة الاجتماعية والساسية فقط.

- **الحركة النسوية الثالثة (ما بعد النسوية):**

تبعت الموجة الثانية موجة ثالثة – كما يشير جان جون Jan John(2019: 62- 60) – حيث عرفت هذه المرحلة بالنسوية الجديدة، وتميزت بالنضج الفكري، ودعت إلى اكتشاف النساء لأنفسهن دون التأثير بالنموذج الذكوري المطروح في العلم، وتؤكد ديمقراطية العلم وتعدديته، وأنه إنجاز إنساني مشترك مفتوح أمام أية حضارة غربية أو شرقية، أمام أي إنسان (رجلًا كان أم امرأة)، وأعدت هذه الموجة كتابة النظام الأبوي، وتحليل الأنماط الهرمية للقيم السائدة، ونتج عنها ما يسمى بالجندرة أو النوع الاجتماعي؛ ومن ثم تشكلت النسوية فأصبحت فلسفة الجندر (النوع) هي الأساس الذي تنطلق منه هذه الحركة، وصاحب تغيير الإيديولوجية تغير كبير في الأطر الفكرية المنظمة لعمل الحركة، ووجدت النسوية في الجنوسة منطلقًا حيويًّا في تدمير القيم الذكورية التي ميز بها فرويد الذكر عن الانثي؛ ومن ثم تهميش المرأة عل أساسها.

ووفق ما سبق دعت الناشطات النسويات إلى إيجاد شخصية جديدة للنسوية، وقد اعتمدت على تحولات ما بعد الحداثة في النظر إلى الذات العارفة، من حيث إن لها الدور المحوري في عملية المعرفة، وأضافت إليها بناءً على ذلك تأثير النوع الاجتماعي أو دورها في عملية المعرفة؛ لذلك طالبت بفرص متساوية للمرأة والرجل مع تفرد الطبيعة الأنثوية للمرأة المختلفة عن الطبيعة الذكورية للرجل، فاستخدمت استراتيجيات تفكيكية لزعزعة النظام الثنائي في ثنائية المذكر والمؤنث (يمنى طريف الخولي، ٢٠١٤: ٢٦– ٢٨).

وقد جمعت هذه الموجة بين خصائص الموجتين السابقتين، وطورت فكرة الكتابة النسائية المتميزة، فقد وجدت كثير من الروائيات في الكتابة القدرة على رفض كثير من الآراء السلبية المعارضة للمرأة، وحاولت على نحو واعٍ إنتاج جمل مجزأة، تبنى على الحذف لتوصل ما رأت أنه شكل العقل الأنثوي ونسيجه.

-الحركة النسوية الرابعة:

يمكن تصنيف بداية هذه الحركة – كما توضح رنا زحكا (٢٠١٨: ١٨٨) – بعد تأثرها بآراء الفلاسفة ما بعد الحداثة، مثل: فاكو ودريدا، حيث نقد هؤلاء الفلاسفة مفهوم العقلانية والمركزية؛ إذ كان للعقل أثر كبير في الدراسات الحديثة، وقد أثرت بدورها في الفكر النسوي، وعملت هذه الموجة كهمزة وصل بين الفكر النسوي وفكر ما بعد الحداثة، وقد أُطلق عليها النسوية الجديدة، وقد سعت هذه الموجة إلى تعميق مفهوم الاختلاف بين الذكر والأنثي.

ويُذكر أن هذه الموجة طالبت بفرض فرص متساوية للمرأة والرجل؛ مما يتيح للأنثى الوصول إلى فرص وطرق جديدة لصياغة الذات المعاصرة، وكان من أهم إنجازات هذه الموجة تأكيد أهمية التجربة النسائية، والاستضاءة بها إلى جانب تجربة الرجل، وهذا ما يفيد المجال المعرفي التاريخي، فقد تحول معنى مفهوم النسوية من النوع البيولوجي إلى معانٍ جديدة متعددة ومتطورة.

حيث تنوعت المفهومات التي تناولتها النسوية –وفق هذه الموجة– ما بين النوع الاجتماعي، الدور الاجتماعي، والطابع الاجتماعي لكل من الذكر والأنثي الذي يحدده المجتمع لهما، والتي ليس لها أساس بيولوجي، فلا يمكن دراسة النساء دون اللجوء إلى النوع الآخر (الرجال) في المجتمع (خالد بن محمد بن آل علي القرني، ٢٠١٩: ٣٣-٣٤).

ثانيًا: نظريات الفلسفة النسوية.

تعددت الاتجاهات الفكرية التي عبرت من خلالها النسويات عن آرائهن ومطالبهن، وظهرت عشرات من التسميات، منها شائعة وأخرى بالكاد يتم التعرف علها، والتي ظهرت إما مناقضة أو معداة لسابقتها؛ وذلك في سبيل تحسين واقع النساء، والتركيز على أسباب إقصاء المرأة وتهميشها، ومن هذه الفلسفات ما يأتي:

- **النسوية الراديكالية.**

بدأت النسوية الراديكالية في أواخر عام ١٩٦٠م، وامتدت حتى ١٩٧٠م حيث ترى أن التمييز على أساس الجنس يعود إلى وجود المجتمعات البطريركية بمؤسساتها التي جعلت الرجال مسيطريين في كل مجالات الحياة، وأن العلاقة بين الرجال والنساء تبنى على القوة والصراع بينهما ليس صراعًا طبقيًّا، لكنه صراع نوعي، فالرجال في كل المجتمعات الأبوية يشكلون فئة مسيطرة تقمع النساء اللواتي يشكلن فئة تخضع لهيمنة الرجال؛ ومن ثم فإن وضعهن ناتج عن سيطرة الرجل على مراكز القوى والسلطة والمال، وهو المسؤل الأول عن اضطهادها؛ ومن ثم لن تتمكن النساء من تحقيق أي تقدم قبل كسر هذه المراكز التي تقيدهن (رنا زحكا، ٢٠١٨: ٢٠١).

ومن الموضوعات التي كثيرًا ما عُنْيَت بها هذه الفلسفة تأثير النظام الأبوي على القمع الذي تتعرض له المرأة، فعلى العكس من حركة تحرير المرأة تؤمن النسوية الراديكالية بأن السلطة الذورية هي أصل البناء الاجتماعي لفكرة النوع (رجل وامرأة)، وترى أن هذا النظام لا

يمكن إصلاحه؛ ولذلك يجب القضاء عليه – لا على المستويين: (السياسي) و(القانوني) فحسب – لكن على المستويين الاجتماعي والثقافي أيضًا.

والتزمت المنتميات إليها إلى حد ما بأهداف الاشتراكية، وقد طرحت هذه الحركة الفكرية أسلوب فهم جديد للعلاقات ما بين الجنسين عبر التاريخ، وعبرت مفكراتها عن تصوراتهن للقسمة الجنسية في العالم الفكري الذي يسوده الذكور وأحيين مفهوم البطريركية، وجعله في مركز الحوار الدائر حول التشكيلات الاجتماعية والعلاقات بين الجنسين؛ ومن ثم فهي تعد ملاذًا للنساء؛ لأنها كشفت عن العنف الموجه ضدهن في أنحاء كثيرة من العالم (هند مصطفى، ٢٠١٧: ١٧٨).

ودعت الراديكالية إلى إنشاء مؤسسات خاصة بالنساء وإلى قطع علاقاتهن مع الرجال؛ مما يؤدي إلى تشكيل مجتمع نسائي موحد ومنفصل عن مجتمع الرجال، وقد استعارت النسوية الراديكالية مبدأ الفردانية من الليبرالية، حيث أكدت على حرية الفرد في اختيار الهوية الجندرية التي يريدها، ومن حق الفرد أن يرفض الهوية المفروضة عليه (عصمت محمد، ٢٠١٩: ٣٠).

- **النسوية الليبرالية.**

مثلت أولى الإسهامات النظرية النسوية في حق الفتيات التي ظهرت في الثمانينيات من القرن العشرين، وتعرف أيضا بالنسوية التجريبية، وهي محاولة من جانب النسويين الليبراليين للمطالبة بصوت النساء الخفي، حينما طرحن بشكل قوي السؤال الآتي: أين هي مكانة النساء في السياسة العالمية؟، وكذا عرض الأدوار المختلفة التي أدينها في النشاط الاقتصادي للقوى الاقتصادية في العالم، وفي التفاعلات بين الدول بصفة عامة، إنها ببساطة تُعْنَى بإبراز دور النساء وإثبات قدراتهن وأهميتهن في مجالات متعددة (مارتن جريفتش، وتيي أوكلاهان، ٢٠١٨: ٤٢٢).

ويقدم أنصار هذا الاتجاه مفهومًا ومعنى لليبرالية يختلف عن معناها العام في الفكر الفلسفي الغربي الليبرالي، فمضمونها في إطار النسوية ينطلق من مفهوم أن الوحدات الأساسية في المجتمع هي الأفراد، وهؤلاء الأفراد متمايزون بيولوجيًّا إلى رجال ونساء؛ ومن ثم فهم يمتلكون حقوقًا متساوية، وبناء عليه فإن النسويين الليبراليين يسوقون واحدة من أقوى الحجج في وجوب أن تكون كل الحقوق مضمونة للنساء بدرجة متساوية مع الرجال (هند مصطفى، ٢٠١٧: ٢٠١).

ووفق ما سبق يقرر أنصار هذا الاتجاه على المرأة كفرد، وعلى إمكانياتها وقدراتها للحصول على حقوقها؛ وذلك عندما تؤمن لها الحرية، فقد عانت المرأة من التمييز بسبب نوعها الاجتماعي؛ لذلك فإن قدرات المرأة بجانب قدرات الرجل تعدان وسيلة لتغيير المجتمع؛ وذلك بالتفاعل الشخصي مع الرجل، والإيمان بالحصول على المساواة العامة.
.(Humm, M,2016: 67)

- **النسوية الماركسية.**

تربط النسوية الماركسية اضطهاد المرأة بأفكار ماركس التي تتعلق باستغلال الرأسمالية لجهود الطبقات العاملة، أي: استغلال المجتمع البطريركي لجهود النساء بوصفهن عاملات منتجات (إنتاج أطفال–العمل المنزلي)، كما تركز النسوية الماركسية على إحداث تغيير مجتمعي شامل، وإلغاء فكرة سيطرة الرجال اقتصاديًّا أتى هذا التوجه كي يحرر النساء في ميدان العمل والصناعة والإنتاج، ويعلن مساواتهن مع الرجال في ذلك.

وانطلقت فكرة النسوية الماركسية من التركيز على تصور خاص لطبيعة العلاقة بين الرأسمالية البرجوازية والسلطة المجتمعية الأبوية، فقهر المرأة صفة أساسية في ظل هذا النظام، ويعد حق المرأة في العمل من أعظم الحقوق التي نادت بها نساء هذه الفلسفة، كالحق في الانتساب إلى النقابات، والمساواة في الأجور، وحماية العمل النسوي، ورعاية الأمومة .(Bayron, V, 2018: 35)

ولم ترفض هذه النظرية قضايا الفكر النسوي الليبرالي– كما ترى باتريشيا هيل كولينز Patricia Hill Collins (٢٠١٧: ١٩–٢٠) – لكنها رفضت تطبيق مفاهيم القيمة والمكانة كسبيل لتمكين المرأة فالفكر النسوي الاشتراكي يرى أن اضطهاد المرأة يرجع إلى فكرة تطور الملكية الخاصة وظهور مجتمع يبنى على الطبقات؛ ومن ثم فإن تحرير المرأة يأتي من خلال نجاح الثورات الاشتراكية، وحل التناقضات الطبقية؛ وبذلك يتم القضاء على كافة أشكال التمييز في المجتمع بما فيها التمييز ضد المرأة ويؤمن ذلك الاتجاه بوجوب تغيير وضع المرأة ووظيفتها، سواءً في المجال العام أو الخاص، وضرورة رفض التبعية والاستغلال، وضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة كوسيلة لتتحقق لها الحرية الكاملة.

ويعد نسويو هذا التيار أن قمع المرأة وقهرها بدأ مع ظهور الملكية الخاصة، فنقل الملكية بالإرث قد أدى إلى ظهور علاقات غير متوازنة، وتوزيع للمهام والأعمال على أساس من التمييز الجنسي؛ فأصبح الرجل مالكًا، والمرأة تابعة مملوكة؛ ومن ثم يعتمد نظام العمل الرأسمالي على ثنائية الرجل العامل المنتج، والمرأة: الأعمال المنزلية المجانية التي لا تعد ضمن الإنتاج، حيث اعتمد هذا التيار على مقولة (إنجلز): إن قيام الرأسمالية والملكية الخاصة أكبر هزيمة للجنس النسائي (معتز الخطيب، ٢٠١٥: ١٥٢).

- **النسوية الاشتراكية.**

ظهر الفكر النسوي الاشتراكي من قلب النسوية الماركسية والراديكالية والتحليل النفسي، حيث حاولت مزج الأفكار الرئيسة للمذهب النسوي تحت مظلة مفهوم واحد، وهو النوع؛ لذلك عدت قمع المرأة متجذر في حياتها في ظل المجتمع الأبوي، وبناءً على ذلك نادت بضرورة تغيير وضع المرأة ووظيفتها في المجالات العامة والخاصة كي تتحقق لها الحرية الكاملة.

وتُدْمَج النسوية الاشتراكية بين الرؤى الموجودة في النسوية الماركسية والراديكالية، حيث ترى أن كلًّا من النظامين (الأبوي والراسمالي) كانا السبب في تدني مكانة الرجل، وفي وجود خمسة مجالات مرتبطة في وضع المرأة، هي: (الإنجاب، ورعاية الأطفال، والاهتمام بشئون المنزل، والجنسانية، والاستهلاك)، فجميع النساء من الطبقات المختلفة ينتمين إلى الجندرية، والمرأة الفقيرة التي تعمل تحتل المكانة الجندرية نفسها التي تشغلها المرأة الغنية، وكلاهما تخضعان للقيود نفسها (Bayron, V, 2018:40).

وقد انتهجت هذه النظرية مبدأً مهمًّا، وهو أن المجتمع يتضمن بنيتين مسيطرتين، هما: (النظام الرأسمالي) و(النظام الأبوي)، وهما يمثلان شكلين متماثلين من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وكلا النظامين يستغل النساء ويضطهدهن، وتقوم فكرتها على الكفاح من أجل المرأة، وكذلك الصراع الطبقي، مثل: النضال، كذلك الصراع والنضال الطبقي ضد المرأة من غير طبقتها (عصمت محمد، ٢٠١٩: ٢٨).

وقد طالبت هذه النظرية بالإنتاج الاجتماعي وتقويم العمل المنزلي اقتصاديًّا، وخصوصية المعرفة النسائية، وإعاة كتابة التاريخ، وتقييم إسهام النساء في صنع الحضارة، وإطاحة الرأسمالية، والدفاع عن حقوق العمال التي تذوب بها طبقة النساء المستضعفات كقاسم مشترك،

وقد نبتت المؤرخات النسويات هذا النمط من النظريات النسوية في إعادة كتابة التاريخ، وعرض السيطرة، واستغلال المرأة من قبل الرجل (عهود جبار، ٢٠١٧: ٣٠).

-النسوية البيئية.

ارتبط مفهوم الأيكولوجيا في بداية نشأته بعلم البيولوجيا، وسرعان ما نما هذا العلم وتطور ليكتسح مجالات وحقولًا جديدة، وينفتح على اختصاصات متنوعة، وقد ظهرت في العالم حركات يسمى الناشطون فيها أنفسهم (أصدقاء الإيكولوجيا)، غايتها: الدفاع عن البيئة، ومقاومة التلوث، وقد نشأت نتيجة الوعي بالمخاطر التي تعرضت له البيئة، ثم تحولت هذه الحركات إلى جمعيات وأحزاب سياسية في أوروبا، وانتقلت منها إلى كثير من دول العالم.

وأول من أطلق مصطلح (النسوية البيئية) هي فرانسواز دوبون في كتابها (النسوية)، أو (الموت) عام ١٩٧٤م، واتفق أنصار هذا الاتجاه على وجود روابط قوية بين السيطرة على النساء والسيطرة على الطبيعة، وعلى أن فهم هذه الروابط ضروري للمذهب النسوي المهتم بالبيئة هو إبراز وجود السيطرة المزدوجة على المرأة والطبيعة، وتوضيح طرق هذه السيطرة وإجراء التحليلات والممارسات التصحيحية متى كان هذا ضروريًّا (كارين جلومارين، ٢٠١٧: ١٨-٢٠).

وقد اعتبرت الأيكوفمنزم اجتماعية معنية بقضايا اضطهاد المرأة والطبيعة، وهكذا دخل البيئيون النسويون في قضايا التمييز العنصري والاجتماعي حتى صارت الحركة تعني مناهضة كل ما يشير بالتفرقة أو الاضطهاد العرقي أو الطبقي أو البيئي، وعليه تم تحويل هذا المنطق الحقوقي من التفكير المغرق في النسوية، وترحيله إلى آفاق الثقافة والفن واللغة والعلوم.

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن المرأة تتعرض إلى نفس أنماط الاستغلال الذي تتعرض لها الموارد الطبيعية على يد النظام الرأسمالي ورجاله؛ ومن ثم لا يمكن لغير ثقافة سليمة معادية للرأسمالية ومحترمة للشعوب، والطبيعة أن تلغي الاستغلال والتمييز اللذين تتعرض لهما نساء الكون؛ ومن ثم فقد ربطت هذه الفلسفة بين سيطرة الرجال على النساء وسيطرتهم على الطبيعة الذي أدى إلى شكلة البيئة، حيث إن اقتلاع مركزية العقل الذكوري هو تحرير المرأة من حيث هو الحفاظ على البيئة (مصطفى القلعي، ٢٠١٧: ٢٨-٣٠).

ثالثًا: مفاهيم الفلسفة النسوية.

تتنوع مفاهيم الفلسفة النسوية بشكل يجعلها مفاهيم ذات طبيعة خاصة عمقت من مضمون الفلسفة النسوية ومحتواها، وبلورت موضوعاتها في أشكال أو أنماط محددة تعكس طبيعتها، ومن هذه المفاهيم ما يأتي:

- **المجتمع الأبوي (البطريركي).**

يعود مصطلح (أبوي) Patriarchy إلى الأصل اليوناني، وتعني كلمة (الأب): الذي يحكم الأسرة، أو البطريرك، وله دلالة على معنى السلطة في العلاقات الأسرية والتسلسل الهرمي الاجتماعي له.

ويعد مفهوم المجتمع الأبوي نقطة الارتكاز الأساسية التي ينطلق منها الفكر النسوي، فكافة النسويات على اختلاف التوجهات الأيديولوجية يرجعن وضع المرأة المتدني، ويحللون مشكلاتها في ضوء إشكالية المجتمع الأبوي، وهو المجتمع الذي تسيطر عليه الذهنية الذكورية، وهذا الوضع هو المسئول عن اضطهاد النساء، والسيطرة عليهن من قبل الرجل (سامية قدري ونيس، ٢٠١٤: ٣٣).

ويعرف أحمد زكي بدوي (٢٠١٥: ٣٠٧) المجتمع الأبوي بأنه: الجماعة التي تفرض ثقافتها بحمل السيطرة والسلطة بين كبير العائلة أو الجماعة القرابية، والاعتقاد بتفوق الرجل بدنيًا واجتماعيًا، وبانخفاض مركز المرأة، وطبقًا لهذا النظام ينتسب الأولاد إلى الأب.

وهو نظام اجتماعي يمتلك فيه الرجال السلطات الأساسية في المجتمع، ومن ضمنها: السلطات السياسية والأخلاقية والقانونية؛ مما ينتج عنه امتيازات عديدة للرجل، وسيطرة على حقوق الملكية في الحقل الأسري.

وترى أماني أبو الفضل فرج (٢٠٢١: ٢٤) أن التنظيم الاجتماعي يتميز بسيادة الذكر الرئيس (الأب)، وتبعية النساء والذرية له، بما فيها التبعية القانونية وتفترض التوريث لذكور من السلالة، وتتمثل ملامح النظام الأبوي استحقاق وهيمنة شخص ما (ذكر)، يمثل كبير العشيرة أو القبيلة، كالأب في العائلة، ويشكل النظام الأبوي بنية اجتماعية وسيكولوجية متميزة، تطبع العائلة والقبلية والسلطة والمجتمع، وتكون علاقة هرمية تراتبية، تقوم على التسلط والخضوع اللاعقلاني الذي يتعارض مع قيم وحقوق الإنسان.

- **النوع الاجتماعي.**

يعد من أبرز المفاهيم وأكثرها شيوعًا في الخطاب النسوي، وقد تباينت تعريفات النوع الاجتماعي ودلالاته المفهومية، واستُخدِم لتمييز المعاني النفسية الاجتماعية للذكورة والأنوثة

عن المعاني البيولوجية، وهو مفهوم يتحدد في ضوء الأدوار الاجتماعية للجنسين، والتي يتم تقسيمها حسب منظومة المجتمع الثقافية والاجتماعية والسياسية في حقبة زمنية بعينها (قاسم المحبشي، ٢٠٢٠: ٤).

ومن ثم يعرف صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١٦: ٩) النوع الاجتماعي بأنه: عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع، وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية.

ويطلق مصطلح النوع الاجتماعي (الجندر) على العلاقات والأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكلا الجنسين (الرجال والنساء)، وتتغير هذه الأدوار والعلاقات والقيم وفقًا لتغير المكان والزمان وذلك لتداخلها وتشابكها مع العلاقات الاجتماعية الأخرى، مثل: الدين، الطبقة الاجتماعية، العرق،... إلخ، وعلى الرغم من أن هذه العلاقات متغيرة في مؤسسات المجتمع المختلفة، إلا أن جميع هذه المؤسسات تقاوم التغيير.

وهي التوقعات الاجتماعية حول السلوك الذي يعد مناسبًا للأفراد من الجنسين، ولا تشير إلى الخصائص البدنية أو البيولوجية التي يختلف بها الرجال عن النساء، بل إلى السمات التي وضعها وأسبغها المجتمع على الرجولة والأنوثة (فاطمة الموسوي،٢٠١٧: ٢٦).

- **المساواة والتمييز بين الجنسين**

مفهوم المساواة بين الجنسين- كما تشير إليزابيث ترونج Elizabeth Truong (٢٠١٧: ٨)- من المفاهيم المهمة في تاريخ النظرية النسوية على اختلاف تياراتها الفكرية، ونقطة الانطلاق الأساسية في هذا المفهوم هو اعتراض دعاة النسوية المهتمين بهذا المفهوم التفرقة التي يقيمها المجتمع الذكوري بين الرجال والمرأة على أساس التمايز المرتبطة بالنوع.

ويشير بيترا ستييفي Betra Esteve (٢٠١٨: ٢٢) إلى أن كل من (الرجال والنساء) و(الأولاد والبنات) يتمتعون بنفس الحقوق والموارد والفرص والحماية، والمساواة الاجتماعية لا تطلب أن يكون الرجال والنساء) و(الأولاد والأطفال) متشابهين، أو أن يتم معاملتهم بالمثل.

والمساواة بين الجنسين- كما تذكر ساندرين بوجار Sandrine Pujar (٢٠١٨: ٢٥-٢٩)- هي المساواة بين الرجل والمرأة، وتضمن مفهوم أننا جميعًا بشر، فالرجال والنساء أحرار في تطوير قدراتهم الشخصية، يصنعون القرارات دون الحدود المرسومة بواسطة الأفكار النمطية، والمساواة بين الجنسين تعني أن السلوكيات المختلفة والتطلعات واحتياجات المرأة

والرجل يجب أن تُؤْخَذ في الاعتبار، ويتم تقييمها وتفضيلها بمنتهى المساواة، وهذا لا يعني أن الرجل والمرأة يجب أن يكونوا متشابهين، لكن حقوقهم ومسؤولياتهم وفرصهم لا تعتمد على نوع جنسهم، والمساواة بين الجنسين تعني الإنصاف في المعاملة بين الرجل والمرأة طبقًا لاحتياجاتهم الخاصة، هذا من الممكن أن يتضمن المساواة في المعاملة أو المعاملة المختلفة، لكن الاهتمام بالمساواة في الحقوق والمنافع والواجبات والفرص.

وعلى صعيد آخر يوجد مصطلح آخر مناقض للمساواة، وهو التمييز بين الجنسيين لصالح الرجل بأنه: النيل من إنسانيتها، أو التمييز ضدها، أو تقييدها، أو استبعادها أو المساس بحقوقها الشخصية والاجتماعية والنفسية والثقافية والسياسية والمدنية على أساس النوع (سامية الساعاتي، ٢٠١٧: ٣١١).

والتمييز يشمل أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه إضعاف أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوقها أو بالحريات الأساسية في كل الميادين، أو تمتعها بالحقوق وممارستها لها، بغض النظر عن حالتها الزوجية، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل (قاسم المحبشي، ٢٠٢٠: ١٢).

رابعًا: أهمية تدريس الفلسفة النسوية.

لقد حظي الفكر النسوي باهتمامٍ كبيرٍ في معظم دول العالم، وخصصت بعض الدول أقسامًا لتدريسه، وألحقته جامعات أخرى بقسم الفلسفة معتبرة إياه فرعًا فلسفيًّا جديدًا، مؤكدة أهمية تدريسه للطلاب؛ لأنه يسهم في تحقيق الآتي:

- الاهتمام بقضايا الحياة اليومية التي تمس حياتهم، كالأسرة والإنجاب والعمل المنزلي والطبيعة الإنسانية والحياة الاجتماعية.
- الدفاع عن عقلانية النساء متسلحين بأساليب النقد العقلاني؛ ومن ثم دحض المقولة التي سادت منذ القدم أن الرجال أفضل من النساء.
- تحقيق الفهم المعاصر لمعنى الفلسفة، حيث أصبح النقد صفة جوهرية للفلسفة وملازم للعقلانية.
- دحض العلاقات الهرمية بين الرجال والنساء.
- دعم قيم المساواة بين الرجال والنساء.
- إلقاء الضوء على آراء مفكرات الحركات النسوية ومسيرتهن الفلسفية.

– إنصاف المرأة ودعمها نفسيًا واجتماعيًا ونقد العادات والتقاليد التي أدت إلى تدني وضع المرأة.

– كشف المغالطات الفلسفية لبعض المفكرين والفلاسفة التي تحط من شأن المرأة.

– فهم حقيقة أن مفهوم الجنس مقولة اجتماعية، وليست مجرد مقولة بيولوجية.

– تحديد واجبات النساء وحقوقهن، وكذلك تحديد واجبات الرجال وحقوقهم بشكل موضوعي.

– فهم بعض القضايا الأخلاقية الخاصة بالمرأة، مثل: استقلال المرأة، وأهمية التفكير الأمومي، والعلاقة بين قيمة الحق وقيمة الخير.

– الاستفادة من آليات الفلسفة النسوية في مقاومة القوى الرجعية التي تعرقل مسيرة التقدم، وتعزز بقاء المجتمع الذكوري (خديجة العزبزي، ٢٠١٥: ١٢–١٣).

المحور الثاني: المساندة الاجتماعية.

يتضمن هذا المحور عرضًا مفصلًا عن المساندة الاجتماعية: مفهومها، ونظرياتها، وأبعادها، وأهميتها التربوية، وفيما يأتي عرض تفصيلي لعناصر هذا المحور.

أولًا: مفهوم المساندة الاجتماعية.

لقد حظي مفهوم المساندة الاجتماعية بالاهتمام الأكبر من قبل الباحثين وعلماء النفس وعلماء الاجتماع بعد ملاحظتهم للآثار المهمة لها في مواقف الشدة والإجهاد النفسي، وقد تعددت تعريفاتها، حيث عرفها تايسون فوستون Tayson Foston(٢٠١٢: ٨) بأنها: المعلومات التي تجعل الفرد يعتقد أنه محل عناية وتقدير من الآخرين، وأنه عضو في شبكة من الاتصالات والالتزامات المتبادلة بين مجموعة من الأشخاص.

وهي مجموعة الإمكانات الفعلية المدركة للمصادر المتاحة في البيئة الاجتماعية للفرد، التي يمكن استخدامها للمساعدة الاجتماعية، خاصة في وقت الأزمات، ويتزود الفرد بهذه المساعدة من خلال شبكة علاقاته الاجتماعية التي تضم كل الأشخاص الذين لهم اتصال اجتماعي منتظم بشكل أو بآخر.

ويعرفها نورتون ماني Norton Maanne (٢٠١٥: ٢٤) بأنها: الدعم المقدم للأفراد من قبل الأسرة أو الأصدقاء أو الجيران وزملاء العمل؛ وذلك بهدف تخفيض حدة القلق والتوتر من مشكلات الحياة اليومية.

ويعرفها تيمام بيلاديو Temam Billaudeau(٢٠١٤: ١٥) بأنها: التفاعلات الاجتماعية التي تزود الأفراد بالمواد أو المعلومات المادية أو المساعدة العاطفية، هذا الدعم مستمد من الحياة الخاصة للفرد، مثل: الأسرة والأصدقاء وكذلك بيئة عملهم.

كما تُعْرَف المساندة الاجتماعية بأنها: "عمليات المساعدة على اختلاف أشكالها وصورها التي يتلقاها الفرد من الآخرين، أو يقدمها لهم، وتسهم في تيسير طريقة أو أكثر لتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي لهم".

وُيعَرف –أيضًا– بأنه: "تقديم المساعدات المادية أو المعنوية للفرد التي تتمثل في أشكال التشجيع أو التوجيه أو المشورة، إضافة إلى أنها تمثل السند الذي يستمده الفرد من أسرته، ويساعده على التفاعل الإيجابي مع الأحداث الضاغطة مع البيئة المحيطة به أو متطلباتها".

وعرفتها إيمان أبو قوطة (٢٠١٨: ٤٢) بأنها درجة من شعور الفرد بمدى توافر المساعدة والمشاركة والتشجيع والنصح والإرشاد والتقويم من الآخرين، وإشباع حاجاته من خلال تفاعلهم معه.

وهي النظام الذي يتضمن مجموعة من الروابط والتفاعلات الاجتماعية مع الآخرين، تتسم بأنها طويلة المدى، ويمكن الاعتماد عليها، والثقة بها وقت إحساس الفرد بالحاجة إليها لتمده بالسند العاطفي والمادي على حد سواء.

ويمتد مفهوم المساندة الاجتماعية للاعتقاد بأن من في البيئة المحيطة من أشخاص ومؤسسات تعد مصدرًا من مصادر الدعم الفعَّال، وهي تؤثر في كيفية إدراك الفرد للأحداث الصادمة، وفي كيفية مواجهتها، فهي لا تخفف أو تلطف من وقع الأحداث الصادمة فحسب، بل قد يكون لها تأثيرات واقية أو شافية من أثر هذه الصدمات بسبب وجود أشخاص مقربين، يمكن أن يثق بهم، ويعتقد أن بوسعهم أن يعتنوا به، ويبقوا بجانبه عند الحاجة (عوده، ٢٠١٥: ١٢).

ثانيًا: مجالات (أبعاد) المساندة الاجتماعية.

تتنوع مجالات المساندة الاجتماعية بشكل يؤدي إلى اختلاف تأثيراتها على التوافق الشخصي والاجتماعي للأفراد الذين يتلقون هذه المساندة، وتذكر مها المرزوقي (٢٠١٧: ٣٨–٤٤) مجموعة من هذه المجالات، يمكن سردها فيما يأتي:

- **المساندة الأسرية.**

تعني وقوف الأسرة بكل إمكاناتها بجانب أفرادها، وأن توفر لهم كل ما يحتاجونه من غذاء وكساء ومأوى وتهذيب وتربية وتعليم ورعاية وحب ودفء وحنان وأمان؛ حتى يتمكنوا من الوصول إلى أقصى طافاتهم وإمكاناتهم من العلم والتفكير والإبداع، كما تتمثل المساندة الأسرية في قيام الوالدين بتقديم جميع جوانب المساندة وأشكالها للفرد من خلال الحديث معه، وتقديم المعلومات له وزيادة ثقته بنفسه.

- **مساندة الأصدقاء(جماعة الرفاق).**

تنطوي مساندة الأصدقاء على ما يمكن أن يقدمه الأصدقاء لبعضهم البعض وقت الشدة، كما أنها تمثل مدى ما تقدمه الصديقات من الدعم والمؤازرة في أمور الحياة العادية، وفي أثناء الحياة الضاغطة والظروف الصعبة، كذلك تتمثل في قضاء بعض الوقت مع الأصدقاء، ومشاركتهم في أنشطة الفراغ، والترويح عن النفس، والقدرة على القيام بالرحلات الترفيهية والتنزه معهم للتخفيف من آثار الحياة الضاغطة.

- **المساندة المجتمعية.**

المساندة المجتمعية تعني التعبير عن المشاعر والتسليم بملاءمة أفكار الشخص ومعتقداته ومشاعره مع الظروف الاجتماعية السائدة، خاصة مع الشخص مهضوم الحقوق، كما تتضمن المساعدات التي يتلقاها الفرد من الآخرين، ومشاركة أفراحه وأحزانه، وتتمثل في شبكة العلاقات الاجتماعية التي يستطيع الأفراد استخدامها عندما يحتاجون إلى العون والنصيحة، والمساعدة والتقييم والتدعيم والحماية.

- **المساندة الانفعالية.**

يضيف تايسون فوستون Tayson Foston(٢٠١٢: ١٧-٢٠) مجالات أخرى للمساندة الاجتماعية، كالمساندة الانفعالية، والتي تتضمن الرعاية والقبول والتعاطف والثقة في الآخرين، والإحساس بالراحة والانتماء، فالفرد يعاني في أوقات المشقة من انفعالات بعينها، أو يمر بمرحلة اكتئاب أو حزن أو قلق، أو فقدان تقدير الذات ومن خلال المساندة الوجدانية له من قبل الآخرين يعمل على إعادة تقدير الذات، أو التقليل من مشاعر عدم الكفاءة الشخصية عن طريق إحاطة الفرد بأن له قيمة ومحبوب.

- **المساندة المعلوماتية.**

المساندة بالمعلومات تشمل إعطاء نصيحة أو معلومة أو تعليم مهارة تسهم في حل مشكلة ما، والتزويد بالنصيحة والإرشاد أو المعلومات المناسبة للموقف بغرض مساعدة الفرد

في فهم موقفه، أو المواجهة في مشكلات البيئة المحيطة أو مشكلاته الشخصية (هناء شويخ، ٢٠١٧: ٨٩).

- **المساندة الأدائية.**

المساندة الأدائية – كما يذكر بشري إسماعيل (٢٠١٤: ٢٤) – تتمثل في المساعدة في العمل، والمساندة بالمال كالإقراض الحسن، ودفع الفواتير، أو المساعدة في الأعباء المنزلية، أو القيام ببعض الأعمال البسيطة، وتسمى أيضًا بالمساندة الإجرائية (مساعدة العون– المساعدات المادية– المساعدات الملموسة) التي تقدم المساعدات المادية والخدمات العينية للفرد وقت حاجته لها في حل مشكلاته اليومية لتخفيف أعباء الحياة عليه.

- **المساندة النفسية.**

يضيف كوهين ويلز (٢٠١٦: ٢٩-٣٢) مجالين من مجالات المساندات، منها: مساندة التقدير (المساندة النفسية– مساندة احترام الذات– مساندة التنفيس– المساندة الوثيقة) الذي يعتمد على تقديم أشكال مختلفة من المعلومات، تسهم في مساعدة الفرد على ترسيخ إحساسه بأنه مقبول من الآخرين، ولديه مقومات التقدير الذاتي من الأشخاص المحيطين به.

- **المساندة التقديرية.**

هي التي تمد الفرد بالعائد، أو بالتعبير الإيجابي، والمعلومات المناسبة لعملية التقييم الذاتي من خلال المقارنة الاجتماعية، حيث تساعد الفرد في بناء مشاعره الخاصة بتقييم ذاته وتكاملها.

- **المساندة الروحية.**

تضيف عبير الشاعر (٢٠١٧: ١٠) نوعًا آخر للمساندة الاجتماعية، هي (المساندة الروحية)، حيث تشمل هذه المساندة التي يتلقاها الفرد، أو يتوقع أن يتلقاها على دعم روحي من خلال قراءة الأدعية، وأداء العبادات مع الرفقة الإيمانية، والتي تنمي لدى الفرد القدرة على احتمال المواقف الصعبة، ومواجهة الخطر برضا نفسي.

ثالثًا: مصادر المساندة الاجتماعية.

تتنوع مصادر المساندة الاجتماعية باختلاف المراحل العمرية التي يمر بها الفرد حيث تنحصر المساندة الاجتماعية في الأسرة (الأم والأب والأشقاء)، وفي مرحلة المراهقة تتمثل في مجموعة الأقران وجماعة الرفاق مع الأسرة وأما في مرحلة الرشد تتسع المساندة الاجتماعية

لتشمل الزوج أو الزوجة وجماعة العمل؛ لذلك اتفقت معظم الكتابات والأدبيات والدراسات السابقة، مثل: عادل مرسي (٢٠١٥: ١٨)، ومها جاد الله (٢٠١٦: ٢٠)، ومحمد أبوهاشم (٢٠١٦: ٢٩)، وعمر الريماوي (٢٠١٧) بأن مصادر المساندة الاجتماعية تنحصر في مصدرين، هما:

-المصادر الرسمية للمساندة الاجتماعية.

تكون عن طريق المؤسسات الحكومية المتخصصة أو الجمعيات الأهلية المتطوعة العاملة ضمن نطاق القانون، حيث يقدمها الإخصائيون الاجتماعيون والنفسيون المؤهلون في تقديم العون للناس في الأزمات والنكبات، والمشكلات لتخفيف معاناتهم ومشكلاتهم.

وتعد مراكز التدخل المبكر أو السريع ومؤسسات المساعدات المالية والخطوط التليفونية الساخنة ومجالس إدارة الأزمات من أمثلة هذه المصادر الرسمية.

- **المصادر غير الرسمية للمساندة الاجتماعية.**

تكون عن طريق الأهل والأصدقاء والزملاء والجيران بدافع المحبة وباعث المصالح المشتركة، ونابعة من مجموعة الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية والإنسانية والدينية.

رابعًا: نظريات المساندة الاجتماعية.

تتنوع النظريات التي تفسر المساندة الاجتماعية بحسب الرؤي والأفكار التي يعتقد فيها أصحاب هذه النظريات بشكل جعل منها محورًا مهمًّا من المحاور التي بنيت عليها كثير من البحوث والدراسات.

- **نظرية التعلق الوجداني.**

تُبْنَى هذه النظرية – كما ليسر مان Leser Man (٢٠١٨: ١٢) – على فكرة أن الأطفال يولدون بحاجة إلى التفاعل الاجتماعي الذي يمكن الحصول عليه عن طريق التعلق والتواصل مع الكبار، خاصة الأم التي تزود أطفالها بمشاعر الحب والحنان، وهي روابط تعلق طبيعية مع الآخرين تجعل الأطفال أكثر أمانًا واعتمادًا على النفس أكثر من هؤلاء الذين يفتقدون هذه الروابط.

- **النظرية البنائية.**

تُعْنَى هذه النظرية بدراسة الخصائص البنائية لشبكة العلاقات الاجتماعية، وتعدد مصادرها وتأثيرها الفعَّال في التوافق النفسي والاجتماعي في البيئة المحيطة بالفرد، وكلما زاد

حجم المساندة الاجتماعية وتنوعت مجالاتها فإن هذا يجعل الفرد أقدر على مواجهة الظروف الضاغطة التي تواجهه والعكس صحيح (بشرى المبارك، ٢٠١٨: ٢٨).

- **النظرية الوظيفية.**

ركزت هذه النظرية – كما يؤكد Leser Man (٢٠١٨: ١٣) – على العلاقات المتداخلة في شبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة بالفرد، والتي تعمل على تقديم المساندة والمساعدة في الظروف الضاغطة؛ مما يؤدي إلى شعور الفرد بالانتماء لهذه الشبكة، وشعوره بالتقدير والاحترام؛ ومن ثم التزامه بواجباته الاجتماعية تجاه أفراد الشبكة الاجتماعية المحيطة به.

- **النظرية الكلية.**

تركز هذه النظرية – كما يشير جاكلين لوداس Jacqline Lodass (٢٠١٢: ٧٠) – على حاجة الفرد للمساندة الاجتماعية خاصة في المواقف الصعبة، كذلك تركز على الخصائص الشخصية للفرد، أي: الإدراك الكلي لمصادر المساندة المتاحة لهذا الفرد ومدى رضاه عن هذه المصادر، وحاجته للمساندة الاجتماعية لهذا الفرد.

- **نظرية التبادل الاجتماعي.**

هي نظرية – كما يرى ليسر مان Leser Man (٢٠١٨: ١٢) – تنظر إلى المساندة الاجتماعية بمبدأ التوازن؛ وذلك بالأخذ والعطاء مع صعوبة تحقيقها؛ لأن الفرد عند تعرضه لموقف انفعالي يحتاج للأخذ أكثر من العطاء؛ وذلك من خلال تقديم المساعدات المادية والنفسية والأدائية.

- **نظرية المقارنة الاجتماعية.**

يقصد بها أن الأفراد ينتمون إلى جماعات بينها وبينهم قواسم مشتركة كاللغة والثقافة والمستوى المادي والاجتماعي، وهذا يحقق لهم تفاعلًا ودعمًا إيجابيًّا عند تعرضهم لموقف ضاغط.

خامسًا: الأهمية التربوية للمساندة الاجتماعية:

تتنوع فوائد المساندة الاجتماعية للطلاب، حيث إنها تؤدي دورًا بارزًا في استمرار الإنسان وبقائه، ويتفق كل من جاكلين لوداس Jacqline Lodass (٢٠١٢: ٥٥)، ولارا كارشلينو Lara Karshilino (٢٠١٥: ١٤)، وبشرى المبارك (٢٠١٨: ٢٢-٢٣)، وآية

المحتسب (٢٠٢٠: ٦٦) على أن الأهمية التربوية للمساندة الاجتماعية تتمثل في أنها تمد الطلاب بما يأتي:

- إدراكهم بالضغوط الحياتية المختلفة وكيفية مواجهتها.
- إشباعهم الحاجة للأمن النفسي.
- خفضهم مستوى المعاناة النفسية الناتجة عن شدة الضغوط النفسية.
- توافقهم النفسي والاجتماعي.
- إشباعهم احتياجاتهم الشخصية والاجتماعية.
- تأهيلهم في المحافظة على شعورهم بالرضا عن علاقتهم بالآخرين.
- تحقيقهم لمفهوم تقدير الذات وتزيدهم من الشعور بالرضا الذاتي والحياتي.
- تحملهم المسئولية وتمتعهم بالصفات القيادية.
- توافقهم الإيجابي والنمو الشخصي المتزن.
- تغلبهم على الاحباطات وحل مشكلاتهم بإيجابية.
- تزيد من إحساسهم بذواتهم حيث يتم تعزيزهم من قبل الآخرين.
- توفر لهم فرصا اجتماعية خصبة للتفاعل الاجتماعي.
- تخفيفهم من شعور الوحدة وزيادة المشاعر الإيجابية نحو الآخرين.
- تزيد من مشاعر السعادة والطمأنينة.
- تفاعلهم الاجتماعي الإيجابي في تعزيز الرغبة في الارتباط بالآخرين، والمشاركة في الميول والاجتماعات.
- قيامهم بأدوار جماعية مشتركة ودعم الانتماء داخل البيئة المحيطة.
- مساعدتهم السلوكية من خلال تنمية المشاعر الإيجابية السارة وتقديم العون في المواقف المختلفة.
- مساعدتهم في تعبئة طاقاتهم لحل المشكلات التي يتعرض لها.
- تزويدهم بالموارد المهارية ومقومات التوجيه والإرشاد حتى يواجه أحداث الحياة الضاغطة.

المحور الثالث: العدالة الجندرية.

يتضمن هذا المحور عرضًا مفصَّلًا عن العدالة الجندرية من حيث: مفهومها، وآلياتها، وأبعادها وأهميتها التربوية، وفيما يأتي عرض تفصيلي لعناصر هذا المحور.

أولا: مفهوم العدالة الجندرية.

يمكن توضيح معنى العدالة الجندرية بعد تفصيل معنى العدالة من زاوية والجندرية من زاوية أخرى؛ حيث يستخدم لفظ العدالة هنا بمعان كثيرة كالمساواة والمشابهة والتماثل والقياس والتطابق والموازنة والتناصف والتكافؤ، وغيرها، وتعني: "التماثل والتشابه في الأشياء إذا كانت في الأصل متعادلة".

وهي "حق من حقوق الإنسان الأصيلة التي تدعو إلى عدم التمييز والعبودية والاستضعاف". أما مفهوم الجندرية (الجنوسة) فهو مصطلح حديث قديم ومن المتعارف عليه أن مصطلح الجنوسة يشير إلى الإنسان إما ذكرًا أو أنثى، وقد استخدم لسد الهوة النوعية القائمة ما بين الرجل والمرأة في كافة المجالات المختلفة (فاطمة الموسوي، ٢٠١٥: ٢٦).

ومصطلح (الجندرية) كلمة إنجليزية في الأصل، فهي تعريب للكامة الإنجليزية (Gender) وبالرجوع لمعناه نجدها تدل على النوع الاجتماعي، ويعد اشتقاقًا من أصل لاتيني، وقد ربط البعض بين الجندرية والحركات النسوية التي نادت بتحرير المرأة لكونها حرة في كل شيء حرة في العمل، وحرة في لباسها وجسدها، فهي تمتلك حرية مطلقة دون قيد (قاسم عبد عوض المحبشي، ٢٠٢٠: ١٢).

ويفيد استعمال هذا المصطلح في وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة على أنها صفات اجتماعية مركبة، أي: لا علاقة لها بالاختلافات العضوية والتركيب البيولوجي.

ووفق ما سبق تبنى الجندرية – (كما يشير جادور لوربير .Jadour Lorber (٢٠١٦: ٣٠-٣٣)– على عدة أسس، منها:

– تبنى على النوع الاجتماعي وليس على الجنس؛ ومن ثم فالرجل والمرأة حسب هذا المصطلح متساويلن في كل شيء، وأن الفروقات من صنع البشر؛ ومن ثم فلا يمكن قبولها.

– أن المرأة وصية على نفسها.

– الأمومة عند الجندريين وظيفة بمكن الاستغناء عنها، فالمرأة هي من تملك جسدها، وهي من تقرر رغبتها في الإنجاب أم لا.

– الأولوية عند المرأة تحقيق ذاتها لا إنجاب الأطفال فقط.

والعدالة الجندرية – كما يؤكد ختام ملكاوي (٢٠٢١: ٢٢) – تعني المساواة في التعامل مع الرجال والنساء واحترام احتياجاتهم بشكل كامل بحيث تكون المرجعية في المعاملات هي مبادئ المساواة في الحقوق والمكتسبات والحريات المدنية والسياسية وكذلك الفرص، ولضمان العدالة يتم اتخاذ عدد من التدابير للتغلب على العوائق، سواءً أكانت اجتماعية أم تاريخية، التي تعوق الرجال أو النساء عن العمل بشكل فاعل في المجتمع.

ويقصد بها: "المساواة في التمثيل بين النساء والرجال بالمعنى الكمي في جميع الميادين"، وهي "المعاملة العادلة للأشخاص دون النظر إلى أساسهم الجنساني أو هويتهم الجنسية".

ويعرفها – مراد عويدات (٢٠١٦: ٢٥)– بأنها عدم وجود مظاهر أو اشكال التفرقة أو الاستبعاد أو التقييد على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه إضعاف أو إحباط الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في كل الميادين، أو التمتع بالحقوق وممارستها، بغض النظر عن أي ظروف، وعلى أساس المساواة بين الرجل والمرأة.

كذلك يطلق على العدالة الجندرية – كما تشير كفا العكروش وأخريات (٢٠٢١: ٣٦-٣٧) – مصطلح (مساواة النوع الاجتماعي والمساواة بين النوع)، وهي المساواة بين الأنواع الاجتماعية المختلفة في الحقوق والمعاملات، وعدم التمييز وفقًا للنوع الاجتماعي، بمعنى: أن يكون هناك تساوي في توزيع المقدرات الاقتصادية ضمن إطار التوزيع المتساوي للفرص والقدرة على التأثير والقوة الاجتماعية؛ أي: ألا يكون هناك تمايز واختلاف بين الأفراد على أساس الجنس، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات وتوفير الخدمات والحقوق والواجبات، ويفيد قرار الأمم المتحدة الخاص بالقضاء على أنواع التمييز كافة ضد المرأة إلى ضرورة المساواة في الفرص والواجبات وفي الحياة العملية، بل وفي كل نشاط من أنشطة الحياة المختلفة، وعلى نطاق القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما أنها تعنى أن حقوق الأفراد ومسؤلياتهم وفرصهم ليست مرتبطة بكونهم ذكورًا أو إناثًا، فلهم حق في الفرص والموارد بصرف النظر عن نوعهم الاجتماعي أو جنسهم (UNODC, 2017: 28).

ثانيا: نظريات العدالة الجندرية في الفكر الفلسفي:

تدرجت فكرة العدالة الجندرية من التمييز الجندري إلى العدالة الجندرية وفقًا لوجهات نظر الفلاسفة وتوجهاتهم الفكرية، ويمكن تفصيل ذلك فيما يأتي:

-العدالة الجندرية في الفلسفة اليونانية.

تعلقت البداية الفلسفية للجندرية منذ انطلاقها بالمكانة التي تحتلها المرأة بالنسبة للرجل، حيث جاءت أطروحات الفلاسفة – (ممن اهتموا بهذه العلاقة) – وكأنها تصب في اتجاه واحد، وهو الإعلاء من جنس الرجل، فقد اعتبر أفلاطون قديما أن الطبيعة البشرية نوعان: الجنس الأسمى وهو الرجل، لكن ليس أي رجل فمن قهر شهوته من الرجال وعاش فاضلًا على الأرض سوف يعود إلى أعلى حيث يسكن نجمه الأصلي، لكن من فشل منهم واستبعدته شهواته وعاش شريرًا رذلًا فإنه سيتحول في ميلاده الثاني إلى إمرأة، وعلى هذا النحو أصل أفلاطون بداية من تصوره لعملية الخلق لطبقية بين الجنسين البشريين؛ ومن ثم فلم يكن هناك مجالًا للحديث عن العدالة الجندرية(ميشال رافسال، ٢٠١٦: ٥٥).

-العدالة الجندرية في الفلسفة الحديثة.

في بداية العصور الأوروبية الحديثة أخذت مسألة الهوية الجنسية ذات السياق الفلسفي السابق؛ إذ استمر التنظير في عملية النوع الجنسي مرتبطًا بالفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة، ورجحان كفة الطبقية لصالح الرجل على حساب المرأة، فقد عد أوجست كونت أن الطبيعة أوجدت جنس الأنثي من أجل حفظ النسل وهذا الأمر يضعها في منزلة أدنى من الرجل، ومن هنا يجب أن تخضعن إليهم؛ لأن النساء بحكم تكوينهن الأضعف فيزيقيًّا، فهن لذلك أضعف من الناحية العقلية من الرجال، ولتعويضهن عن ذلك منحتهن الطبيعة رقة المشاعر والعواطف.

لكن بحلول القرن التاسع عشر تخطت العدالة الجندرية مرحلة جديدة على يد عدد من الفلسفات العملية حيثتم الربط بين الدور الاجتماعي والهوية الجنسية؛ وبذلك اتخذت العدالة الجندرية تدريجيًّا منزلة جديدة كموضوع للمعرفة العلمية والشعبية، حيث إن التمييز بين الرجل والمرأة على أساس النوع مبدأ خاطئ، ويمثل عقبة رئيسة أمام التقدم البشري؛ ومن ثم ينبغي أن يزول ليحل محله مبدأ العدالة(المساواة) الجندرية (زاهية شكري، ٢٠٢٣: ٢٢– ٢٥).

-العدالة الجندرية في الفلسفة المعاصرة.

تناولت بعض النظريات الفلسفية المعاصرة مفهوم العدالة الجندرية في هذه الحقبة بشكل مختلف، حيث تداخلت مسألة العدالة الجندرية مع عدد من العلوم الطبية خاصة الطب النفسي ولم يعد توزيع الحقوق على الرجل والمرأة مرتبط بالبنية التشريحية البيولوجيه الداخلية والخارجية، وأن هذه الأمور لم تعد سببًا للتفرقة بينهما؛ فالاختلافات الجنسية اختلافات فطرية

دعتها الضرورة الفطرية، بل إن كل منهما خصائصه وقدراته الخاصة التي تميزه عن الآخر في نطاق اجتماعي –لا بيولوجي– مشروع وبهذا تكون الفلسفة التفكيكية –على وجه الخصوص– قد وضعت الأساس، ومهدت الطريق للعدمية؛ ليتم استثمارها لاحقًا في الفلسفة النسوية (خالد القرني، ٢٠١٧: ١٥–١٧).

ثالثًا: النظريات المفسرة للعدالة الجندرية.

هناك مجموعة من النظريات التي يمكن من خلالها تفسير الوعي بالعدالة الجندرية للشباب من الجنسين، يمكن حصر بعضها فيما يأتي:

- **نظرية التعلم الاجتماعي لباندورا.**

يرى أن الوعي بالعدالة الجندرية يتكون من خلال ملاحظة سلوك الآخرين، وتقليد أحد النماذج السلوكية الملاحظة، فمن خلال نمو الأفراد نجدهم يميلون إلى محاكاة أهلهم ومعلميهم وأقرانهم في الحركات والقيم والأدوارو، ووفقًا لذلك يتعلم الأفراد الأدوار الجندرية لكل جنس، ويكتسبون أيضا قيم العدالة الجندرية وفقًا لهذه الملاحظات (كاميليا حلمي، ومثنى أمين نادر،٢٠١٩: ٣٠–٣١).

–نظرية التعزيز لسكنر.

يرى سكنر أن الوعي بالمساواة الجندرية يتم تطويره من خلال تعزيز السلوكيات المقبولة واستهجان السلوكيات غير المقبولة من قبل الوالدين والمعلمين والمجتمع ككل؛ إذ عندما يتصرف الطفل كوالده فإن آباه يكافئه على هذا السلوك ويحفزه على تكراره للحصول على نفس المكافآة، كذلك تكافيء الفتاة على انصياعها وإذعانها المبالغ فيه؛ مما يكرس لديها أن منزلتها أدنى من الرجل؛ ومن ثم النظر لذاتها بدونية على عكس الرجل فهو الأفضل دائمًا (نقلًا عن: عاطف حسن الشواشرة، ٢٠١٧: ٣٣).

–نظرية الدور الجندري لايجلي.

يرى إيجلي أن الدور الجندري يتم تعلمه من الأسرة والمدرسة وفق ثقافة المجتمع، حيث إن هذه الثقافة تضع عدة أدوار مهمة وراء السلوك الجندري، مثل: (التربية، والإنجاب، ورعاية الأولاد للمرأة، والعمل، وكسب المال للرجل) دون جعل هذا الدور مطلوب من الجنسين، أي: لا يخص أحدهما دون الآخر، كذلك لا تعد الخصائص البدنية للرجل والمرأة عاملًا أساسيًّا لتحديد

الأدوار الجندرية، إلا أن تكريس هذا المعتقد يضلل وعي الفرد بقيم العدالة أو المساواة بين الجنسين (نقلًا عن: عاطف حسن الشواشرة، ٢٠١٧: ٣٣-٣٤).

-نظرية الدور الجندري لبارسونز.

يشير بارسونز- نقلًا عن: كاميليا حلمي، ومثنى أمين نادر (٢٠١٩: ٢٥-٢٧)- إلى أن الدور الجندري مجموعة من المعايير السلوكية والاجتماعية التي تدخل ضمن نطاق ثقافة خاصة؛ إذ تعمل ثقافة المجتمع على تطبيع أفرادها في ضوء هذه المعايير؛ وذلك في ضوء مجموعة من الأفكار والمعتقدات والمشاعر التي تحبذها في نفوس الأفراد، وعلى أداء الدور الجندري المناسب لكل نوع من خلال تحديد المعايير الاجتماعية لكل من:

- ✓ التربية الخاصة لكل جنس والتأهيل الوظيفي لهم.
- ✓ العمل المناسب لكل جنس.
- ✓ تحديد عمل البيت والعناية بالأطفال.
- ✓ المشاركة وتولي مسئولية اتخاذ القرار.

وعلى الرغم مما سبق إلا أنه يؤكد أن هناك بعض الثقافات تساوي بين الرجل والمرأة في تربية الأبناء وأعمال البيت والحصول على العمل بأجر مجزي؛ ومن ثم يتساوى كل منهما في الواجبات الأسرية والمهنية والتعليمية والسياسية.

رابعًا: قيم (أبعاد) العدالة الجندرية.

إن الحديث عن قيم أو أبعاد العدالة الجندرية يتطلب التطرق إلى أشكال التمييز الجنسي بين الرجل والمرأة وكذلك التطرق إلى الحديث عن العنف الذي يُمارَس ضد المرأة والقائم على الجندرة أو النوع الاجتماعي.

- العدالة الأسرية (المنزلية).

ويقصد بالعدالة الأسرية المساواة بين الجنسين (الأبناء الذكور والإناث) في التعاملات اليومية خلال الأنشطة والممارسات الاجتماعية المختلفة داخل الأسرة بشكل لا يقلل من قيمة المرأة وأهميتها في مقابل الإعلاء من قيمة الرجل داخل الأسرة.

ومن مظاهر العدالة بين المرأة والرجل في العلاقات العائلية – كما تحددها هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٢: ٢٨-٣٠) – ما يأتي:

- نفس الحق في عقد الزواج.
- نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.

- نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.
- نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغض النظر عن حالتهما الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفي جميع الأحوال، يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول.
- نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول،
- نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواءً بلا مقابل أو مقابل عوض.

ويعد التمييز الأسري الذي يمارس ضد المرأة أحد أشكال العنف ضد المرأة؛ لذلك فإن العدالة الأسرية إذا ما توافرت بين الرجل والمرأة سوف يحقق مزيد من النجاحات للمراة.

ويحدث التمييز المنزلي بين الأشخاص الذين تجمعهم علاقة داخل المنزل الواحد، وعلى الرغم من أنه عنف يطال الجنسين إلا أن نسبة النساء اللاتي يتعرضن له تفوق نسبة الرجال انطلاقًا من قوى ومرجعيات بنيوية ثقافية تبريرية غالبا ما تجعل التمييز الأسري ضد المرأة حقا للذكور، وقد يأخذ التمييز الأسري العديد من الأشكال بما في ذلك الإساءة العاطفية والبدنية، وقد تحدث الإساءة للمرأة أكثر من الرجل داخل الأسرة الواحدة بإعطاء صلاحيات أكبر له في التعاملات كالسماح له بالخروج وحرية النقاش، في حين تُمنع المرأة من نفس هذه الحقوق، وتنطوي العلاقات المسيئة دائمًا على اختلال في التوازن بين القوة والسيطرة، ويستخدم الطرف المسيء في العلاقة العاطفية التهديد والكلمات والسلوكيات الجارحة للسيطرة على الطرف الآخر (آلاء عبد الله مكاوي، ٢٠١٥: ١٥-١٨).

- **العدالة الاقتصادية.**

هي شكل من أشكال المساواة القائم على الموارد الاقتصادية أو المالية، حيث تتوافر لدى المرأة نفس الفرص التي تتاح للرجل في الحصول على الموارد المالية من مصادرها المختلفة بغض النظر عن اختلافاتهم البيولوجية، حيث لا يتحكم الرجل أو الشريك الحميم في قدرة المرأة أو شريكته على الوصول إلى هذه الموارد؛ مما يترتب عليه قدرة المرأة على دعم نفسها ماديًا، وعدم اضطرارها إلى أن تكون تابعة اقتصاديًّا للرجل، وتتضمن العدالة الاقتصادية عدم حرمان الزوجة أو الشريكة من إمكانية حصولها على المال في الحاضر أو المستقبل، عن طريق منعها من الحصول على التعليم أو العمل (رشا سهيل منصور، ٢٠١٩: ٢٢-٢٤).

وللنسوية صلة وثيقة بالعدالة الاقتصادية، فكلاهما ضد التمييز والاستغلال والتهميش، لا يمكن تحقيق العدالة الاقتصادية في مجتمع تحكمه السلطة الأبوية، وتفرض فيه شتى القيود على النساء، سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا.

ويكشف الاقتصاد النسوي – كما يشير جادور لوربير .Jadour Lorber (٢٠١٦: ٤٠-٤٢) – الاستغلال والتنميط الذي تتعرض له النساء في سوق العمل من قبل السلطة الأبوية وسياسات الاقتصاد الرأسمالي بشكل ينعدم فيه أي شكل من أشكال العدالة الاقتصادية، فالدور الإنتاجي للنساء في سياق كهذا ينحصر بأعمال الرعاية (التعليم، التمريض، خدمة المنزل، الخياطة، وبيع الأطعمة الجاهزة)، ويستبعدهن من بعض المهن تحت دعوى الانشغال بالمسؤوليات العائلية، أو عدم القدرة البدنية أو النفسية للقيام بها؛ وبذلك تكون النساء بين شقي رحى الأبوية والهيمنة الذكورية، والاستغلال وسوء المعاملة في سوق العمل.

- العدالة الاجتماعية.

يقصد بالعدالة الاجتماعية المساواة بين الرجل والمرأة اجتماعيًّا؛ وذلك من خلال تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة، والحد من انخراط المرأة في المجتمع ومن القيام بأدوارها الاجتماعية دون أي ضغوط نفسية(هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٢٢: ١٤).

والتمييز الاجتماعي هو مفهوم يشير إلى معاملة غير عادلة وغير متكافئة تجاه الأفراد أو المجموعات في المجتمع بناءً على خصائصهم الاجتماعية، مثل: (العرق، والجنس، والدين، والطبقة الاجتماعية، والجنسية، والعمر، والإعاقة، والجنسية، والهوية الجندرية،... وغيرها)، ويعد التمييز الاجتماعي شكلًا من أشكال الظلم الاجتماعي، حيث يحرم الأفراد أو المجموعات من حقوقهم وفرصهم المتاحة في المجتمع، ويؤثر سلبًا على جودة حياتهم وفرص تحقيقهم الشخصي والمهن (عبد الله حسين كراز، ٢٠١٨: ٧٤).

ويمكن أن يتجلى التمييز الاجتماعي في أشكال مختلفة، بما في ذلك التمييز في التوظيف وفرص العمل، والوصول إلى الخدمات العامة، مثل: (التعليم، والرعاية الصحية، والتمييز في السكن أو الإقامة، والتمييز في القوانين والتشريعات، والتمييز الاجتماعي الثقافي والتقاليدي)، وينبغي أن يتم معالجة التمييز الاجتماعي بشكل فعَّال لتحقيق المساواة والعدالة

الاجتماعية، وضمان حقوق جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن خصائصهم الاجتماعية (رشا سهيل منصور، ٢٠١٩: ٢٦).

- **العدالة السياسية.**

ويقصد بها – كما يحددها المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة (٢٠١٥: ١٤-١٥) – القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل حقها في:

- التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.
- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.
- المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

- **العدالة التعليمية.**

تعني – (كما تشير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (٢٠١٧: ٣٥-٣٧) – "القضاء على التمييز ضد المرأة كي تكفل لها حقوقًا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، والتعليم، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة"؛ وذلك من خلال:

- وضع شروط متساوية في الالتحاق بالدراسات المختلفة، والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة، وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني.
- التساوي في المناهج الدراسية، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية.
- القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط.
- التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى.

- التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي، ولا سيما البرامج التي تهدف إلى التعجيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة.
- خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللائي تركن المدرسة قبل الأوان.
- التساوي في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية بين الفتيات والأولاد.

- العدالة المهنية.

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل كي تكفل لها – (على أساس المساواة بين الرجل والمرأة) – الحقوق نفسها، لا سيما:

- الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر.
- الحق في التمتع بنفس فرص العمالة، بما في ذلك تطبيق معايير اختيار واحدة في شؤون الاستخدام.
- الحق في حرية اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في الترقية والأمن على العمل وفي جميع مزايا وشروط الخدمة، والحق في تلقي التدريب وإعادة التدريب المهني، بما في ذلك التلمذة الحرفية والتدريب المهني المتقدم والتدريب المتكرر.
- الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل.
- الحق في الضمان الاجتماعي، ولا سيما في حالات التقاعد والبطالة والمرض والعجز والشيخوخة وغير ذلك من حالات عدم الأهلية للعمل، وكذلك الحق في إجازة مدفوعة الأجر.
- الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل، بما في ذلك حماية وظيفة الإنجاب.
- إدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو المشفوعة بمزايا اجتماعية مماثلة دون فقدان للعمل السابق أو للأقدمية أو للعلاوات الاجتماعية(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٢: ١٠-١٤).

خامسًا: الأهمية التربوية للوعي بالعدالة الجندرية.

إن تنمية الوعي بقيم العدالة الجندرية – كما يشير كل من علي عبد الرحيم صالح وسناء مدول فيصل (٢٠١٧: ٤٧٠-٤٧٥)، ورسالة عبد الله خلف (٢٠١٨: ١٥-١٧)، ودولي الصراف (٢٠٢٣: ٢٥-٢٨) – يسهم بشكل كبير في تغيير معتقدات الرجل عن المرأة بشكل إيجابي، كذلك يغير نظرة المرأة إلى نفسها بشكل أكثر قبولًا؛ مما يمنحها ثقةً كبيرةً في نفسها وفي تعاملاتها مع الغير لذلك يعد تنمية الوعي بقيم العدالة الجندرية للطلاب أمرًا حيويًّا؛ لأنه يسهم في تغيير معتقداتهم السلبية عن المرأة، ويمنحهم أفكارًا إيجابية حول ما يأتي:

-إتاحة الفرص للمرأة في التعبير عن أدوارها الجندرية مساواة بالرجل دون قيود جنسانية.

-إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين.

-تمكين الفتيات كافة في مختلف المجالات.

-التخفيف مما تعانيه المرأة من العديد من أشكال العنف الجندري، كالعنف الأسري والعنف الجسدي، والعنف الاقتصادي، وغيرها.

-إرساء قيم المساواة بين الجنسين بهدف تكوين مواطنين يؤمنون بالعدالة وحقوق الإنسان.

-النهوض بالمرأة واحترامها وتطوير طاقاتها وتوظيفها توظيفًا إيجابيًا.

-تعميق الوعي بمشكلات المرأة وحقوقها.

-القضاء على المفهوم النمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع المجالات.

– القضاء على الأفكار الشائعة غير الحقيقية والشائعة (العدائية) التي تقلل من شأن المرأة، ويستعملها مع الجنس الآخر.

-تحديد واجبات الرجل والمرأة ومسئولياتهما وحقوقهما.

-تقديم صورة ذاتية إيجابية نحو الدور الاجتماعي والتقدير الإيجابي لكل نوع تجاه الآخر.

– تبني قيم العدل والمساواة بين الجنسين.

ثالثًا: أدوات البحث ومواده التعليمية وإجراءات تنفيذه

يتضمن هذا الجزء الخطوات التفصيلية لإجراءات البحث، وإعداد أدواته، ومواده التعليمية، والتي تبدأ بتحديد قوائم كل من: موضوعات الفلسفة النسوية، وأبعاد المساندة الاجتماعية، وقيم العدالة الجندرية، وخطوات إعداد برنامج الفلسفة النسوية، ثم إعداد دليل البرنامج في تنفيذه، وكذلك إعداد مقياس المساندة الاجتماعية، واختبار الوعي بقيم العدالة الجندرية لدى طلاب الدبلوم العام تخصص الفلسفة بكلية التربية، ويتضح ذلك فيما يأتي:

١ – أدوات البحث.

(أ)- إعداد مقياس المساندة الاجتماعية.

اعتمد بناء مقياس نمو بأبعاد المساندة الاجتماعية -في جانبه النظري- لطلاب الدبلوم العامة تخصص الفلسفة في كلية التربية بعد اطلاع الباحثة على ما يأتي:

- الكتابات والأدبيات التي تناولت المساندة الاجتماعية.
- الدراسات السابقة (العربية وغير العربية) التي تناولت أبعاد المساندة الاجتماعية.

وقد بُنْيَ المقياس وفق الخطوات الآتية:

- **تحديد الهدف من المقياس:**

استهدف المقياس قياس مدى نمو أبعاد المساندة الاجتماعية لطلاب الدبلوم العامة شعبة الفلسفة بكلية التربية؛ وذلك من خلال تقديم مجموعة العبارات، والتي تتطلب الاستجابة إليها وفقًا لما يرونه مناسبًا.

- **تحديد نوع المقياس وصياغة مفرداته:**

أُعِدَّ المقياس عبر صوغ مفردات موجبة (إيجابية / سلبية) وفق مقياس ليكرت ذي الخمس استجابات (موافق بشدة-موافق-غير متأكد-أرفض- أرفض بشدة)، ويطلب من الطلاب اختيار استجابة واحدة فحسب.

- **صوغ تعليمات المقياس:**

صيغت مجموعة من التعليمات في مقدمة المقياس؛ لإرشاد الطلاب بكيفية الإجابة عن بنوده، وقد حرصت الباحثة – (في صوغ تعليمات المقياس) – على مراعاة عدة اعتبارات، أهمها:

-أن تكون التعليمات واضحة وبسيطة دون استطراد لغوي طويل، أو إيجاز يخل بالمعنى.
-أن توضح التعليمات الهدف من المقياس.
-أن تحدد التعليمات عدد مفردات المقياس.
-أن تؤكد التعليمات أن لكل مفردة إجابة واحدة صواب فحسب.
-أن توضح التعليمات أن الإجابة ستكون في الورقة المُخَصَّصَة للمقياس نفسه.

-عرض الصورة الأولية للمقياس على مجموعة من المحكمين:

عُرِض المقياس – (في صورته الأولية) – على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المناهج وطرائق تدريس المواد الفلسفية والاجتماعية؛ للتأكد من:

✓ مدى ملاءمة مفردات الاختبار لطبيعة المساندة الاجتماعية.

✓ مدى صدق مفردات الاختبار لقياس أبعاد المساندة الاجتماعية ووفائها بالمعنى المقصود منها.

✓ مدى مناسبة هذه المفردات لمستوى طلاب الدبلوم العام (شعبة الفلسفة).

✓ تعديل ما يجب تعديله، وحذف ما يجب حذفه، واقتراح أية إضافات يمكن أن تثري هذا المقياس في ضوء تعديلات السادة المحكمين ومقترحاتهم.

وجاءت تعديلات المحكمين بحذف بعض العبارات، ونقل بعضها، وتضمينها في بعد آخر.

-الدراسة الاستطلاعية للمقياس:

أُجرِيت دراسة استطلاعية للمقياس على عينة (من طلاب الدبلوم العامة شعبة فلسفة في كلية التربية – جامعة الإسكندرية للعام الدراسي (٢٠٢٣/٢٠٢٤م)، وقوامها (٢٥) طالبًا وطالبة وذلك يوم السبت الموافق ٢٠٢٤/٢/١٧م؛ وذلك بهدف:

- تحديد زمن المقياس:

عبر جمع زمن أول طالب أنهى الإجابة عن المقياس، مع زمن آخر طالب أنهى الإجابة عليه مقسومًا على اثنين، وبلغ: (٦٠) دقيقة.

- قياس صدق الاختبار.

-صدق الخبراء وصدق لاوشي:

تم حساب صدق مقياس المساندة الاجتماعية باستخدام صدق الخبراء وصدق المحتوى للاوشي Lawshe Content Validity Ratio (CVR) ، حيث تم عرض المقياس في صورته الأولية على عدد (١٠) أساتذة من أساتذة المناهج وطرق التدريس مصحوبًا بمقدمة تمهيدية، تضمنت توضيحًا لمجال البحث، والهدف منه، والتعريف الإجرائي لمصطلحاته، بهدف التأكد من صلاحيته وصدقه لقياس أبعاد المساندة الاجتماعية لدى عينة من طلاب الدبلوم العام بكلية التربية، وإبداء ملاحظاتهم حول مدى (وضوح صياغة مفردات المقياس وملاءمتها – وضوح تعليماته – وكفاية مفردات المقياس – ووضوح ومناسبة خيارات الإجابة)، كذلك تعديل أو حذف أو إضافة ما يرونه سيادتهم.

وقد تم حساب نسب اتفاق الخبراء السادة أعضاء هيئة التدريس على كل مفردة من مفردات المقياس من حيث: مدى تمثيل مفردات المقياس لقياس أبعاد المساندة الاجتماعية لدى عينة من طلاب الدبلوم العام في كلية التربية، كما تم حساب صدق المحتوى باستخدام معادلة لاوشي Lawshe لحساب نسبة صدق المحتوى Content Validity Ratio (CVR) لكل

مفردة من مفردات مقياس المساندة الاجتماعية(In Johnston, Wilkinson, 2009, P5) .، وتراوحت نسب اتفاق السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على كل مفردة من مفردات مقياس المساندة الاجتماعية بين (٨٨-١٠٠%)، كما بلغت نسبة الاتفاق الكلية للسادة الخبراء على مفردات الاختبار (٩٤.٥%)، وعن نسبة صدق المحتوى (CVR) للاوشي يتضح أن جميع مفردات مقياس المساندة الاجتماعية تتمتع بقيم صدق محتوى مقبولة، كما بلغ متوسط نسبة صدق المحتوى للمقياس ككل (٠.٩٥١)، وهي نسبة صدق مقبولة، وقد استفادت الباحثتان من آراء السادة الخبراء وتوجيهاتهم من خلال مجموعة من الملاحظات، مثل:

- ✓ تعديل صياغة بعض مفردات المقياس لتصبح أكثر وضوحًا.
- ✓ إعادة ترتيب بعض المفردات بتقديم بعضها على بعض.

- **صدق الاتساق الداخلي:**

يري فيلد (Field, 2009, p.57) أن قيم الاتساق الداخلي لمفردات الاختبار تختلف بشكل كبير عن قيم معامل ألفا كرونباخ لمفردات الاختبار، إلا أن كلاهما موثوق فيه، وعليه تم حساب الاتساق الداخلي لمقياس المساندة الاجتماعية عن طريق حساب معاملات الارتباط بين أبعاد المقياس والدرجة الكلية للاختبار.

ويوضح جدول(٣) معاملات الارتباط بين أبعاد مقياس المساندة الاجتماعية والدرجة الكلية للاختبار.

جدول (٣)

معاملات الارتباط بين أبعاد مقياس المساندة الاجتماعية والدرجة الكلية للاختبار) ن=(25)

م	البعد	معامل الارتباط
1	المساندة الأسرية.	.٧٨2**
2	مساندة الأصدقاء(جماعة الرفاق).	.٧٨٢**
3	المساندة المجتمعية.	.٨٥٢**
4	المساندة الانفعالية/ النفسية/المساندة التقديرية.	.٧٩٥**
5	المساندة المعلوماتية.	.٧٨٩**

من خلال حساب صدق مقياس المساندة الاجتماعية بطرق صدق المحكمين وصدق لاوشي وصدق الاتساق الداخلي يتضح أن الاختبار يتمتع بمعامل صدق مقبول؛ مما يشير إلى إمكانية استخدامه في البحث الحالي، والوثوق بالنتائج التي سيسفر عنها البحث.

- **قياس ثبات المقياس.**

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي نفس النتائج إذا ما استخدم الاختبار أكثر من مرة تحت ظروف مماثلة، وهناك عدة طرق إحصائية لقياس الثبات، وهي:

تم حساب ثبات الاختبار بطريقتي ألفا كرونباخ وإعادة التطبيق، ويوضح جدول (٤) معاملات ثبات مقياس المساندة الاجتماعية بطريقتي ألفا كرونباخ وإعادة التطبيق:

جدول (٤)

معاملات ثبات مقياس المساندة الاجتماعية بطريقتي ألفا كرونباخ وإعادة التطبيق

الأبعاد	معامل ثبات ألفا كرونباخ	معامل ثبات إعادة التطبيق
المساواة.	.٨٢٥	.٨٥٢**
المساندة الأسرية.	.824	.874**
مساندة الأصدقاء(جماعة الرفاق).	.808	.855**
المساندة المجتمعية.	.817	.875**
المساندة الانفعالية/ النفسية/المساندة التقديرية.	.830	.866**
المساندة المعلوماتية.	.843	.897**

مما تقدم ومن خلال حساب ثبات مقياس المساندة الاجتماعية بطريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية يتضح أن الاختبار يتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات؛ مما يشير إلى إمكانية استخدامه في البحث الحالي، والوثوق بالنتائج التي سيسفر عنها البحث.

-الصورة النهائية للمقياس.

يتكون المقياس في صورته النهائية[٢] بعد ضبطه من خلال مراعاة آراء المحكمين من:

- كراسة الأسئلة، ويحتوي شكلها العام على ما يأتي:
- غلاف يحمل اسم المقياس.
- صفحة لتعليمات المقياس.
- مفردات المقياس، وعددها (٥٠) مفردة.

ويوضح جدول رقم (٥) عدد المفردات المُخَصَّصَة لكل بعد من أبعاد مقياس المساندة الاجتماعية.

جدول (٥)

عدد المفردات المُخَصَّصَة لكل بعد من أبعاد مقياس المساندة الاجتماعية

الأبعاد	عدد المفردات
المساندة الأسرية.	١٠
مساندة الأصدقاء(جماعة الرفاق).	١٠
المساندة المجتمعية.	١٠
المساندة الانفعالية/ النفسية/المساندة التقديرية.	١٠
المساندة المعلوماتية.	١٠
المجموع	٥٠

-تصحيح مفردات المقياس، وتقدير درجات التصحيح:

حُسِبت درجة المقياس من خلال حساب حاصل ضرب أعلى قيمة للمقياس (٥) في عدد عباراته (٥٠)؛ لتصبح بذلك الدرجة العظمى له (٢٥٠).

(ب)- إعداد اختبار الوعي بقيم العدالة الجندرية.

[٢] ملحق

اعتمد بناء اختبار قيم العدالة الجندرية – (في جانبه النظري) – لطلاب الدبلوم العامة شعبة الفلسفة في كلية التربية بعد اطلاع الباحثة على ما يأتي:

- الكتابات والأدبيات التي تناولت قيم العدالة الجندرية.
- الدراسات السابقة (العربية وغير العربية) التي تناولت قيم العدالة الجندرية.

وقد مر بناء الاختبار بعدد من الخطوات، يمكن عرضها كما يأتي:

-تحديد الهدف من الاختبار:

يهدف هذا الاختبار إلى قياس الوعي بقيم العدالة الجندرية التي هدف البرنامج المقترح في الفلسفة النسوية إلى تنميتها لدى طلاب الدبلوم العامة تخصص الفلسفة، مثل: قياس الوعي بقيم العدالة الأسرية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك بتطبيقه (قبليًّا) و(بعديًّا) على عينة البحث.

- **تحديد نوع الاختبار:**

أُعِدَّ هذا الاختبار شاملًا قيم العدالة الجندرية السابق تحديدها؛ لذلك صُمِّمَ الاختبار في مواقف محددة الإجابة، بحيث تبرز خلالها القيم المراد تنميتها.

- **صوغ مفردات الاختبار:**

صيغت مفردات الاختبار في مواقف تأخذ صورة أسئلة تكملة وفقًا لنمط الاختيار من متعدد؛ لأنها تُعد من أكثر الأسئلة الموضوعية شيوعًا، كما أنها تقيس نواتج التعلم بكفاءة شديدة، وتتضمن كل مفردة من مفردات الاختبار مقدمة تليها أربعة بدائل، واحدة منها تعبر عن الإجابة الصواب، كما تضمن الاختبار أسئلة مقالية يجيب عليها الطلاب بما يرونه مناسبًا.

وقد راعت الباحثة–في صوغها مفردات الاختبار– عدة أسس، أهمها:

- ✓ صوغ المفردات بلغة بسيطة، وواضحة بشكل يمنع الغموض أو عدم الفهم.
- ✓ أن تكون ذات معنى محدد.
- ✓ أن تعبر عن المهارة المراد قياسها.
- ✓ أن تكون البدائل – في حالة أسئلة الاختيار من متعدد – متساوية في مستوى الصعوبة بقدر الإمكان، وخاضعة لترتيب الإجابات الصحيحة في الاختبار ككل للتوزيع العشوائي.

- **صوغ تعليمات الاختبار:**

هدفت تعليمات الاختبار إلى شرح فكرة الاختبار، وتدريب الطلاب على الإجابة بطريقة صواب عن مفرداته، وقد حرصت الباحثة – (في صوغ تعليمات الاختبار) – مراعاة عدة اعتبارات، أهمها:

- ✓ أن تكون التعليمات واضحة وبسيطة دون استطراد لغوي طويل، أو إيجاز يخل بالمعني.
- ✓ أن توضح التعليمات الهدف من الاختبار.
- ✓ أن تحدد التعليمات عدد مفردات الاختبار.
- ✓ أن تؤكد التعليمات أن لكل مفردة إجابة واحدة صواب فحسب.
- ✓ أن توضح التعليمات أن الإجابة ستكون في الورقة المُخَصَّصَة للإجابة المرفقة بالاختبار.

– **الاختبار في صورته المبدئية:**

تتكون الصورة المبدئية للاختبار، والمُعَدَّة للتجريب الاستطلاعي مما يأتي:

– كراسة الأسئلة: تبدأ بصفحة التعليمات، وتليها مباشرةً مفردات الاختبار، وعددها (٣٢) مفردةً.

– ورقة الإجابة: بها مكان لكتابة بيانات الطالب، تليها أرقام المفردات، وأمام كل رقم حروف الاستجابات الأربع.

– **التجريب الاستطلاعي للاختبار:**

بعد صوغ مفردات الاختبار ووضع تعليماته قامت الباحثة بتطبيقه في صورته الأولية على العينة الاستطلاعية، وقوامها (٢٥) طالبًا وطالبةً (من طلاب الدبلوم العامة شعبة فلسفة في كلية التربية – جامعة الإسكندرية للعام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤) يوم السبت الموافق ٢٠٢٤/٢/١٧م؛ وذلك بهدف قياس ما يأتي:

– **تحديد زمن الاختبار:**

عبر جمع زمن أول طالب أنهى الإجابة عن الاختبار، مع زمن آخر طالب أنهى الإجابة عنه مُقَسَّما على اثنين، وقد بلغ (٥٠) دقيقة.

–صدق الخبراء وصدق لاوشي:

تم حساب صدق اختبار القيم الاجتماعية باستخدام صدق الخبراء وصدق المحتوى للاوشي Lawshe Content Validity Ratio (CVR)، حيث تم عرض الاختبار في صورته

الأولية على عدد (١٠) أساتذة من أساتذة المناهج وطرق التدريس مصحوبًا بمقدمة تمهيدية تضمنت توضيحًا لمجال البحث، والهدف منه، والتعريف الإجرائي لمصطلحاته، بهدف التأكد من صلاحيته وصدقه لقياس القيم الاجتماعية لدى عينة من طلاب كلية التربية، وإبداء ملاحظاتهم حول مدى (وضوح صياغة مفردات الاختبار وملاءمتها – وضوح تعليمات الاختبار – كفاية مفردات الاختبار – وضوح خيارات الإجابة ومناسبتها)، كذلك تعديل أو حذف أو إضافة ما يرونه سيادتهم.

وقد تم حساب نسب اتفاق الخبراء السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على كل مفردة من مفردات الاختبار من حيث: مدى تمثيل مفردات الاختبار لقياس القيم الاجتماعية لدى عينة من طلاب كلية التربية، كما تم حساب صدق المحتوى باستخدام معادلة لاوشي Lawshe لحساب نسبة صدق المحتوى Content Validity Ratio (CVR) لكل مفردة من مفردات اختبار الوعي بقيم العدالة الجندرية.(In Johnston, Wilkinson, 2009, P5) .

وتراوحت نسب اتفاق السادة أعضاء هيئة التدريس على كل مفردة من مفردات اختبار القيم الاجتماعية بين (٨٨–١٠٠%)، كما بلغت نسبة الاتفاق الكلية للسادة الخبراء على مفردات الاختبار (٩٣.٥%)، وعن نسبة صدق المحتوى (CVR) للاوشي يتضح أن جميع مفردات اختبار القيم الاجتماعية تتمتع بقيم صدق محتوى مقبولة، كما بلغ متوسط نسبة صدق المحتوى للاختبار ككل (٠.٩٠٧)، وهي نسبة صدق مقبولة، وقد استفادت الباحثة من آراء وتوجيهات السادة الخبراء من خلال مجموعة من الملاحظات، مثل:(تعديل صياغة بعض مفردات الاختبار لتصبح أكثر وضوحًا - إعادة ترتيب بعض المفردات بتقديم بعضها على بعض).

- **صدق الاتساق الداخلي:**

تم حساب الاتساق الداخلي لاختبار الوعي بقيم العدالة الجندرية عن طريق حساب معاملات الارتباط بين أبعاد الاختبار والدرجة الكلية للاختبار، ويوضح جدول (٦) معاملات الارتباط بين أبعاد اختبار الوعي بقيم العدالة الجندرية والدرجة الكلية للاختبار.

جدول (٦)

معاملات الارتباط بين أبعاد اختبار الوعي بقيم العدالة الجندرية والدرجة الكلية للاختبار (ن=٢٥)

م	البعد	معامل الارتباط

١	العدالة الأسرية (العائلية).	.814**
٢	العدالة الاقتصادية.	.810**
٣	العدالة الاجتماعية.	.815**
٤	العدالة السياسية.	.811**
٥	العدالة التعليمية.	.809**
٦	العدالة المهنية.	.820**

من خلال حساب صدق اختبار القيم الاجتماعية بطرق صدق المحكمين وصدق لاوشي وصدق الاتساق الداخلي يتضح أن الاختبار يتمتع بمعامل صدق مقبول؛ مما يشير إلى إمكانية استخدامه في البحث الحالي، والوثوق بالنتائج التي سيسفر عنها البحث.

-حساب ثبات الاختبار

تم حساب ثبات الاختبار بطريقتي ألفا كرونباخ وإعادة التطبيق، ويوضح جدول (٧) معاملات ثبات اختبار القيم الاجتماعية بطريقتي ألفا كرونباخ وإعادة التطبيق:

جدول (٧)

معاملات ثبات اختبار القيم الاجتماعية بطريقتي ألفا كرونباخ وإعادة التطبيق

الأبعاد	معامل ثبات ألفا كرونباخ	معامل ثبات إعادة التطبيق
العدالة الأسرية (العائلية).	.826	.863**
العدالة الاقتصادية.	.830	.871**
العدالة الاجتماعية.	.833	.874**
العدالة السياسية.	.841	.880**
العدالة التعليمية.	.838	.875**
العدالة المهنية.	.829	.866**
المجموع الكلي	.858	.891**

مما تقدم ومن خلال حساب ثبات اختبار القيم الاجتماعية بطريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية يتضح أن الاختبار يتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات؛ مما يشير إلى إمكانية استخدامه في البحث الحالي، والوثوق بالنتائج التي سيسفر عنها البحث.

- **الصورة النهائية للاختبار.**

يتكون الاختبار في صورته النهائية* بعد ضبطه من:

- ✓ كراسة الأسئلة: يحتوي شكلها العام على ما يأتي:
- ✓ غلاف يحمل اسم الاختبار.
- ✓ صفحة لتعليمات الاختبار.
- ✓ مفردات الاختبار.

وقد أسفرت هذه الخطوة عن صوغ (٣٠) سؤالًا يعبر عن القيم الاجتماعية المحددة سلفًا.

ويوضح جدول رقم (٨) عدد المفردات المُخَصَّصَة لكل بعد من أبعاد اختبار القيم الاجتماعية.

جدول رقم (٨)

عدد المفردات المُخَصَّصَة لكل بعد من أبعاد اختبار الوعي بقيم العدالة الجندرية

الأبعاد	عدد المفردات
العدالة الأسرية (العائلية).	٥
العدالة الاقتصادية.	٥
العدالة الاجتماعية.	٥
العدالة السياسية.	٥
العدالة التعليمية.	٥
العدالة المهنية.	٥
المجموع	٣٠

ورقة الإجابة: يستخدمها الطالب مرة واحدة، ويتضمن شكلها العام ما يأتي:

* ملحق (٨).

✓ يوجد أعلاها مكان لكتابة بيانات الطالب.

✓ تليها أرقام مفردات الأسئلة، وأمام كل رقم حروف الاستجابات المحتملة: (١، ٢، ٣، ٤) بحيث يختار الطالب ما يراه صحيحًا، ويضع علامة (صواب) بجوارها.

-تصحيح مفردات الاختبار، وتقدير درجات التصحيح:

قُدِّرَت درجات الاختبار بحيث تُعطَى فيهم درجة واحدة للإجابة الصواب، وصفر للإجابة الخطأ، وبما أن الاختبار يتكون من (٣٠) مفردة تتطلب استجابة محددة؛ فتصبح الدرجة النهائية له (٣٠) درجة.

- **الصورة النهائية للاختبار.**

تَكَوَّنَ الاختبار – (في صورته النهائية)[٣] بعد ضبطه من:

✓ كراسة الأسئلة: يحتوي شكلها العام على ما يأتي:

✓ غلاف يحمل اسم الاختبار.

✓ صفحة لتعليمات الاختبار.

✓ مفردات الاختبار.

✓ ورقة الإجابة: يستخدمها الطالب مرة واحدة.

٢- المواد التعليمية للبحث والقوائم المصاحبة لها.

(أ) إعداد قائمة موضوعات الفلسفة النسوية:

أُعِدَّت القائمةُ وفقًا للخطواتِ الآتية:

– تحديد موضوعات الفلسفة النسوية بعد مراجعة وفحص العديد من المصادر الأساسية لاشتقاق عناصر القائمة؛ منها:

✓ الكتابات والأدبيات المتخصصة في مجال الفلسفة النسوية.

✓ الخلفية النظرية والبحوث في مجال الفلسفة النسوية.

✓ آراء الخبراء والمتخصصين في مجال العلوم الإنسانية بكليتي: (التربية) و(الآداب) تخصص (الفلسفة والمنطق).

---

[٣] ملحق

– إعداد الصورة الأولية، وعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية بكلية الآداب، وفي مجال المناهج وطرائق التدريس تخصص المواد الفلسفية بكلية التربية؛ وذلك لإبداء آرائهم حول:

- ✓مدى أهمية وانتماء كل موضوع لموضوعات الفلسفة النسوية.
- ✓دقة وشمول القائمة لموضوعات الفلسفة النسوية.
- ✓ملاءمة الموضوعات الواردة لطلاب الدبلوم العام تخصص الفلسفة بكليات التربية.
- ✓ملاءمة الموضوعات الواردة لطبيعة مجال الفلسفة النسوية.
- ✓إضافة ما يرونه مناسبًا من أبعاد لم يرد ذكرها في القائمة، وحذف ما يرونه غير مناسب.

–تعديل قائمة أبعاد المساندة الاجتماعية؛ في ضوء توجيهات المحكمين، وآرائهم؛ وصولًا إلى الصورة النهائية لها[٤].

(ب) إعداد قائمة أبعاد المساندة الاجتماعية.

أُعِدَّت القائمةُ وفقًا للخطواتِ الآتية:

– تحديد أبعاد المساندة الاجتماعية بعد مراجعة وفحص العديد من المصادر الأساسية لاشتقاق عناصر القائمة؛ منها:

- ✓ الكتابات والأدبيات المتخصصة في مجال المساندة الاجتماعية.
- ✓ الخلفية النظرية والبحوث في مجال المساندة الاجتماعية.
- ✓ آراء الخبراء والمتخصصين في مجال العلوم الإنسانية تخصص العلوم الاجتماعية؛ بكليتي: التربية، والآداب.

[٤] ملحق

– إعداد الصورة الأولية، وعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية بكلية الآداب، وفي مجال المناهج وطرائق التدريس تخصص المواد الفلسفية والاجتماعية بكلية التربية؛ لإبداء أرائهم حول:

- ✓مدى أهمية وانتماء كل بعد من أبعاد المساندة الاجتماعية.
- ✓دقة وشمول القائمة لأبعاد المساندة الاجتماعية.
- ✓ملاءمة الأبعاد الواردة لطلاب الفرقة الرابعة تخصص الفلسفة بكليات التربية.
- ✓إضافة ما يرونه مناسبًا من أبعاد لم يرد ذكرها في القائمة، وحذف ما يرونه غير مناسب.

–تعديل قائمة أبعاد المساندة الاجتماعية في ضوء توجيهات المحكمين وآرائهم وصولًا إلى الصورة النهائية لها[٥].

(ج) إعداد قائمة قيم العدالة الجندرية.

أُعِدَّت القائمة وفقًا للخطوات الآتية:

– تحديد أبعاد العدالة الجندرية بعد مراجعة وفحص العديد من المصادر الأساسية لاشتقاق عناصر القائمة؛ منها:

- ✓ الكتابات والأدبيات المتخصصة في مجال العدالة الجندرية.
- ✓ الخلفية النظرية والبحوث في مجال العدالة الجندرية.
- ✓ آراء الخبراء والمتخصصين في مجال العلوم الإنسانية تخصص الفلسفة بكليتي (التربية) و (الآداب).

– إعداد الصورة الأولية، وعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية بكلية الآداب، وفي مجال المناهج وطرائق التدريس تخصص المواد الفلسفية بكلية التربية لإبداء آرائهم حول:

- ✓ مدى أهمية وانتماء كل قيمة من قيم العدالة الجندرية.
- ✓ دقة وشمول القائمة لقيم العدالة الجندرية.
- ✓ ملاءمة الأبعاد الواردة لطلاب الفرقة الرابعة تخصص الفلسفة بكليات التربية.

---

[٥] ملحق

✓ إضافة ما يرونه مناسبًا من أبعاد لم يرد ذكرها في القائمة، وحذف ما يرونه غير مناسب.

– تعديل قائمة قيم العدالة الجندرية في ضوء توجيهات المحكمين وآرائهم وصولًا إلى الصورة النهائية لها(٦).

(د) إعداد دليل الطالب/ المعلم في البرنامج المقترح.

لقد مر إعداد هذا البرنامج بمجموعة من الخطوات سعت إلى تحديد أهدافه وموضوعاته، ومجموعة الوسائل، والأنشطة، وطرائق التدريس التي تتناسب مع طبيعة موضوعاته، وتسهم في تحقيق أهدافه، وكذلك تحديد أساليب التقويم المناسبة له، ويمكن تفصيل ما سبق كما يأتي:

-إعداد الدليل في صورته الأولية:

اعتمدت الباحثة – في استخلاصها محتوى مكونات دليل البرنامج المقترح– على العديد من الكتابات والدراسات السابقة ذات الصلة، وقد صُمِّمَت وحدات البرنامج متضمنة أهم موضوعات الفلسفة النسوية، وأهم أعلامها من زاوية، في متن أو محتوى موضوعات وحدات البرنامج.

وقد صُمم البرنامج المقترح – في صورته المبدئية– مُتضمنًا المكونات الآتية: (العنوان – المقدمة – الأهداف الإجرائية – المحتوى العلمي – الوسائل والأنشطة التعليمية – أساليب التقويم – المراجع أو المصادر).

وقد حرصت الباحثة – (في صوغها البرنامج) – توافر عدة أمور، منها:

✓ أن تكون تعليمات دراسة البرنامج واضحة ومحددة.

✓ أن تتناسب أسئلة كل موضوع من موضوعات البرنامج مع مستوى طلاب الدبلوم العامة شعبة الفلسفة بكلية التربية.

✓ أن تكون مقدمة البرنامج موجزة، وشائقة للبدء في دراستها.

✓ أن تكون الأهداف واضحة ومحددة، ويتعرف عليها الطلاب قبل دراسة كل وحدة من وحدات البرنامج.

✓ أن يتسم المحتوى التعليمي بالبساطة والوضوح، ويسهم في تحقيق أهداف البرنامج.

---

(٦) ملحق ٦.

✓ أن تتناسب الأنشطة والوسائل التعليمية مع مستوى الطلاب، وأن تتنوع في أشكال مختلفة.

✓ أن تتنوع المراجع الإضافية بنهاية كل وحدة من وحدات البرنامج كي يسهل على الطلاب الرجوع إليها.

- **عرض البرنامج على مجموعة من المحكمين:**

عُرِض البرنامج – (بعد إعداده مبدئيًّا) – على عدد من المتخصصين في مجال الفلسفة وطرائق تدريسها للاستفادة من آرائهم وتوجيهاتهم في ضبط البرنامج؛ للتأكد مما يأتي:

✓ مدى مناسبة موضوعات البرنامج أبعاد المساندة الاجتماعية المراد تنميتها.

✓ مدى مناسبة موضوعات البرنامج قيم العدالة الجندرية المراد تنميتها.

✓ مدى ملاءمة موضوعات وحدات البرنامج لطبيعة طلاب المرحلة الجامعية، وخصائصهم العقلية.

✓ مدى الارتباط بين الأهداف الإجرائية لكل وحدة تعليمية ومحتواها وأساليب تقويمها.

✓ إضافة أو حذف ما يرونه مناسبًا.

صدق البرنامج:

تم عرض برنامج الفلسفة النسوية في صورته الأولية على عدد (١٠) أساتذة من أساتذة المناهج وطرق التدريس مصحوبًا بمقدمة تمهيدية، تضمنت توضيحًا لمجال البحث، والهدف منه، والتعريف الإجرائي لمصطلحاته، بهدف التأكد من صلاحيته، وصدق بنائه وقدرته على تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية، والوعي بقيم العدالة الجندرية لدى الطلاب معلمي الفلسفة بالدبلوم العامة في كلية التربية، ويوضح جدول رقم (١) نسب اتفاق السادة الخبراء على برنامج الفلسفة النسوية.

جدول رقم (٩)

نسب اتفاق السادة الخبراء على برنامج الفلسفة النسوية (ن=١٠)

م	معايير التحكيم	عدد مرات الاتفاق	عدد مرات الاختلاف	نسبة الاتفاق	معامل الاختلاف (CV)
١	وضوح أهداف البرنامج.	١٠	٠	١٠٠	%١٠

٢	الترابط بين أهداف البرنامج ومحتواه.	٩	١	٩٠	
٣	التسلسل المنطقي لمحتوى البرنامج.	٩	١	٩٠	
٤	الترابط بين جلسات البرنامج.	٩	١	٩٠	
٥	كفاية المدة الزمنية المُخَطَّطَة للبرنامج.	١٠	٠	١٠٠	
٦	فعالية الاستراتيجيات التدريسية ومدى ارتباطها بأهداف البرنامج.	٩	١	٩٠	
٧	فعالية الوسائل التعليمية المستخدمة ومدى ارتباطها بأهداف البرنامج.	٨	٢	٨٠	
٨	فعالية الأنشطة المختلفة ومدى ارتباطها بأهداف البرنامج.	٩	١	٩٠	
٩	التكامل بين الأنشطة المختلفة داخل البرنامج.	٩	١	٩٠	
١٠	كفاية وملاءمة أساليب التقويم المستخدمة في البرنامج.	٨	٢	٨٠	
النسبة الكلية للاتفاق على برنامج الفلسفة النسوية.				%٩٠	

يلاحظ من جدول رقم (١) أن:

- بلغت نسبة الاتفاق الكلية من قبل السادة الخبراء على صلاحية برنامج الفلسفة النسوية (٩٠%)، وهي نسبة اتفاق مرتفعة.
- بلغ معامل الاختلاف Coefficient of Variation (CV) بين السادة الخبراء على صلاحية برنامج الفلسفة النسوية (١٠%)، وهي قيمة معامل اختلاف منخفضة جدًّا.

ومما تقدم تتضح صلاحية برنامج الفلسفة النسوية للتطبيق والوثوق بالنتائج التي سيُسفِر عنها البحث.

- **صوغ البرنامج في صورته النهائية.**

بعد مراعاة تعديلات السادة المحكمين حول البرنامج في صورته المبدئية صار في صورته النهائية، بحيث تتضمن كل وحدة من وحدات البرنامج[٧] مجموعة من الموضوعات التي تهدف– في مجملها– إلى اكتساب أبعاد المساندة الاجتماعية، والوعي بقيم العدالة الجندرية المراد تنميتها لدى طلاب الفرقة الرابعة تخصص الفلسفة بكلية التربية.

وقد رُوعِي – (في تصميم البرنامج) – وجود العناصر الآتية: (مقدمة عامة– الأهداف العامة– الإرشادات العامة لتنفيذ البرنامج).

جدول (١٠)

موضوعات البرنامج ووحداته.

وحدات البرنامج التعليمية		موضوعات كل وحدة تعليمية
الوحدة الأولى	تاريخ الفلسفة النسوية وتطورها.	الموضوع الأول: نشأة الفلسفة النسوية وتطورها
		الموضوع الثاني: طبيعة الفلسفة النسوية.
		النظريات المفسرة للفلسفة النسوية.
		نماذج لفيلسوفات نسويات.
الوحدة الثانية	بعض مفاهيم الفلسفة النسوية	مفهوم المجتمع الأبوي.
		مفهوم النوع الاجتماعي.
		مفهوم التمييز بين الجنسيين.
		مفهوم الكوتا النسائية.
الوحدة الثالثة:	قضايا المرأة المعاصرة. .	العنف ضد المرأة.
		التمكين الاقتصادي للمرأة.
		عمل المرأة.
		تعليم المرأة.

[٧] ملحق

أما فيما يتعلق بمكونات كل وحدة من وحدات الكتاب فقد تضمنت الآتي: (العنوان – المقدمة – الأهداف التعليمية أو السلوكية – المحتوى العلمي – الوسائل والأنشطة التعليمية – استراتيجيات التدريس – أساليب التقويم – المراجع والمصادر).

(هـ) إعداد دليل المحاضر في البرنامج المقترح.

دليل المحاضر عبارة عن كتيب مطبوع يعرض: مقدمة عن أهمية البرنامج، والأهداف الإجرائية لكل وحدة، كما يتضمن وصفًا للتقويم، موفرًا للمعلم مجموعة من الإرشادات المساعدة في التوجيه، والتفاعل مع الطلاب.

ولا بد أن يُعنَى تدريس الفلسفة النسوية – (في المقام الأول) – بتنمية أبعاد المساندة الاجتماعية، وكذلك قيم العدالة الجندرية، وإن لم يتحقق ذلك فلا يمكن أن يتسم الموقف التعليمي بأنه موقف ناجح قد حقق أهدافه، وما من شك في أن تحقيق هذا لن يتم إلا باستخدام مداخل وطرائق تدريسية تساعد الطلاب في ممارسة العديد من أبعاد المساندة الاجتماعية، ودعم قيم العدالة الجندرية؛ لذلك فقد تضمن هذا الدليل عددًا من الأهداف والطرائق والأنشطة المعينة على تدريس مجموعة من الوحدات التي تدور موضوعاتها حول بعض قضايا الفلسفة النسوية؛ لتنمية أبعاد المساندة الاجتماعية والوعي بقيم العدالة الجندرية.

وقد أُعِدَّ هذا الدليل– بشكل عام– للمعلم الجامعي لطلاب الدبلوم العامة شعبة الفلسفة بكلية التربية كي يكون معينًا له، ومرشدًا لتدريس بعض الموضوعات المبنية على بعض قضايا الفلسفة النسوية، وأهم أعلامها، والفِكَر التي تطرقوا إليها لمساعدتهم في اكتساب تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية، والوعي بقيم العدالة الجندرية، وقد أُعِدَّ هذا الدليل وفق الخطوات الآتية:

- **إعداد الدليل في صورته الأولية.**

أعدت الباحثة دليل المحاضر في صورته الأولية؛ متضمنًا الجوانب الآتية:

الخطة الزمنية؛ لتدريس وحدات البرنامج.

– بعض استراتيجيات التدريس.

– الخطوات الإجرائية لتدريس موضوعات البرنامج، وقد جاءت الخطوات لكل موضوع من الموضوعات بتحديد ما يأتي:

●أهداف الموضوع الإجرائية: رُوعِي مناسبتها لطبيعة الموضوع، وإمكانية تحقيقها، وملاحظتها، وقياسها.

●الوسائل التعليمية: رُوعِي ملاءمتها محتوى الموضوعات، بحيث تسهم في تيسير تعلم بعض أجزاء المحتوى.

●الأنشطة التعليمية: رُوعِي ملاءمتها محتوى الموضوعات، ومناسبتها لاحتياجات الطلاب التعليمية.

●أساليب التقويم: رُوعِي تغطيتها معظم جوانب المحتوى، وجوانب التعلم المختلفة، خاصة المعرفية، وفي الوقت ذاته تركز على أبعاد المساندة الاجتماعية، وقيم المساندة الاجتماعية في هيئة مهام يطلب منهم ممارستها.

– المراجع، والمصادر الخاصة بوحدات البرنامج.

– عرض الصورة الأولية للدليل على المحكمين:

عُرِض الدليل – (في صورته الأولية) – على مجموعة من السادة المحكمين للاستفادة من آرائهم، وتوجيهاتهم في ضبط الدليل للتأكد مما يأتي:

– مدى مناسبة الاستراتيجيات التدريسية المقترحة لطبيعة موضوعات البرنامج.

– مدى ملاءمة خطة سير الدرس لكل موضوع من موضوعات البرنامج.

– مدى الارتباط بين الأهداف الإجرائية، وخطة السير في الدرس، والوسائل التعليمية، وأساليب التقويم.

– إضافة أو حذف ما يرونه مناسبًا.

– إعداد دليل المحاضر في صورته النهائية.

تضمن دليل المحاضر[٨] – المكونات الآتية: (مقدمة الدليل–فلسفة الدليل– أهداف الدليل– الخطة الزمنية لتدريس وحدات البرنامج – إرشادات الدليل – الوسائل والأنشطة التعليمية–

[٨] ملحق

استراتيجيات التدريس – الخطوات التفصيلية للسير في تنفيذ موضوعات البرنامج – المراجع والمصادر).

ج – إجراءات تنفيذ الدراسة الميدانية:

–تحديد التصميم التجريبي:

اختير تصميم المجموعة الواحدة نظرًا لأن البرنامج جديد، وغير مرتبط بمقررات الطلاب الدراسية.

- **إجراءات البحث:**

✓ **تحديد الهدف من البحث:**

هدفت التجربة إلى الحصول على بيانات تتعلق بمدى فاعلية البرنامج المقترح في الفلسفة النسوية في تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية، وقيم العدالة الجندرية لدى طلاب الدبلوم العام شعبة الفلسفة في كلية التربية– جامعة الاسكندرية، والتحقق من صحة الفروض السالفة الذكر.

✓ **اختيار عينة البحث:**

تمثلت عينة البحث في عينة قوامها (٣٢) طالب وطالبة من الدبلوم العامة شعبة الفلسفة بكلية التربية جامعة الاسكندرية.

✓ **التطبيق القبلي لأدوات البحث:**

يهدف التطبيق القبلي لأدوات البحث إلى الكشف عن المستوى المبدئي للطلاب فيما يخص مستواهم في أبعاد المساندة الاجتماعية، وقيم العدالة الجندرية لديهم قبل البدء في تدريس البرنامج المقترح في الفلسفة النسوية، وجدول (١١) يوضح تاريخ تطبيق أدوات البحث قبليًا.

جدول رقم (١١):
بيان بتاريخ تطبيق أدوات البحث قبليًا.

الأدوات	طلاب الدبلوم العام (فلسفة)	مدة التطبيق	تاريخ التطبيق

مقياس المساندة الاجتماعية	٣٢	٦٠ دقيقة	٢٠٢٤/٢/١٩
اختبار الوعي بقيم العدالة الجندرية.	٣٢	٥٠ دقيقةً	٢٠٢٤/٢/١٩

-تنفيذ البرنامج المقترح في الفلسفة النسوية:

نُفذ البرنامج المقترح لطلاب الدبلوم العامة في التربية شعبة الفلسفة للعام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٣م، وقد بدأ تدريس البرنامج من يوم ٢٠٢٤/٢/٢٠م وحتى ٢٠٢٤/٤/١٣م (بواقع ٣٦ ساعة).

- التطبيق البعدي لأدوات البحث:

يهدف التطبيق البعدي لأدوات البحث إلى الكشف عن المستوى الذي وصل إليه الطلاب فيما يخص مهارات أبعاد المساندة الاجتماعية، وقيم العدالة الجندرية لديهم بعد تدريس البرنامج المقترح في الفلسفة النسوية، وجدول (٤) يوضح تاريخ تطبيق أدوات البحث **بعديًّا**.

جدول رقم (١٢)

بيان بتاريخ تطبيق أدوات البحث بعديًّا:

الأدوات	طلاب الدبلوم العام (فلسفة)	مدة التطبيق	تاريخ التطبيق
مقياس المساندة الاجتماعية	٣٢	٦٠ دقيقة	٢٠٢٤/٤/٢٠
اختبار الوعي بقيم العدالة الجندرية.	٣٢	٥٠ دقيقةً	٢٠٢٤/٤/٢٠

رابعًا: نتائج البحث وتفسيرها والتوصيات والمقترحات.

١- تحليل نتائـــج البحث.

يتضمن هذا القسم نتائج البحث، والتحقق من صحة الفروض، وأهم التوصيات، والمقترحات في ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج.

اعتمد البحث الحالي في – (معالجة البيانات معالجة إحصائية بارامترية) – على برنامج (SPSS.v25)؛ وذلك للتحقق من صحة فروضه؛ ومن ثم الإجابة عن أسئلته، وتفسير ما تم التوصل إليه من نتائج في ضوء كل من الدراسات السابقة والإطار النظري.

١- اختبـار "ت" للعينـات المرتبطـة t-test Paired-samples ويسـتخدم لمقارنـة متوسطات الدرجات لنفس المجموعة في مناسبتين مختلفتين (Pallant, 2007, P232)

٢- حجم التأثير مربع إيتا (η2) للتعرف على حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية أبعاد التعددية الثقافية، وبعض القيم الاجتماعية لدى الطلاب معلمي علم الاجتماع والتاريخ في كليات التربية، وتتراوح قيمة حجم التأثير من (صفر- ١)، حيث يري كوهين Cohen (1988) أن:

- ✓ في حالة "مربع ايتا" η2 ≤ (٠.٠١) يكون حجم التأثير ضعيفًا.
- ✓ وفي حالة مربع ايتا η2 ≤ (٠.٠٦) يكون التأثير متوسطًا.
- ✓ أما في حالة مربع ايتا η2 ≤ (٠.١٤)؛ فيكون التأثير مرتفعًا (Corder, Foreman, 2009,59)

وقد استخدمت الباحثة في التحليل الإحصائي للبيانات حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS 20**)؛ وذلك لاجراء المعالجات الإحصائية، **وفيما يأتي عرض النتائج وتفسيرها:**

للإجابة عن السؤال الأول من البحث، وهو: ما البرنامج المقترح في الفلسفة النسوية لتنمية أبعاد المساندة الاجتماعية والوعي بقيم العدالة الجندرية لدى طلاب الدبلوم العامة الفلسفة بكلية التربية؟

يمكن الرجوع إلى أحد ملاحق البحث * حيث قدم الإطار العام للبرنامج المقترح في الفلسفة النسوية؛ من حيث: أهدافه، ومحتواه، واستراتيجيات تنفيذه، ووسائل تقويمه، عبر الاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة.

وللإجابة عن السؤال الثاني من البحث، وهو: ما فاعلية البرنامج المقترح في الفلسفة النسوية في تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية للطالب معلم الفلسفة بكلية التربية؟

تم التحقق من صحة الفرضين (الأول) والذى ينص على ما يأتي:

يوجد فرق دال إحصائيًا عند مستوي 0.01≥ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية "أبعاد المساندة الاجتماعية"؛ لصالح القياس البعدي.

وينبثق منه الفروض الفرعية الأتية:

* ملحق ٧

– يوجد فرق دال إحصائيًا عند مستوي ٠.٠١≥ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية "**بعد المساندة الأسرية**. لصالح القياس البعدي.

–يوجد فرق دال إحصائيًا عند مستوي ٠.٠١≥ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية "**بعد مساندة الأصدقاء(جماعة الرفاق)** لصالح القياس البعدي.

–يوجد فرق دال إحصائيًا عند مستوي ٠.٠١≥ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية "**بعد المساندة المجتمعية** لصالح القياس البعدي.

–يوجد فرق دال إحصائيًا عند مستوي ٠.٠١≥ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية "**بعد المساندة الانفعالية** لصالح القياس البعدي.

–يوجد فرق دال إحصائيًا عند مستوي ٠.٠١≥ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية "**بعد المساندة المعلوماتية** لصالح القياس البعدي.

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثتان اختبار "ت" t_Test للمجموعات المرتبطة لحساب دلالة الفروق بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية "أبعاد التعددية الثقافية.

كما حسبت الباحثة حجم التأثير مربع إيتا (η2) للتعرف على حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية أبعاد التعددية الثقافية لدى طلاب المجموعة التجريبية، والنتائج يوضحها جدول (١٣).

جدول (١٣)

نتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق وحجم التأثير بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية "أبعاد المساندة الاجتماعية (ن=٣٢)

المتغيرات	القياس القبلي	القياس البعدي	دلالة الفروق	حجم التأثير

							(η2)	
	م	ع	م	ع	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	القيمة	الدلالة
المساندة الأسرية.	1.44	0.97	4.35	1.02	12.982	.000	0.840	مرتفع
مساندة الأصدقاء.	1.55	0.97	4.44	1.23	12.757	.000	0.814	مرتفع
المساندة المجتمعية.	1.50	0.95	4.59	1.05	13.658	.000	0.830	مرتفع
المساندة الانفعالية.	1.56	1.08	4.47	1.51	11.844	.000	0.812	مرتفع
المساندة المعلوماتية.	1.43	0.97	4.63	1.45	13.114	.000	0.845	مرتفع
المجموع الكلي لأبعاد المساندة الاجتماعية	7.62	3.96	22.75	4.77	16.014	.000	0.891	مرتفع

يلاحظ من جدول (13) أنه:

- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) **لبعد المساندة الأسرية** لصالح القياس البعدي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة **(12.982)**، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١).
- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) **لبعد مساندة الأصدقاء** لصالح القياس البعدي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة **(12.757)**، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١).
- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) **لبعد المساندة المجتمعية** لصالح القياس البعدي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة **(13.658)**، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١).
- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) **لبعد المساندة الانفعالية** لصالح القياس البعدي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة **(11.844)**، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١).
- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) **لبعد المعلوماتية** لصالح القياس البعدي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة **(13.114)**، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١).
- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) **للمجموع الكلي لأبعاد المساندة الاجتماعية** لصالح القياس

البعدي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة **(16.014)**، وهي قيمة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (٠.٠١).

ويوضح شكل (٧) الأعمدة البيانية لمتوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) لأبعاد التعددية الثقافية ومجموعها الكلي.

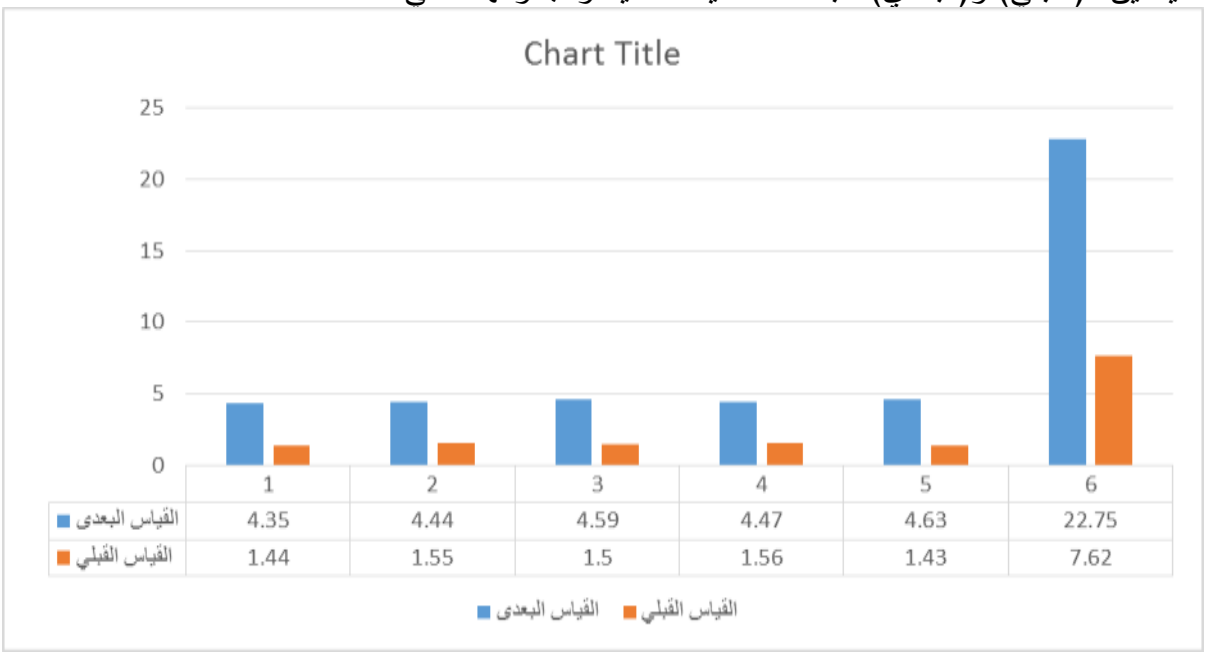

شكل (٧): نتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق وحجم التأثير بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية (أبعاد المساندة الاجتماعية).

وعن حجم تأثير (η2) برنامج الفلسفة النسوية في تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية لدى طلاب المجموعة التجريبية يتضح من الجدول السابق أن:

- حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية **بعد المساندة الأسرية** لدى طلاب المجموعة التجريبية بلغ **(0.840)** وهو حجم تأثير مرتفع، أي أن نسبة التباين في **بعد المساندة الاجتماعية، والتي** ترجع لبرنامج الفلسفة النسوية هي (٨٤.٠%).
- حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية **بعد مساندة الاصدقاء** لدى طلاب المجموعة التجريبية بلغ **(0.814)** وهو حجم تأثير مرتفع، أي أن نسبة التباين في **بعد مساندة الاصدقاء، والتي** ترجع لبرنامج الفلسفة النسوية هي (٨١.٤%).

- حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية **بعد المساندة المجتمعية** لدى طلاب المجموعة التجريبية بلغ (٠.٨٣٠) وهو حجم تأثير مرتفع، أي أن نسبة التباين في **بعد المساندة المجتمعية، والتي** ترجع لبرنامج الفلسفة النسوية هي (٨٣.٠%).
- حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية **بعد المساندة الانفعالية** لدى طلاب المجموعة التجريبية بلغ **(0.812)** وهو حجم تأثير مرتفع، أي أن نسبة التباين في **بعد المساندة الانفعالية، والتي** ترجع لبرنامج الفلسفة النسوية هي (٨١.٢%).
- حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية **بعد المساندة المعلوماتية** لدى طلاب المجموعة التجريبية بلغ **(0.845)** وهو حجم تأثير مرتفع، أي أن نسبة التباين في **بعد المساندة المعلوماتية،** والتي ترجع لبرنامج الفلسفة النسوية هي (٨٤.٥%).
- حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية **المجموع الكلي لأبعاد المساندة الاجتماعية** لدى طلاب المجموعة التجريبية بلغ **(0.891)** وهو حجم تأثير مرتفع، أي أن نسبة التباين في **المجموع الكلي لأبعاد المساندة الاجتماعية، والتي** ترجع لبرنامج الفلسفة النسوية هي (٨٩.٥%).

وللإجابة عن السؤال الثاني من البحث اختبرت الباحثة صحة الفرض الثاني الذي ينص علي:

– يوجد فرق دال إحصائيًا عند مستوي 0.01≥ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في **تنمية الوعي بقيم العدالة الجندرية؛** لصالح القياس البعدي.

وينبثق منه الفروض الفرعية الأتية:

– يوجد فرق دال إحصائيًا عند مستوي ٠.٠١≥ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية **قيمة العدالة الأسرية؛** لصالح القياس البعدي.

-يوجد فرق دال إحصائيًا عند مستوي ٠.٠١≥ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية **قيمة العدالة الاقتصادية**؛ لصالح القياس البعدي.

-يوجد فرق دال إحصائيًا عند مستوي ٠.٠١≥ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية **قيمة العدالة السياسية**، لصالح القياس البعدي.

-يوجد فرق دال إحصائيًا عند مستوي ٠.٠١≥ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية **قيمة العدالة التعليمية**، لصالح القياس البعدي.

-يوجد فرق دال إحصائيًا عند مستوي ٠.٠١≥ بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية **قيمة العدالة المهنية** لصالح القياس البعدي.

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثتان اختبار "ت" t_Test للمجموعات المرتبطة لحساب دلالة الفروق بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) في تنمية **قيم العدالة الجندرية**.

كما حسبت الباحثة حجم التأثير مربع إيتا (η2) للتعرف على حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية الوعي **بقيم العدالة الجندرية** لدى طلاب المجموعة التجريبية، والنتائج يوضحها جدول (14).

جدول (14)

التأثير بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) للوعي بقيم العدالة الجندرية ومجموعها الكلي (ن=٣٢)

المتغيرات	القياس القبلي	القياس البعدي	دلالة الفروق	حجم التأثير (η2)

	م	ع	م	ع	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	القيمة	الدلالة
العدالة الأسرية	1.41	1.16	4.22	1.19	11.598	.000	0.810	مرتفع
العدالة الاقتصادية.	1.50	0.86	3.71	1.01	12.555	.000	0.851	مرتفع
المساندة الاجتماعية.	1.96	1.51	3.61	0.88	9.258	.000	0.769	مرتفع
العدالة السياسية.	1.04	1.08	3.59	0.75	10.145	.000	0.745	مرتفع
العدالة التعليمية.	1.08	1.23	4.25	0.99	11.168	.000	0.818	مرتفع
العدالة المهنية	1.15	1.20	4.69	1.14	11.205	.000	0.825	مرتفع
المجموع الكلي للوعي بقيم العدالة الجندرية	٨.١٤	1.15	٢٤.٠٤	0.89	10.241	.000	0.736	مرتفع

يلاحظ من جدول (١٤) أنه:

- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) **للعدالة الأسرية** لصالح القياس البعدي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة **(11.598)**، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١).
- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) **للعدالة الاقتصادية** لصالح القياس البعدي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة **(12.555)**، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١).
- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) **للعدالة الاجتماعية** لصالح القياس البعدي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة **(10.145)**، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١).
- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) **للعدالة السياسية** لصالح القياس البعدي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة **(11.168)**، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١).
- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) **للعدالة التعليمية** لصالح القياس البعدي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة **(11.205)**، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١).

- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) **للعدالة المهنية** لصالح القياس البعدي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة **(11.205)**، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١).
- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) **للمجموع الكلي للوعي بقيم العدالة الجندرية** لصالح القياس البعدي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة **(10.241)**، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١).

ويوضح شكل (٨) الأعمدة البيانية لمتوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) لأبعاد التعددية الثقافية ومجموعها الكلي.

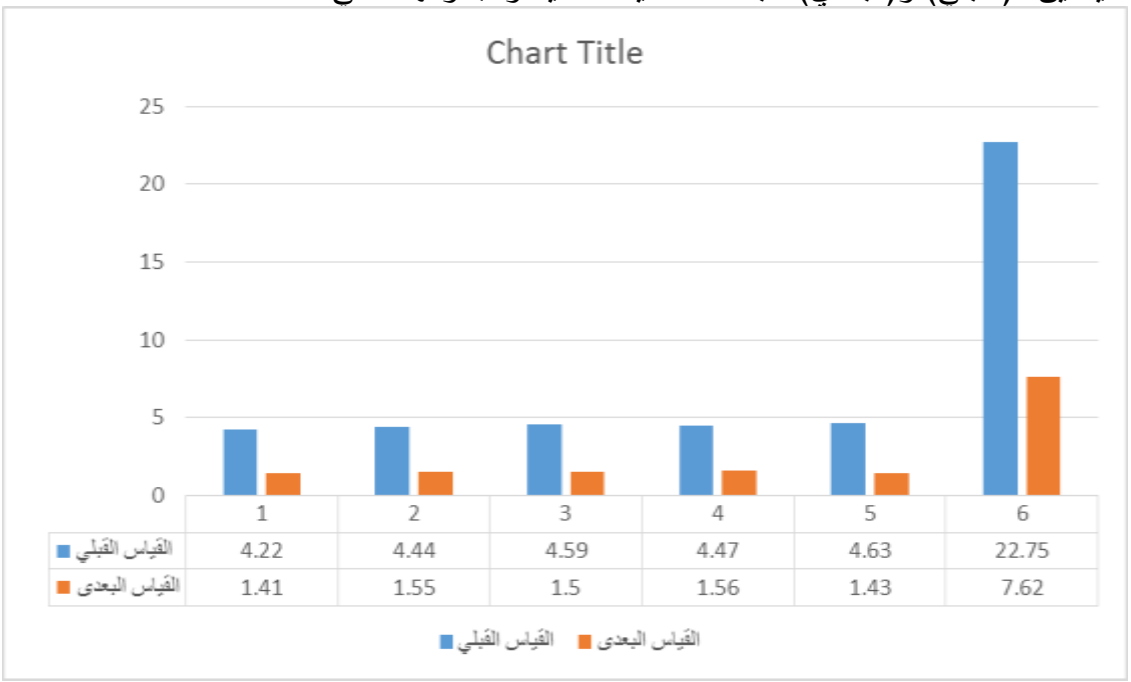

شكل (٨): التأثير بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين: (القبلي) و(البعدي) للوعي بقيم العدالة الجندرية ومجموعها الكلي.

وعن حجم تأثير (η2) برنامج الفلسفة النسوية في تنمية الوعي بقيم العدالة الجندرية لدى طلاب المجموعة التجريبية يتضح من الجدول السابق أن:

- حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية **قيمة العدالة الأسرية** لدى طلاب المجموعة التجريبية بلغ **(0.810)** وهو حجم تأثير مرتفع، أي أن نسبة التباين في **قيمة العدالة الأسرية**، والتي ترجع لبرنامج الفلسفة النسوية هي (٨١.٠%).
- حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية **قيمة العدالة الاقتصادية** لدى طلاب المجموعة التجريبية بلغ **(0.745)** وهو حجم تأثير مرتفع، أي أن نسبة التباين في **قيمة العدالة الاقتصادية، والتي** ترجع لبرنامج الفلسفة النسوية هي (٧٤.٥%).
- حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية **قيمة العدالة الاجتماعية** لدى طلاب المجموعة التجريبية بلغ **(0.769)** وهو حجم تأثير مرتفع، أي أن نسبة التباين في **قيمة العدالة الاجتماعية**، والتي ترجع لبرنامج الفلسفة النسوية هي (٧٦.٩%).
- حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية **قيمة العدالة السياسية** لدى طلاب المجموعة التجريبية بلغ **(٠.٧٤٥)** وهو حجم تأثير مرتفع، أي أن نسبة التباين في **قيمة العدالة السياسية، والتي** ترجع لبرنامج الفلسفة النسوية هي (٧٤.٥%).
- حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية **قيمة العدالة التعليمية** لدى طلاب المجموعة التجريبية بلغ **(0.818)** وهو حجم تأثير مرتفع، أي أن نسبة التباين في **قيمة العدالة الاجتماعية، والتي** ترجع لبرنامج الفلسفة النسوية هي (٨١.٨%).
- حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية **قيمة العدالة المهنية** لدى طلاب المجموعة التجريبية بلغ **(0.825)** وهو حجم تأثير مرتفع، أي أن نسبة التباين في **قيمة العدالة المهنية، والتي** ترجع لبرنامج الفلسفة النسوية هي (٨١.٤%).
- حجم تأثير برنامج الفلسفة النسوية في تنمية **المجموع الكلي للوعي بقيم العدالة الجندرية** لدى طلاب المجموعة التجريبية بلغ (٠.٧٣٦) وهو حجم تأثير مرتفع، أي أن نسبة التباين في **المجموع الكلي للوعي بقيم العدالة الجندرية، والتي** ترجع لبرنامج الفلسفة النسوية هي (٧٣.٦%).

ويمكن تفسير نتائج البحث السابقة في ضوء الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، وبيان ما تتركه تلك النتائج من دلالة تربوية في النقاط الآتية:

بالنسبة لفاعلية برنامج الفلسفة النسوية في تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية وتنمية الوعي بقيم العدالة الجندرية لدى طلاب الدبلوم العامة في التربية تخصص الفلسفة؛ فإن هذه النتيجة يمكن تفسيرها في البحث الحالي في ضوء الأسس والمبادئ التي تم الاعتماد عليها في

بناء هذا البرنامج، وما تضمنه من إجراءات تدريسية دعمت تعلم وتنمية هذه الأبعاد لدى طلاب المجموعة التجريبية، **والتي كان من أهمها ما يأتي:**

- تضمنت أسس ومبادئ بناء البرنامج بعض التوجهات والافتراضات التي تدعم وتعزز من تنمية وتعلم أبعاد المساندة الاجتماعية وكذلك تنمية الوعي بقيم العدالة الجندرية، والتي من أهمها: إتاحة الفرصة للمتعلم لاستخدام المهارات الاجتماعية والإبداعية والعملية والقيم الاجتماعية بشكل متوازن، والاستفادة من أساليب وأدوات التقويم المتنوعة للتأكد من أن الطلاب قد حققوا أهداف التعلم الاجتماعية والقيمية(الوجدانية)، والتركيز على إثارة أسئلة مهمة تثير الخبرات السابقة لدى المتعلمين؛ بهدف مساعدتهم في تكوين بنية معرفية تتكامل فيها الخبرات القديمة (التي مروا بها من قبل) بالجديدة (خبراتهم التي حصلوا عليها من البرنامج)، واستخدام تقنيات التغذية الراجعة، من خلال تعزيز نقاط القوة وعلاج جوانب الضعف لدى الطلاب، وإعداد مهام تقويمية محددة وهادفة وذات معنى لدعم أبعاد المساندة الاجتماعية وتنمية وعيهم بقيم المساواة أو العدالة الجندرية، وأخيرا ربط إجراءات وخطوات البرنامج بمجموعة من الأهداف المختلفة التي يجب على الطالب اكتسابها حول أبعاد المساندة الاجتماعية وقيم العدالة الجندرية (والتي هدفت لها وحدات البرنامج).
- تضمنت إجراءات التدريس في موضوعات برنامج الفلسفة النسوية مجموعة من الاستراتيجيات المناسبة لطبيعة موضوعات الفلسفة النسوية ومحققة لأهدافه، والتي من بينها: تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية، والوعي بقيم العدالة الجندرية، وهذا يوجه المعلم إلى أهمية التركيز على تعليم هذه الأبعاد، والوعي بهذه القيم بوصفها هدفًا رئيسًا لتعلم موضوعات هذا البرنامج.
- تضمنت موضوعات برنامج الفلسفة النسوية محاولات لاستثارة معلومات الطلاب السابقة عن موضوع الدرس من خلال طرح مجموعة من الأسئلة في شكل أسئلة للعصف الذهني، وأيضا استخدام الخرائط المعرفية عن موضوع المحاضرة، وتوجيه الطلاب إلى استخدام بعض عمليات التفكير لفهم مفاهيم الفلسفة النسوسة وعناصرها، وكل هذه الإجراءات تدعم وتعزز من عمليات إتقان طبيعة أبعاد المساندة الاجتماعية وتعلمها لدى الطلاب، وكذلك الوعي بقيم العدالة الجندرية لديهم.
- تضمنت بعض تدريبات دروس البرنامج- إعداد وتصميم الطلاب لمخططات معرفية توضح الأفكار والعناصر الأساسية لموضوع الدرس، وهذا يمثل أحد جوانب التعلم التي

اعتمدوا عليها في اكتساب أبعاد المساندة الاجتماعية وتعلمها وتعميق وعيهم بقيم العدالة الجندرية لديهم.

- أتاح برنامج الفلسفة النسوية الفرصة للطلاب للإجابة عن بعض الأسئلة الشفهية التي مكنتهم من الكشف عن أي تصورات خاطئة لدى الطلاب عن طبيعة المساندة الاجتماعية، أو أشكال العدالة الجندرية؛ ومن ثم يمكنه تصحيح تلك التصورات بشكل فوري وتدعيمها، ومحاولة تطبيقها على أرض الواقع، وقد تضمن برنامج الفلسفة النسوية إتاحة الفرصة للطلاب للإجابة عن بعض الأسئلة الملحقة في نهاية كل موضوع من موضوعات البرنامج بتدعيم فهم هذه الأبعاد وتبنيها قيم العدالة الجندرية في سلوكهم.
- تتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات الأخرى التي أوضحت فاعلية الفلسفة النسوية في تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية، وكذلك تنمية الوعي بقيم العدالة الجندرية، مثل: دراسة حامد محمد دعوم، وعبد اللطيف المؤمني (٢٠١٦)، وفاء رشاد راوي عبد الجواد (٢٠١٦)، رائي لانجتون Rae Langton (٢٠١٦)، وسمية حيدر، رمضان عمومن (٢٠١٧)، وباركر موهني Barker Mohny (٢٠١٧)، ونورسين نودينج Norsin Nodding (٢٠١٨)، وبوديل جيمس Bodil Jems (2018) حنان ونيس الربيعي (٢٠١٨)، وورد محمد مختار (٢٠١٨)، ومشاعل بنت محمد آل شيخ (٢٠١٩)، وجون جان John Jan (2019)، وفيكتور أسناني Vector Asnani(٢٠١٩)، ورامليو ساهبان Ramelue Sahban (٢٠٢٠).

توصيات البحث:

إيمانًا بأهمية تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية، وتنمية الوعي بقيم المساندة الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الجامعية بشكل خاص، وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث يمكن عرض التوصيات الآتية:

١.ضرورة إدراج عدد من المناهج الدراسية التي تخص الفلسفة النسوية عبر سنوات الدراسة في برنامج إعداد معلم الفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع في كلية التربية.

٢.إعادة النظر في محتوى المناهج التي تدرس في برنامج إعداد معلم الفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع في كلية التربية بحيث تُدرَج بداخلها موضوعات عن المساندة الاجتماعية والعدالة الجندرية.

٣.تجنب الاختزالية التي يتميز بها المحتوى العلمي في مناهج الفلسفة، خصوصًا فرع الفلسفة النسوية؛ لأنها مرتبطة بموضوعات تمس الرجل والمرأة على حد سواء، والتي تقدم للطلاب معلمي الفلسفة والمنطق.

٤.الاستفادة من التطور التاريخي للفلسفة النسوية؛ مما يحررنا من الفكر المتحيز للرجل ودعم كل أشكال تمكين المرأة في المجتمع.

٥.الاستفادة من التطور التاريخي للفلسفة النسوية، وبروز دوره في الحفاظ على هوية المرأة، والدفاع عنها ضد ما هو غريب عنها فكريًّا وعقائديًّا.

٦.ضرورة تنويع طرائق تدريس الفلسفة النسوية؛ بحيث تحقق إثارة التفكير لدى الطلاب؛ فلا تعودهم على الحفظ والتذكر، وتدعم أبعاد المساندة الاجتماعية لديهم، وتحقق وعيًا عميقًا لقيم العدالة الجندرية.

٧.ضرورة استخدام العديد من الوسائل، والأنشطة التعليمية التي تتناسب مع خصائص الطلاب الجامعيين العقلية، وفي الوقت ذاته تسهم في تبسيط المحتوى المعرفي لمقررات الفلسفة التي تقدم لهم.

٨.ضرورة العناية بإعداد أدلة للمحاضرين ممن يدرسون الفلسفة، تتضمن المراجع والقراءات المختلفة.

٩.تدريب محاضري الفلسفة على استخدام طرائق، ومداخل تدريسية تسهم في تنمية أبعاد المساندة الاجتماعية، وتعميق الوعي بقيم العدالة الجندرية لدى طلابهم.

١٠.تصميم أدلة لمحاضري الفلسفة، موضح فيها كيفية إعداد موضوعات الفلسفة النسوية، والتي يمكن أن تدرس ضمن مقررات برنامج إعداد معلم الفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع.

٢- مقترحات البحث:

أدركت الباحثة – (في ضوء ما أسفر عنه البحث الحالي من نتائج) – أن هناك العديد من المشكلات التي لا تزال في حاجة إلى دراسات مستفيضة، وإجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال؛ ومنها:

١. استخدام الفلسفة النسوية في تنمية مهارات الكتابة الحجاجية، والاتجاه نحو المنطق لدى الطلاب معلمي الفلسفة في كليات التربية.

٢. تقويم مقررات علم الاجتماع في مرحلة التعليم الجامعي في ضوء أبعاد المساندة الاجتماعية.

٣. تطوير مناهج الفلسفة في التعليم الثانوي العام في ضوء قيم العدالة الجندرية.

٤. تطوير مناهج التربية الوطنية في التعليم الثانوي العام في ضوء مفاهيم الفلسفة النسوية.

٥. أثر تدريس الفلسفة النسوية في تنمية قبول الآخر لدى طلاب المرحلة الثانوية.

٦. فاعلية استخدام استراتيجية التدريس بالنصوص لبعض الفلاسفة النسويين في تنمية مهارات التفكير الفلسفي لدى طلاب المرحلة الجامعية.

٧. فاعلية برنامج في الفلسفة النسوية في تنمية أبعاد ثقافة التسامح، والوعي بالهوية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية.

٨. دراسات تعني باستخدام مداخل تدريسية مختلفة لتنمية قيم العدالة الجندرية، وأبعاد المساندة الاجتماعية في مادة علم الاجتماع.

٩. تقويم الجانب الأكاديمي في برنامج إعداد معلم الفلسفة وعلم الاجتماع في ضوء ما ينميه من أبعاد المساندة الاجتماعية وقيم العدالة الجندرية.

مراجع البحث

أولا: المراجع العربية.

١. أحمد زكي بدوي (٢٠١٥): ***المرأة في العصر الحديث (صراع وجدال)***، بيروت: دار السلام للنشر.

٢. احمد عمرو(٢٠٢١): النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية على المرأة قراءة في المنطلقات الفكرية، التقرير الاستراتيجي الثامن الصادر من مجلة البيان، الأمة في معركة تغير القيم والمفاهيم، ***مجلة البيان بالسعودية***، المركز العربي للدراسات الإنسانية.

٣. اسماعيل الهلول، ومحسن عون (٢٠١٦): المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالرضا عن الحياة والصلابة النفسية لدى المرأة الفلسطينية فاقدة الزوج، ***مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)***، مج (٢٧) ع ١١.

٤. آلاء عبدالله مكاوي (٢٠١٥): مفهوم المساواة والاختلاف النوعي في الفكر النسوي، ***رسالة ماجستير***، كلية الاداب: جامعة النيلين.

٥. أماني أبو الفضل فرج (٢٠٢١): ***تحرير المرأة العربية، فلسفة الجندرية نموذجا (المرأة وتحولات عصر جديد)***، القاهرة: مكتبة الأزهر الشريف.

٦. آية المحتسب (٢٠٢٠): علاقة المساندة الاجتماعية بدرجة الخبرة الصادمة لدة طلبة المرحلة الأساسية العليا في الخليل، ***رسالة ماجستير***، كلية الآداب والفنون: جامعة الخليل.

٧. إيمان أبو قطة (٢٠١٦): المساندة الاجتماعية والصلابة النفسية للنساء الأرامل (دراسة ميدانية)، ***رسالة ماجستير***، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة.

٨. إيمان محمد عز العرب (٢٠١٧): العنف الجندري داخل الأسرة المصرية: تحليل مضمون لأنماطه وعوامله في صحيفتي الأهرام والوفد، ***مركز البحوث والدراسات الاجتماعية***، عدد ١٨، كلية الآداب: جامعة القاهرة.

٩. بشرى إسماعيل (٢٠١٤): ***المساندة الاجتماعية والتوافق المهني***، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية.

١٠. بشري مبارك (٢٠١٨): الإسناد الاجتماعي وعلاقته بالعزلة الاجتماعية لدى شرائح اجتماعية مختلفة من الطالبات الجامعيات، ***مجلة الفتح***، كلية التربية الأساسية: جامعة ديالي بالمغرب.

١١. تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي في العراق (٢٠١١:) ***التمكين الإقتصادي للمرأة – دمج المرأة في الإقتصاد العراقي***، الولايات المتحدة الأمركية: نيويورك.

١٢. حامد محمد دعوم، وعبد اللطيف المؤمني (٢٠١٦): أثر المساندة الاجتماعية والمستوى الدراسي في القدرة على حل المشكلات لدى عينة من طالبات جامعة البلقاء التطبيقية، ***مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية***، الامارات العربية المتحدة،٩(١)، ٢٩ ع ٥.

١٣. حنان ونيس الربيعي (٢٠١٨): دور الجامعات في نشر ثقافة المساندة الاجتماعية – دراسة حالة لعينة من طلاب جامعة حائل بالمملكة العربية السعودية، ***رسالة ماجستير***، كلية الآداب والفنون، جامعة حائل.

١٤. خالد القرني (٢٠١٧): الجندرية والاختلاف في الفلسفة النسوية دراسة تحليلية نقدية، ***مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية***، مج (٦)، ع (٢).

١٥. خالد بن محمد بن علي القرني (٢٠١٩): الجندرية والأخلاق في الفلسفة النسوية: جوديث تيلر نموذجا: دراسة تحليلية نقدية، ***مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية***، مجلد ٦، ٢٤.

١٦. ختام مكاوي (٢٠٢١): ***إدماج النوع الاجتماعي في التعليم والبيئة المدرسية***، الاردن عمان.

١٧. خديجة العزيزي (٢٠١٥): ***الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي***، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.

١٨. ـــــــــــــ (٢٠١٥): الفلسفة النسوية.. هل هي فلسفة حقا؟، ***مجلة الرأي الالكترونية***، العدد ٧، مجلد ٦.

١٩. دولي الصراف (٢٠٢٢): الوعي الجندري في مادة علم الاجتماع للصفوف الثانوية في بين الواقع والمرتجي، ***المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية***، مجلد (٢) عدد (٣).

٢٠. راوية حسين (٢٠١٩): ***المساندة الاجتماعية وضغوط الحياة***، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢١. ـــــــــــــ (٢٠١٩): ***مقياس المساندة الاجتماعية***، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

٢٢. رسالة عبدالله خلف (٢٠١٨): الوعي الجندري وعلاقته بالهناء الذاتي لدى طلبة الجامعة، ***رسالة دكتوراه***، كلية التربية: جامعة سامراء.

٢٣. رشا سهيل منصور (٢٠١٩): ***مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) وقضية المساواة النوعية بين سياسات التنمية الدولية والثقافة العربية***، كلية العلوم السياسية: الجامعة البريطانية في مصر.

٢٤. ـــــــــــــ (٢٠١٩): مفهوم النوع الاجتماعي – الجندرية بين المساواة النوعية بين سياسات التنمية الدولية والثقافة العربية، ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، كلية الآداب: جامعة قناة السويس.

٢٥. رنا زحكا (٢٠١٨): أين النساء الفيلسوفات؟، ***مجلة المعرفة سنة ٥٧***، عدد ٦٩٤.

٢٦. رياض القرشي (٢٠١٦): ***مشروع الجندرية (من وثائق الأمم المتحدة)***، عمان: مؤسسة أبيرت للنشر والتوزيع.

٢٧. زاهية شكري (٢٠٢٣): المساواة وعدم التميز بين الجنسين (الماهية والمفهوم)، ***مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية***، عدد (٥٧)، مؤسسة محمد قاسم للنشر.

٢٨. زهراء علي (٢٠١٦): ***العدالة الجندرية وإنتاج المعرفة النسوية في الجامعة السورية***، لبنان: النساء الان للتنمية.

٢٩. زينب الأمير عكار (٢٠٢١): المساندة الاجتماعية لدى طالبات الثانوية العامة، ***رسالة*** ماجستير، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة مسيلة بالجزائر.

٣٠. سامية قدري ونيس (٢٠١٤): ***النسوية /النسائية الشابة(نظرة للدراسات النسوية)***: دمشق: دار الفكر: ط ١.

٣١. سمية حيدر، ورمضان عوض (٢٠١٧) دور المساندة الاجتماعية في تحقيق الصحة النفسية والاندماج الاجتماعي للشباب، ***مجلة العلوم الاجتماعية***، (٩) ١٦٩-١٧٨.

٣٢. سناء مجول فيصل، وعلي عبدالرحيم صالح (٢٠١٧): الوعي الجندري بدور المرأة لدى طلبة الجامعة، ***مجلة الدراسات التربوية والنفسية***، جامعة السلطان قابوس مجلد (١١) عدد (٢).

٣٣. السيد أبوهاشم (٢٠١٨): المساندة الاجتماعية كمتغير وسيط بين الأحداث الضاغطة والصحة النفسية للمراهقين الفلسطينين، ***رسالة ماجستير***، الجامعة الإسلامية: غزة.

٣٤. صفاء خضير (٢٠١٧): السلوك التعاوني والمساندة الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، ***مجلة التربية***، جامعة المنصورة، العدد ٤٨، صـــ ٧٩-١٥٦.

٣٥. صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١٦): مسرد مفاهيمي حول النوع الاجتماعي، ***مشروع المبادرة الفلسفية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية***، رام الله: فلسطين.

٣٦. عادل مرسي (٢٠١٥): العلاقة بين المساندة الاجتماعية وكل من مظاهر الاكتئاب وتقدير الذات والرضا عن الحياة، ***مجلة علم النفس***، عدد ٥٨، مجلد (٢).

٣٧. عاطف حسن الشواشرة (٢٠١٧): ***النظريات المرتبطة بالأدوار الجندرية***، الاردن: اصدارات الجامعة العربية المفتوحة.

٣٨. عبدالله حسين كيان (٢٠١٨): الجندر والذات والآخر، ***رابطة الأدب الحديث***، ع (٣) ج (٦٣).

٣٩. عبير الشاعر (٢٠١٠): إدراك المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالوحدة النفسية لدى المسنيين، ***رسالة ماجستير***، كلية الآداب: جامعة حلوان.

٤٠. عصمت محمد حوسو(٢٠١٩): الجندرية: جدلية العلاقة بين الرجل والمرأة في ظل التحولات الراهنة، ***رسالة ماجستير***، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

٤١. عمر الريماوي (٢٠١٧): الضغوط النفسية والمساندة الاجتماعية للنساء، ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، البحرين، مجلد (١٣)، عدد (٤).

٤٢. عهود جبار (٢٠١٧): المجتمع الذكوري وانعكاساته على دور المرأة التنموي بالجزائر، ***دراسة ماجستير***، المجلة الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا مجلة ٨ عدد ٢٧.

٤٣. فاطمة الموسوي (٢٠١٧): ***العدالة الجندرية والذكورة في أوقات النزاع***، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشئون الدولية: الجامعة الأمريكية في بيروت.

٤٤. قاسم عبد عوض المحبشي (٢٠٢٠): الأسس الفلسفية لمفهوم الجنوسة، ***مجلة النوع الاجتماعي والتنمية***: مركز المرأة للبحوث والتدريب: جامعة عدن.

٤٥. كارين جلو مارين (٢٠١٧): ***مدخل إلى النسوية الأيكولوجية***، ترجمة: أحمد غنيم، العين: دار الأمل للطباعة.

٤٦. كاميليا حلمي ومثنى أمين نادر (٢٠١٩): ***الجندرية (المنشأ والنظريات)***، القاهرة: اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل.

٤٧. كفا العكروش وأخريات (٢٠١٨) المساواة الجندرية (السلام والأمن)، ***جمعية شبكة النساء العراقيات جمعية غير حكومية***، العراق بغداد.

٤٨. كوهين ويلز (٢٠١٠): ***المساندة الاجتماعية للمرأة***، ترجمة علاء المغوشي، بيروت: دار المشرق.

٤٩. لافي العازمي (٢٠١٥): ***المساندة الاجتماعية والصحة النفسية(مراجع نظرية ودراسات تطبيقية)***، القاهرة: الشروق للنشر والتوزيع.

٥٠. مارتن جريتفيتش، وتيري اوكلاهان (٢٠١٨): المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج العربي للأبحاث، ***مجلة الخليج العربي***، الامارات العربية المتحدة.

٥١. مالا هتون (٢٠١٥): ***الثقافة والمؤسسات الجامعية وعدم المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية***، ترجمة شوقي جلال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

٥٢. المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٥): ***الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة (٢٠١٤-٢٠١٧)*** الولايات المتحدة الأمريكية: نيويورك.

٥٣. مجلس حقوق الإنسان (٢٠١٨): ***تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية***، الولايات المتحدة الأمريكية نيويورك

٥٤. محمد أبوهاشم (٢٠١٦): النموذج البنائي للعلاقات بين السعادة النفسية والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية وتقدير الذات والمساندة الاجتماعية لدى طلاب الجامعة، ***مجلة كلية التربية***، مجلد (٢٠)، عدد (٢٢).

٥٥. محمد عوده (٢٠١٥): الخبرة الصادمة والمساندة الاجتماعية لدى الأطفال، ***رسالة ماجستير***، كلية التربية الجامعة الإسلامية بغزة.

٥٦.

٥٧. ــــــــــــ(٢٠١٦): الخبرة الصادمة وعلاقتها بأساليب التكيف مع الضغوط والمساندة الاجتماعية والصلابة النفسية، ***رسالة ماجستير***، غزة: الجامعة الإسلامية.

٥٨. مراد عويدات (٢٠١٦): مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، ***مجلة الحوار الثقافي الديمقراطي***، رام الله.

٥٩. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري (٢٠٢٢): ***٧ سنوات من الإنجازات – التنمية البشرية قطاع تمكين المرأة***، القاهرة: مجلس الوزراء المصري

٦٠. مشاعل بنت محمد آل الشيخ (٢٠١٩): الدور التربوي للجامعات السعودية في توعية الطلاب بطبيعة المساندة الاجتماعية دراسة تحليلية، ***مجلة البحث العلمي في التربية***، ١٢(١٩) ١-٢٤.

٦١. معاذ أحمد حسن (٢٠١٦): التنشيئة الاجتماعية والنوع الاجتماعي: دراسة ميدانية في مدينة الفلوجه، ***مجلة العلوم التربوية والنفسية***، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، ع (١٠٤)

٦٢. معتز الخطيب (٢٠١٥): النسوية الإسلامية والتحيزات الذكورية، ***مجلة الثرى***، العدد ٢٤١، السنة السادسة.

٦٣. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (٢٠١٧): خطة العمل المشاركة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ***المؤتمر الرابع للمرأة***: الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة المعنونة بـ " المرأة عام ٢٠١٦: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في التربية ٢١، الامم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

٦٤. منظمة المرأة العربية (٢٠١٨): ***مشاركة المرأة في العملية السليمة والمفاوضات في العالم العربي بالدليل التدريبي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة في برنامج المرأة والأمن والسلام***، بيروت: الأمم المتحدة

٦٥. منى حسن السروري (٢٠١٧): ***حقيقة الجندر (النوع الاجتماعي)***، اليمن: مؤسسة الراشد الخيرية.

٦٦. مها المرزوقي (٢٠١٧): المساندة لإجتماعية كما يدركها طلاب جامعة الإحساء بالمملكة العربية السعودية، ***مجلة العلوم التربوية***، الاردن (٤٧)،(١).

٦٧. مها جادالله (٢٠١٦): المساندة الاجتماعية كما يدركها طلاب المرحلة الثانوية وتأثيرها على التوافق المدرسي والتحصيل الدراسي، ***رسالة ماجستير***، كلية التربية: جامعة الإسكندرية.

٦٨. ميشال رافسال (٢٠١٦): المساواة بين الجنسين ضرورة لابد منها لتحقيق التنمية، ***مجلة رسالة اليونيسكو الجديدة***، مركز مطبوعات اليونسكو، ع (٤) مجلد (٣).

٦٩. نادية عيساوي (٢٠١٨): تيارات الحركة النسوية ومذاهبها، ***مجلة الحوار المتمدن***، العدد ٥، المجلد ٣.

٧٠. هبة أحمد عبداللطيف (٢٠١٨): متطلبات تحقيق المساندة الاجتماعية للتخفيف من حدة الضغوط الحياتية للمرأة العاملة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، ***مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية***، مصر ٢٢(١)، ١٥١-٢٠١.

٧١. هناء شويخ (٢٠١٠): استراتيجيات التعايش والمساندة النفسية والاجتماعية في علاقتها بين الإختلالات النفسية، ***رسالة ماجستير***، كلية الآداب: جامعة القاهرة.

٧٢. هند مصطفى (٢٠١٧): ***النسوية وعلم السياسة من منظور مغاير***، السليمانية مركز النور للدراسات السياسية

٧٣. هيئة الأمم المتحدة (٢٠١٩): ***ضمان السلام وتحويل العدالة ومنع النزاع للمرأة، وقرار مجلس الأمن حول عالمية المرأة التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ بالولايات المتحدة الأمريكية***، الولايات المتحدة الأمريكية: نيويورك.

٧٤. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٧): ***الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة(٢٠٢٢-٢٠٢٥) بناء علم تسوده المساواة بين الجنسين***، هيئة الأمم المتحدة: نيويورك.

٧٥. ـــــــــــــــــ (٢٠٢٢): ***الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٢-٢٠٢٥)(بناء عالم تسوده المساواة بين الجنسين)***، الولايات المتحدة الأمريكية: نيويورك

٧٦. وداد زايد صهيب (٢٠١٩): المساندة الاجتماعية وعلاقتها بدعم المشروعات النسائية الصغيرة، ***مجلة الخدمة الاجتماعية***، ٨(٦٢)، ٢٩٩-٣١٨.

٧٧. ورد محمد مختار (٢٠١٨): فعالية برنامج التنمية المساندة والاجتماعية لدى الطالبة الجامعية لتحسين اساليب مواجهة أحداث الحياة الضاغطة، ***مجلة البحث العلمي في التربية***، مصر، ١٩(١٠) – ٢٠٦-٤٦٢.

٧٨. وسام محمد أحمد بلابل (٢٠٢٢): اتجاهات الشباب في المجتمع المصري نحو الفلسفة النسوية: دراسة ميدانية عينة من طلاب وطالبات الجامعة، ***المجلة العلمية لكلية الاداب***، مج (٢٥) ع (٨٣) كلية الآداب جامعة أسيوط.

٧٩. وفاء رشاد راوي عبدالجواد (٢٠١٦) المساندة الاجتماعية وعلاقتها بتنظيم الذات لدى طالبات برنامج التعليم المفتوح بكلية التربية، ***مجلة الطفولة والتربية***، مصر، (٩/٣) ١٧٥-٢٤٦.

٨٠. يمنى طريف الخولي (٢٠١٤): ***النسوية وفلسفة العلم***، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

ثانيا: المراجع غير العربية.

81. Adam, S (2019): ***Gender equality and the empowerment of women and girls***, United States, Ochoa press.

82. Al Zamel, S 8 etal (2018): Social Dimensions of social influences predicting women entveneurs ship Intention, ***International Journal of applied science***, (8), 14-17

83. Asnani, V (2020): Social support and occupational health of warring women, ***Journal of health management***, (2), 129-130

84. Bayron, V (2018): ***Modern Marxist and socialist feminism in feminism political theory, women in sociality***, London: Blagrave company.

85. Billande, T (2015): Social support: an important factor for quality of life in women with hirsutism***, Journal health and quality of life out comes***, Vol (3), No (15).

86. Browne, J (2017): ***The future of Teaching gender Cambridge***, UK, New York: Cambridge university press.

87. Caplan, D (2017): ***Work stress and social support***, New York: Reading Mass Addison- Wesley

88. Debarfor, S (2017): ***Heterosexuality, facts and myths***, London: Ratledge.

89. Dong, P (2017): Sources of social support among college students in united states, ***Journal of international students***, 7 (3) , 671-686

90. Esteve, B (2019): ***gender discrimination and growth: Theory and evidence from New York***, New Youk University press

91. Foston, T(2012): The Relation Ship between Social Support, social adjustment, academic adjustment and academic performance among college students in Tanzania***, Doctoral Thiess***, Tanzania University.

92. Humm, M (2016): ***The delectlonary of Famines Theory***, Edinburgh: Edinburgh University Press.

93. Illande, T (2015): Social support: and important factor for quality of life in women with hirsute, ***Journal health and quality of life outcome***, Vol (15).

94. Karshlino, (2015) Social support and traumatic stress, ***the national center for post-traumatic stress disorder,*** (16) 2.

95. Kjems, B (2018): The inclusion women curriculum of philosophy: challenges and solutions, ***Journal of the history of women philosophy and scientist,*** (4) 3.

96. Ladoss, J (2012) culture causal attribution and social support for student, in Asian College University of southern, California.

97. Langton, R (2022): Feminist in teaching philosophy, ***the Oxford handbook of contemporary philosophy***, 3(4).

98. Lapota, R (2017): Social Support and psychological distress: ***Journal of Abnormal psychology***, Vol (4), 365-370.

99. Lesser Man, N(2018): Impact of Stressful Life Events, Depression, Social Support Coping for Students in Secondary School, ***American Journal of Psychology***, Vol(12), No(5).

100. Lorber, J (2016): ***Gender inequality: Feminist theories and politics***, Oxford: Oxford Press.

101. MacAfee, N (2016): ***Feminist Philosophy***, Oxford: Oxford University Press.

102. Mahoney, P (2017): Teacher education and feminism women, ***studies international forum***, Vol (23), No (6).

103. Manne, N (2015): Social support in family, ***Journal of sociology***, VoL (3), No (5), Alliant international University.

104. Nodding, N (2018): Feminist Philosophy and Education, ***studies international and forum,*** Vol (23), No (6).

105. NowroJee, S (2022): ***Gender equality in 2022 the best, the worst, the most surprising and the most ridiculous***, United Nation: United Natistanfon press.

106. Sanban, R (2019): The influence of social support on entrepreneurial inclination among business students in Indonesia***: information management and business review***, (813), 32-46.

107. Sandrine Pujar, S (2016) gender inequalities in the cultural sector, ***creative Europe program,*** warring paper series No. 258

108. Stanford encyclopedia of philosophy (2019): ***Feminist history of philosophy***, substantive revision stand, Stanford encyclopedia of philosophy

109. Ston, T (2012): The relation ship between Social support, social adjustment, academic adjustment and academic performance among college students in Tanzania, ***doctoral Thiess***, Tanzania University.

110. UNODC (2017) ***Resource Book for trainer of effective prosecution responses to violence against women and girls***, Vienna UNODC.